

Distr.: General
7 December 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا،
ووفقاً للفقرة ١٤ (هـ) من القرار ١٦٠٧ (٢٠٠٥)، أتشرف بأن أقدم طي هذا تقرير لجنة
الخبراء المعنية بليبيريا.

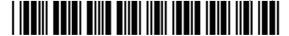
وأكون ممتنة لو تفضلتم بإبلاغ هذه الرسالة ومرفقها إلى أعضاء مجلس الأمن
وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إلين مرغريت لوي

الرئيسة

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار

١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



مرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا من فريق الخبراء
المعني بليبيريا

نتشرف أن نرفق طيه تقرير فريق الخبراء المقدم وفقاً للفقرة ١٤ (هـ) من قرار مجلس
الأمن ١٦٠٧ (٢٠٠٥).

فريق الخبراء المعني بليبيريا
(توقيع) آرتر بلانديل
(توقيع) داميان كلاماند
(توقيع) كاسبار فيتان
(توقيع) تومي غارنيت
(توقيع) راجيفا بوزان سينها

تقرير فريق الخبراء المقدم عملاً بالفقرة ١٤ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٦٠٧ (٢٠٠٥) بشأن ليبيريا

موجز

الماس

لم يتم إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لاستيفاء شروط رفع الحظر على الماس الخام الليبيري. ورغم ذلك أكملت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة تدريب ونشر موظفين خارج المقر، وافتتحت مختبراً للجيولوجيا ورسم الخرائط يثير الإعجاب، ودعت الشركات الدولية إلى تقديم عروض بشأن الأعمال التي يلزم القيام بها من أجل الامتثال لعملية كمبرلي. وتظل مستويات التعدين عموماً متفككة والتوقعات. وتفقر الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا إلى القدرات المؤسسية للتعامل مع أنشطة التعدين غير القانونية التي تجرى في مناطق تعدين نائية. غير أنه في حين تشهد أنشطة التعدين من الفئة جيم وباء تزايداً متواصلاً، تقلصت أنشطة التعدين من الفئة ألف الأوسع نطاقاً والممولة من قبل جهات دولية، مع استثناء واحد ملحوظ. وتلاشى إلى حد كبير الاندفاع إلى التنقيب عن الماس بالطرق التقليدية في مقاطعة سينوي. وسيتم غسل كميات الحصص التي تحتوي على الماس الخام التي تنتجها شركة دولية تزاوُل أنشطة الاستكشاف عن طريق العينات الإجمالية تحت إشراف وزارة الأراضي والمناجم والطاقة والأمم المتحدة. وسيتم تخزين أي حصيلة من الماس في مرافق تخزين آمنة في المصرف المركزي لليبيريا. وقد أدت حادثة شركة التعدين لغرب أفريقيا التي وقعت في أوائل السنة الجارية إلى عرقلة التمويل من المجتمع الدولي.

الأخشاب

تتسم الجزاءات بالفعالية على وجه العموم ولا ترد تقارير عن عمليات تصدير واسعة النطاق. ولا تمتلك هيئة التنمية الحرجية القدرة على إدارة الغابات، ولا القدرة على حصر جميع الإيرادات والنفقات. وخلصت لجنة استعراض منح امتيازات استغلال الغابات إلى انتشار حالات عدم امتثال على نطاق واسع للقوانين المعمول بها، مما يشير إلى وجود مؤامرة بين الحكومة والأوساط الصناعية على مدى السنوات الخمس والعشرين السابقة؛ وتمثلت التوصية التي صدرت عن اللجنة بالإجماع في إلغاء جميع الامتيازات والشروع في عملية إصلاح شامل للقطاع. والإدارة الجديدة مدعوة بإلحاح إلى استكمال عملية الإصلاح التي بدأتها هيئة التنمية الحرجية.

الشؤون المالية

ما انفكت إدارة الشؤون المالية التي تنهجها الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية تتسم بالضعف وذات نظام عتيق للمراقبة الداخلية ولا يكاد يوجد نظام للإشراف الخارجي. ولم تبذل أي جهود لإعداد حسابات جمهورية ليبيريا أو مراجعتها. وخلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، حولت مبالغ مالية ضخمة من وزارات مثل وزارات الصحة والتعليم والأشغال العامة إلى وزارة الدولة لشؤون الرئاسة ووزارة المالية ومكتب الميزانية ووكالة الخدمة العامة وغيرها. وتقلصت في ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ التي لم تصدر بعد بشكل كبير الاعتمادات الخاصة بالقطاعات الاجتماعية الهامة من قبيل الصحة والتعليم والأشغال العامة والتنمية الريفية والزراعة. وبلغت المتأخرات المستحقة على مستوردي الأرز ٦ ملايين دولار عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفضلا عن ذلك، لا تخضع كميات كبيرة من واردات النفط والأرز وصادرات المطاط وركاز الحديد والخردة المعدنية للتفتيش من أجل التأكد من جودة وكمية وأسعار البضائع. وانخفضت إيرادات السجل الليبري للسفن والشركات الدولية إلى ١٠ ملايين دولار (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وهو أدنى مستوى لها في الآونة الأخيرة، غير أنه لم يتم القيام بأي محاولات لمطابقة مظاهر الاختلاف هذه بين وزارات الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بالمدفوعات المبلغ عنها. ولم تدرج إيرادات بيع ركاز الحديد في الحسابات الحكومية ويتم بيع الخردة المعدنية لقاء سعر يعادل جزءا من قيمته في السوق الدولية دون اتباع أي إجراءات تتسم بالشفافية. ويفيد فريق الاتصال الدولي لليبيريا بأن سير عمل لجنة الإدارة النقدية التابعة للحكومة الانتقالية يتسم بالقصور وبأنه تراكمت لديها مستحقات غير مدفوعة قيمتها ١٠ ملايين دولار من الدولارات بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ونظرا إلى انعدام الرقابة المالية للحكومة الانتقالية، يغلب أن لا تدرج معظم الدخول الحكومية في عملية الميزانية لفائدة شعب ليبيريا إذا رفع الحظر عن تصدير الماس والأخشاب.

تجميد الأصول

لم يتم بعد تجميد أي أصول في ليبيريا. غير أن بلدانا أخرى جمدت أصولا في ملكية عدد من الأشخاص الذين تم تعيينهم.

الأسلحة

تفيد التقارير باستمرار بتجنيد منظم للمقاتلين السابقين في ليبيريا للقتال في كوت ديفوار. وتجعل الحدود الممتدة على مسافات طويلة (٧١٦ كيلومترا) من عملية الرصد أمرا صعبا. ومن حسن الحظ أنه لا يمكن عبور الحدود بواسطة المركبات إلا عبر ثلاثة معابر

فقط. ورغم إتمام مرحلتي نزع السلاح والتسريح من عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل والإدماج، تكتشف بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تدفق الأسلحة أو يجري تسليمها إليها على نحو منتظم، وإن كان ذلك على نطاق ضيق. وقد استنتت لجنة الجزاءات من الحظر الأسلحة المستوردة للقوات المسلحة الليبرية الجديدة.

الحظر على السفر

وثق الفريق عددا من انتهاكات الحظر المفروض على السفر فضلا عن استخدام جوازات سفر ليبيرية مزورة من قبل فلسطينيين عديمي الجنسية في الكويت. ويوصي الفريق باستعراض النظام المتبع فيما يخص جوازات السفر الليبرية.

الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

يواجه العاملون في مجال المساعدة الإنسانية في ليبيريا تحدي الاستجابة بسرعة للاحتياجات التي ما فتئت تتزايد فيما يتصل بعودة وإعادة توطين مئات الآلاف من المشردين داخليا والمقاتلين السابقين واللاجئين. ورغم أن تزايد وتيرة عودة هذه الفئات المستضعفة تأثر إلى حد كبير بالعملية الانتخابية وتنامي بفعل تحسين الأحوال الأمنية في المناطق النائية من البلد، فإن النجاح الحقيقي لإعادة إدماج وتأهيل السكان العائدين والسكان المستضيفين لهم سيتوقف على مدى قدرة الحكومة المنتخبة مؤخرا وشركائها في المجالين الإنساني والإنمائي على دعم إصلاح الخدمات الاجتماعية فورا وتوفير أنشطة مدرة للدخل. ولا تزال أجزاء كبيرة من الهياكل الأساسية العامة متداعية أو تكاد لا تعمل. وتظل على وجه الخصوص حالة معظم شبكات الطرق الريفية تشكل عائقا كبيرا أمام جهود المساعدة الإنسانية والأنشطة التجارية. ويوصي الفريق الجهات المانحة، بالنظر إلى حالة اقتصاد البلد المزرية، بضرورة أن تخصص على وجه الأولوية وبشكل عاجل موارد كافية من أجل التعجيل في إصلاح الهياكل الأساسية وتنفيذ برامج إعادة الإدماج والتوطين، باعتبارهما من الجوانب البالغة الأهمية في العملية السلمية. ويجب إيلاء الأولوية إلى إيجاد الظروف المواتية في المناطق الريفية للاستثمارات من أجل إيجاد فرص العمل ومن ثم التعجيل بعودة أسباب المعيشة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر إصلاح الطرق والجسور عملا يكتسي صبغة عاجلة خاصة في هذا الصدد.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٧	٢٢-١	أولا - مقدمة
١٥	٦٠-٢٣	ثانيا - الماس
٢٣	٨٠-٦١	ثالثا - الأخشاب
٣٣	١٢٣-٨١	رابعا - المسائل المالية
٤٨	١٣٦-١٢٤	خامسا - تجميد الأصول
٥٢	١٦٣-١٣٧	سادسا - الحظر المفروض على الأسلحة والسفر
٦١	١٨٥-١٦٤	سابعا - الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية لجزءات الأمم المتحدة على ليبيا

المرفقات

٦٨	الأول - الاجتماعات والمشاورات
		الثاني - عملية إصلاح هيئة التنمية الحرجية من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في قطاع الغابات التجاري (مقترح)
٧٣	
٧٥	الثالث - توجيه الرئيس بالنيابة للمجلس التشريعي الانتقالي الوطني فيما يتعلق بالثريات
٧٦	الرابع - سفير الولايات المتحدة؛ إلى الحكومة الانتقالية الوطنية الليبية
٧٧	الخامس - حكم المحكمة العليا بشأن تجميد الأصول
٨٠	السادس - الأسلحة التي اكتُشفت ودُمرت خارج نطاق عملية نزع السلاح
٨١	السابع - نذات إعلامية إدارية واجتماعية - اقتصادية للمقاطعات في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٧ (٢٠٠٥)، أنشأ الأمين العام من جديد فريقا للخبراء من أجل التحري عن أثر وفعالية الجزاءات المفروضة على ليبيريا وتقديم تقارير عن ذلك، وتقييم ما أحرز من تقدم نحو الوفاء بالشروط اللازمة لرفع الجزاءات، وتقييم الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية لتلك التدابير. وتشمل الجزاءات المفروضة على ليبيريا الأسلحة والماس والأخشاب وسفر الأشخاص الذين يعتبرون خطرا على السلم في المنطقة وتحميد أصولهم.

٢ - وعملا بالفقرة ١ من القرار ١٦٠٧ (٢٠٠٥)، ينتهي سريان الحظر على الأسلحة والسفر والأخشاب والماس، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وعملية تحميد الأصول جارية ويستعرضها مجلس الأمن بانتظام.

٣ - وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، قام فريق الخبراء بعمليات تقييم في الاتحاد الروسي وسيراليون وغينيا ولبنان وليبيريا ومالي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وتعاون الفريق مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار. وعملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٦٠٧ (٢٠٠٥)، يرد في هذا التقرير تقييم لجميع الجزاءات المفروضة.

أساس نظام الجزاءات

٤ - من المأمول أن تكون الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر في أجواء سلمية قد أذنت بنهاية ما يقرب من ١٥ سنة من الحروب. ولسوء الحظ إن انتخاب تشارلز تيلور في عام ١٩٩٧ لم يضع حدا للصراع في ليبيريا. بل لقد فرض مجلس الأمن في عام ٢٠٠١ جزاءات جديدة على ليبيريا للدور الذي قامت به في الصراع الدائر في سيراليون المجاورة (القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))، وفرضت بذلك قيودا على التجارة بالأسلحة والماس وعلى سفر الأفراد الرئيسيين الذين اعتبروا من المتسببين في تقويض السلم الإقليمي. وأبقى مجلس الأمن على الجزاءات عام ٢٠٠٢ ووسع نطاقها لتشمل وضع نظم لمراجعة الحسابات الخاصة بالأخشاب وسجل الشحن الليبري (القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، شدد المجلس الضغط على حكومة تيلور بتوسيع نطاق الجزاءات لتشمل صناعة الأخشاب (القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)). وفي نفس الوقت، زادت الجماعات المتمردة من ضغطها على نظام حكم تيلور: فقد هاجمت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية ليبيريا من الشمال وحركة الديمقراطية في ليبيريا من الشرق. كما وجهت المحكمة الخاصة في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ اتهاما إلى تيلور بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

٥ - وصيغت عقب ذلك بقليل شروط إرساء السلام المتمثلة في اتفاق السلام الشامل: فحلت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا محل حكومة تيلور، وتشكلت من الفصائل المتحاربة الثلاثة (الجبهة الثورية المتحدة من أجل الديمقراطية، وحركة الديمقراطية في ليبريا، وحكومة تيلور الليبرية السابقة)؛ ورحل تيلور إلى منفاه في نيجيريا وتمكن بذلك من تجنب المثول أمام المحكمة الخاصة للوقت الحاضر.

٦ - ورغم رحيل تيلور، ظل مجلس الأمن يتنابه القلق لعدم تطبيق اتفاق السلام الشامل في جميع جوانبه ولكون الصلة بين الموارد الطبيعية وانتشار الأسلحة لا تزال تؤدي إلى استفحال الصراع في غرب أفريقيا. لذا، تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تجديد الجزاءات إلى أن تنقطع تلك الصلة ويطبق اتفاق السلام الشامل (القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)).

٧ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ظل المسؤولون الفاسدون في الحكومة الانتقالية يستولون على جزء كبير من إيرادات الدولة، ولم تقدم وزارة العدل على تجميد أصول أي من الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة الأمم المتحدة لتجميد الأصول، ولم تفلح الحكومة الانتقالية في استيفاء المعايير الخاصة بإقامة الدليل على أن استغلال الأخشاب والماس لن يفتأ يزيد الصراع ضراما. ومن ثم تم تجديد الجزاءات لمدة ستة أشهر إضافية (القرار ١٦٠٧ (٢٠٠٥)).

الحالة في ليبريا

٨ - ساعدت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على إحلال السلام، وضمنت سنتين بعد ذلك تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. ويعود الفضل في ذلك أيضا إلى حد كبير إلى الدور الذي اضطلع به الشعب الليبري في إجراء الانتخابات في أجواء سلمية.

٩ - وسيتعين على الرئيسة المنتخبة، إيلين جونسون - سيرليف، التي فازت بأغلبية ٥٩,٦ في المائة من الأصوات مع مشاركة ما نسبته ٦١ في المائة من الناخبين فعلا في الانتخابات، أن تواجه مهامها ضخمة، أولاها في الاستجابة للتطلعات العاجلة وأحيانا غير الواقعية للشعب الليبري. فالليبريون يتوقون بعد سنوات من الحرب إلى تحسين نوعية الحياة التي يجيئها تحسينا كبيرا. وعلى الرغم من فترة السلام التي تحققت بوساطة من الأمم المتحدة واستغرقت سنتين، أخفقت الحكومة الانتقالية نظرا للفساد وانعدام الكفاءة المزمين في تقديم أي من الخدمات: فخدمات الكهرباء والمياه والمرافق الصحية منعدمة حتى في العاصمة مونروفيا. كما أن نطاق الرعاية الصحية والتعليم جد محدود. وفي بلد يعيش فيه العديد من الناس بدخل يقل عن

دولار واحد في اليوم، يتعين على الليبريين دفع أسعار عالية لقاء السلع الأساسية: فالسعر الرسمي لخمسين كيلوغراما من الأرز هو ٢٢ دولار ولغالون واحد من البترين ٣ دولارات.

١٠ - ومن ثم فإن التركة التي خلفتها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية تمثلت في استشراء الفساد إلى درجة غير عادية مما ترتب عليه استمرار معاناة الشعب الليبري (انظر تقارير الفريق السابقة وعمليات مراجعة الأداء الإداري التي طلبتها المفوضية الأوروبية^(١)). وأجرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا تحقيقا في الشؤون المالية للحكومة الانتقالية، غير أن التقرير لم يتم نشره بعد.

برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد

١١ - في أعقاب البلاغات عن الفساد المتفشي، لا سيما من النظام الذي تموله المفوضية الأوروبية، وعمليات المراجعة المالية في مصرف ليبريا المركزي وخمس مؤسسات مملوكة للدولة (وهي مكتب الشؤون البحرية والسلطة الوطنية للموانئ ومطار روبرتس الدولي والشركة الليبرية لتكرير النفط وهيئة التنمية الحرجية، خلصت حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية وشركاؤها إلى ضرورة اتباع نهج أكثر حزما في تسيير الاقتصاد الليبري. ومن هنا وُضع برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، لتحسين الإدارة والشفافية المالية من خلال: (أ) الإدارة والمساءلة الماليتين (مراقبون يتمتعون بسلطة توقيع مشتركة وعقود إدارة وحسابات ضمان لدى مصرف ليبريا المركزي؛ (ب) تحسين عمليات وضع الميزانية وإدارة النفقات، (ج) تحسين الممارسات المتعلقة بالمشتريات ومنح امتيازات الاستغلال؛ (د) تطبيق عمليات فعالة لمكافحة الفساد (سوف يقدم الخبراء القانونيون المشورة للجهاز القضائي الليبري - ملاحظة: صرف النظر عن استخدام القضاة المغتربين من البرنامج في عملية الصياغة للخطة بسبب عدم تأييد الحكومة الانتقالية لهم)؛ (هـ) دعم المؤسسات الرئيسية (لا سيما مكتب المراقب العام للحسابات ووكالة الخدمات العامة ولجنة إصلاح الحكم ولجنة العقود والاحتكارات، بالإضافة إلى مراجع خارجي للحسابات؛ (و) بناء القدرات. وعلاوة على ذلك وافقت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا على اتخاذ خطوات قانونية ملائمة تجاوبا مع نتائج عمليات المراجعة/الاستعراض التي مولتها المفوضية الأوروبية وتحقيقات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغير ذلك من قضايا الفساد التي يجري اكتشافها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستنشئ الحكومة لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات ملاحقة قضائية كاملة.

١٢ - والواقع أن تغيير ثقافة الفساد ليس بالأمر السهل، لا سيما في المناخ السائد الذي يسمح بالإفلات من العقاب. فقد حصل العديد من أمراء الحرب على مقاعد برلمانية في

الانتخابات الأخيرة (انظر الفقرة ٢٢ أدناه). والمرجح أن لا يعاقب أي من هؤلاء لعدم وجود نظام قضائي كفؤ ومستقل، مما يجد من قدرة ليبريا على تحقيق سيادة القانون ومعاينة المسؤولين عن حرب دامت ١٥ عاما وعن سرقة ملايين الدولارات من شعب ليبريا. وعلى سبيل المثال، وجهت مؤخرا إلى ج. د. سلانغر، وهو عضو بارز في حركة الديمقراطية في ليبريا ومفوض مكتب الشؤون البحرية، تهمة التخريب الاقتصادي، ثم أطلق سراحه بكفالة وفرّ من البلد منذ ذلك الحين.

الترشيح والخضوع للمساءلة

١٣ - بالرغم من رغبة المفوضية الأوروبية في استبعاد "أمراء الحرب"، أو على الأقل أولئك الذين تخضعهم الأمم المتحدة لإجراءات تجميد الأصول وحظر السفر، من المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا واللجنة الوطنية للانتخابات لم توافقا على ذلك، وبررتا رفضهما بما يلي: (أ) أن اتفاق السلام الشامل لم يستبعد من أدرجت أسماءهم على قوائم الأمم المتحدة من المشاركة في الانتخابات (ورد هذا المعيار أصلا في الاتفاق، لكن الفصائل المتحاربة حذفته قبل التوقيع على الاتفاق)؛ (ب) وأن اللجنة لا تتمتع بصلاحيات تحويلها إضافة أي شروط؛ (ج) وأن المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحمي الحق في الترشح لمنصب سياسي باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ولا يجوز بالتالي "تقييده ولو على نحو ضئيل"؛ (د) وحيث أن المحاكم في ليبريا غير عاملة فإن من المتعذر محاكمة الأشخاص وإدانتهم، ويصعب بالتالي وضع تعريف لمصطلح "أمير الحرب"؛ (هـ) وهناك خطر في أن يؤدي منع "أمراء الحرب المتهمين" من المشاركة في الانتخابات إلى خلق الإحساس لدى قادة الفصائل بوجود جهود تهدد دورهم في تنفيذ اتفاق السلام الذي وضعوه بأنفسهم.

١٤ - ونتيجة لما سبق، كان من بين المرشحين خمسة أشخاص من المدرجة أسماءهم على قائمة الأمم المتحدة لتجميد الأصول وحظر السفر، وثلاثة على الأقل من المسؤولين عن سنوات الحرب الماضية الخمس عشرة. وقد فاز أربعة من هؤلاء المرشحين في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر (انظر الجدول ١).

الجدول ١

أسماء وهويات المرشحين ذوي الصلات بالفصائل - أسماء الفائزين مكتوبة بالخط العريض

الاسم	النسبة المئوية من الأصوات	المنصب التشريعي	معلومات أساسية
منع السفر/تجميد الأصول			
جويل هوارد - تايلور	٢٨	عضو في مجلس الشيوخ من مقاطعة بونغ	زوجة تشارلز تايلور
إدوين سنوي الابن	٥٩	نائب من مقاطعة مونتسيرادو	صهر تشارلز تايلور سابقا ومدير الشركة الليبرية لتكرير النفط
ميرتل غيبسون	١,٥	حصلت على الترتيب الأخير في انتخابات مجلس الشيوخ لمقاطعة سينيوي مقاطعة سينيوي	مرتبطة بتايلور وتربطها به صلات قائمة
رابعا - الحظر المفروض على السفر			
أدولفوس دولو	١٧	عضو في مجلس الشيوخ من مقاطعة نيمبا	"الجنرال بينوت بتر" في مجموعة متمردى القوات القومية الوطنية الليبرية التابعة لتايلور، وكان قد اهتم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا زورا بالاستفزاز
كي فيري	٣٦	نائب من مقاطعة غراند جيده	لواء في حركة الديمقراطية في ليبيريا. هدد بنسف مسار عملية السلام وتقويض اتفاق السلام الشامل إثر خلع رئيس البرلمان دويه في عام ٢٠٠٤.
الروابط بالفصائل			
برينس يورمي جونسون	٣٤	عضو في مجلس الشيوخ من مقاطعة نيمبا	الزعيم السابق لفصيل جونسون، حركة التحرير الليبرية المتحدة، قاد عمليات التعذيب التي أدت إلى مقتل الرئيس السابق س. دوي.
إدوارد سلانغر	٣,٩	فشل في الفوز بمقعد مجلس الشيوخ لمقاطعة غراند جيده	ضابط في القوات المسلحة الليبرية في عهد دوي، أعلن مسؤوليته عن مقتل قائد الانقلاب ت. كويونكبا في ١٩٨٥.
ساه ريتشارد غبوي	٢٨	نائب من مقاطعة مارغيي	قائد سابق في القوات القومية الوطنية الليبرية التابعة لتايلور

١٥ - وانتخاب هؤلاء الأفراد، الذين يعرف عن بعضهم مشاركتهم في انتهاكات حقوق الإنسان، يعقد ما يبذل من جهد لتحقيق المساءلة في ليبيريا. وما من شك في أن لجنة الحقيقة والمصالحة ستجد أن عملها أصبح أكثر صعوبة بعد أن انضم أربعة على الأقل من الأشخاص الذين يُرجح أن تحقق بشأنهم إلى صفوف الحكومة.

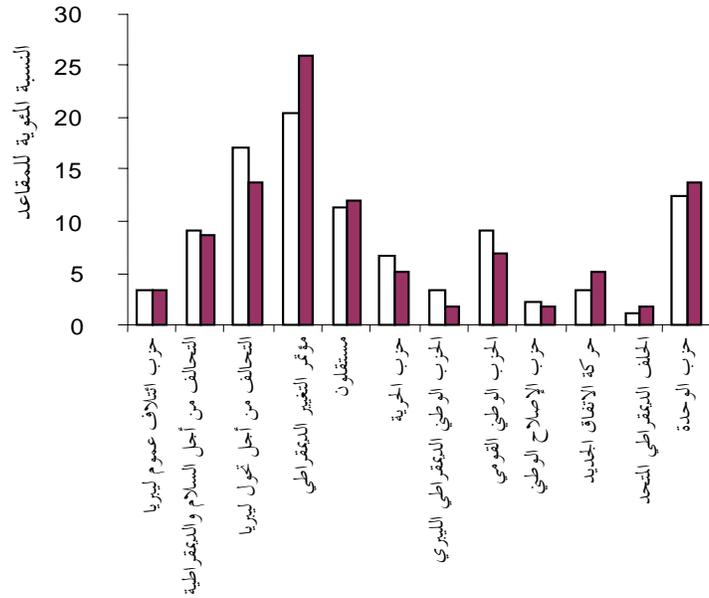
١٦ - لكن المساءلة عامل جوهري لقلب وضع "الحال على نفس المنوال" الذي يسود ليبيريا. ومن المؤكد أن العفو العام الصادر في اتفاق السلام عام ١٩٩٦ والذي شمل الانتهاكات المرتكبة "إبان الاشتباكات العسكرية الفعلية" لم يحل دون استئناف العنف.

١٧ - وسيواجه تحقيق المساءلة عشرة إضافية في تشكيلة الجمعية التشريعية المنتخبة حديثاً والتي لم يحصل فيها أي حزب على أغلبية في أي من المجلسين (انظر الشكل ١). ويوفر هذا التفتت الفرصة أمام المجموعات الصغيرة لمصادرة جدول الأعمال التشريعي على نحو كان تفاديه ممكناً في حال وجود حكومة ذات أغلبية.

١٨ - وبالرغم من هذه التحديات، يجدر التشديد مجدداً على أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر التي منحت الرئيسة جونسون - سيرليف تفويضاً قوياً، كانت عادلة وسلمية، وفي ذلك ما يبعث على الأمل عندما تطلب الرئيسة جونسون - سيرليف من الليبريين دعمهم في الوقت الذي تعالج فيه إدارتها والجهاز التشريعي المنتخب حديثاً تحديات عديدة.

الشكل ١

تشكيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب (الأعمدة البيضاء) ومجلس الشيوخ (الأعمدة السوداء) المنتخبين حديثا



شكر وتقدير

تقديم المساعدة في داخل ليبيريا

١٩ - يعرب الفريق عن امتنانه للمساعدة التي قدمتها مختلف الوزارات والوكالات التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا، بدءا بالرئيسة المنتخبة جونسون - سيرليف وغيرها من المرشحين، وكذلك مبادرة غابات ليبيريا، ويخص بالذكر روبرت سيمبسون. كما يعرب الفريق عن عميق امتنانه لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على دعمها القيم، لا سيما في مجالات الأمن والدعم الإداري واللوجستي والنقل، بما في ذلك توفير الطائفة.

المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية والشركات التجارية

٢٠ - حظي الفريق بتعاون ومساعدة مفيدتين من منظمات دولية عديدة، من بينها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، والتعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود

(فرنسا وبلجيكا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبريا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة، ومركز المعلومات الإنسانية في منروفيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واستديوهات "توكين درام"، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ووزارة الخارجية الهولندية، والمجلس الأعلى للماس في انتويرب، وعملية كمبرلي، واللجنة الهولندية التابعة للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ودائرة الغابات التابعة لوزارة الزراعة بالولايات المتحدة، ووزارة الخارجية في أيرلندا، ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة، والمؤسسة البيئية لأفريقيا، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة المدافعون الخضر، ومعهد التنمية المستدامة، ومنظمة الشهود العالميين، ومؤسسة انقاذ مستقبلي، وصندوق إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، ومؤسسة الكرامة الدولية، ومبادرات ليبريا الانتقالية، ومنظمة شركاء التنمية الدولية، والمؤسسة الدولية للحيوان والنبات، والمنظمة الدولية لحفظ الطبيعة، والرابطة التقنية الدولية للأخشاب الاستوائية، ومعهد العدالة الانتقالية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والجماعة الدولية المعنية بالأزمات والمعهد الملكي للشؤون الدولية (المملكة المتحدة).

معايير التحقق

٢١ - استخدم الفريق في التحقيقات الحالية نفس معايير الأدلة التي استخدمها في التقارير السابقة. واستند الفريق إلى أدلة موثقة ومصدقة على نحو كامل كلما أمكن. وحيثما تعذر ذلك، درج الفريق على اشتراط وجود مصدرين موثوقين للمعلومات على الأقل، يمكن التحقق من استقلالهما، لإثبات أي واقعة. كما درج على عرض المزاعم التي تتهم الدول والأفراد والشركات على المعنيين بالأمر، حسب الاقتضاء، كي يتسنى لهم ممارسة حقهم في الرد عليها. وفي إطار الجهود الرامية إلى تقديم الحقائق التي لا تقبل الشك فقط، استبعد الفريق جميع المعلومات التي لم تتوافر لديه أدلة مناسبة بصددها.

تشكيل فريق الخبراء

٢٢ - تألف فريق الخبراء من خبير الأخشاب، آرثر بلنديل (كندا) وخبير من الأنتربول في ميدان التحقيقات والأسلحة، داميان كالامان (فرنسا)، وخبير في الماس كاسبار فيثين (المملكة المتحدة)، وخبير في الجوانب الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، تومي غارنيت (سيراليون)، وخبيرة في المسائل المالية، راجيفا سينها (الهند). كما تلقى الفريق المساعدة من استشاري ذي خبرة في الشؤون المالية وغسل الأموال، وهو توم براون (الولايات المتحدة). وعين آرثر بلنديل رئيساً للفريق.

ثانياً - الماس

٢٣ - واصل الفريق علاقاته الإيجابية مع التقنيين في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، التي قدمت تعهداً جديداً بالتعاون وتقديم المساعدة في أعقاب الحادثة المتعلقة بشركة غرب أفريقيا للتعدين. لكن الوزارة لم تخصص التمويل الكافي لهذه المهمة، مما يعرقل باستمرار الجهود الرامية إلى تلبية الشروط المطلوبة لرفع الحظر على تصدير الماس الخام. والأهم من ذلك أنه ما زال على ليبريا قطع شوط طويل قبل أن تتمكن من تقديم طلب ناجح للمشاركة في عملية كمبرلي. بيد أن الفريق يثني على الإنجازات والمبادرات الأخيرة التي حققها تقنيو وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في ظروف عسيرة.

الوضع الحالي

التدريب

٢٤ - انتهت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة من تدريب الموظفين خارج مقر مكتب المناجم. وقد جرت عملية التدريب امتثالاً للشروط التي ينص عليها قانون أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ المعدل للباب ٢٣ من الجزء الأول من قانون المعادن والمناجم، بإضافة فصل جديد، هو الفصل ٤٠ الذي ينص على مراقبة تصدير الماس الخام واستيراده ومروره العابر. ويعد هذا التعديل عماداً تستند إليه ليبريا لتحقيق هدفها المتمثل في المشاركة في عملية كمبرلي لإصدار الشهادات المعتمدة دولياً. وقد جرى نشر ٦٧ مفتشاً و ٣٨ عنصراً في الميدان حتى هذا التاريخ، ومع أن هؤلاء يتلقون راتباً حكومياً قدره ٢٠ دولاراً شهرياً، يخشى الفريق أن هذا المبلغ لا يتناسب وأهمية العمل الذي يقوم به موظفي الخدمة المدنية هؤلاء، وقد يترتب على ذلك آثار سلبية على نزاهة هذا الجانب من عملية الرصد على الأمد البعيد.

شركة غرب أفريقيا للتعدين

٢٥ - عملاً بالمادة ٢٤-١ المعنونة "الإنهاء" من الاتفاق المبرم بين الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا ووامكو في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والموثق في ١٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/2005/360، الفقرة ١٠٠)، أبلغت ووامكو رسمياً وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بأنها ستمارس حقها القانوني في إنهاء العقد في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢٦ - وجاء إنهاء العقد إثر توجيه صادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عن مصرف لندن الدولي المحدود، المساهم في ووامكو بنسبة ٩٠ في المائة، يوعز فيه إلى مايكل سانت إيربان، المدير العام لوامكو، بإنهاء الاتفاق فوراً وحلّ ووامكو في ضوء ما يعترى المصرف من شواغل تتعلق بإجراءات إرساء العقد وعدد من بنوده.

٢٧ - ويرحب الفريق بهذا التطور، وقد نما إلى علمه لاحقا أن خبر توقيع الاتفاق مع وامكو قد أثار غضب بعض القائمين على عمليات الحفر الغريني العاملين في مقاطعتي لوفنا وغباربولو خاصة، إلى درجة أنهم كانوا على استعداد لاستخدام القوة، إذا دعت الضرورة، لمنع تنفيذ أحكام العقد في مناطق التعدين. والفريق على يقين من أن عقد وامكو كان يشكل خطرا حقيقيا على الاستقرار في مناطق المناجم.

نظام المعلومات الجغرافية

٢٨ - أنشأت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بالتعاون مع شركة موارد نهر مانو وإحدى الشركات الدولية لاستكشاف المعادن تعمل حاليا في ليبيريا وخارجها، مُختبرا عملاقا لنظام المعلومات الجغرافية في أولد رود، منروفيا، إضافة إلى مختبر متطور لفحص المعادن لأغراض التقييم الجيولوجي. وتتاح مرافق نظام المعلومات الجغرافية، علاوة على ذلك، لوكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منها مركز المعلومات الإنسانية لليبيريا، بينما يوفر مختبر فحص المعادن مرافق تقييم من الطراز الأول للشركات الدولية والوطنية المرخصة العاملة في البلاد في مجال استكشاف المعادن. وحددت تكاليف هذه المرافق بما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ويُثني فريق الخبراء على الوزارة وشركة موارد نهر مانو كليهما على هذه المبادرة المشتركة القيمة التي يغلب أن تكون لها آثار إيجابية على المدى الطويل في قطاع التعدين الليبيري.

العطاءات

٢٩ - منذ البدء في تنفيذ ولاية فريق الخبراء في تموز/يوليه ٢٠٠٥، قامت الوزارة بدعوة الشركات الدولية لتقديم عروض من أجل تنفيذ الأنشطة التالية البالغة الأهمية بالنسبة لطموحات ليبيريا في المشاركة في عملية كمبرلي:

(أ) المساعدة في تنظيم وتأسيس الهياكل الضرورية لإقامة نظام موثوق للمراقبة الداخلية والإدارة في قطاع الماس، فضلا عن عملية مُحكمة لإدارة عمال المناجم والسماسة/الوكلاء والمصدرين. وسيشمل ذلك ما يتعلق بإدارة الأعمال اليومية للموظفين الميدانيين التابعين للوزارة وإنشاء مكتب لقاعدة البيانات المتعلقة بعملية كمبرلي، إضافة إلى مختبر لفحص الماس؛

(ب) توفير المعدات والأعتدة اللازمة لتنفيذ ما ورد ذكره أعلاه؛

(ج) تنظيم المشاريع التعاونية لعمال المناجم الغرينية التقليديين ودعمها؛

(د) التقييم المستقل لشحنات صادرات الماس الخام بهدف حساب رسوم التصدير

على نحو عادل ودقيق.

٣٠ - ولدى فريق الخبراء علم بأن ثلاث شركات دولية قد أعربت عن اهتمامها ببعض هذه المتطلبات أو كلها، وأنها تنتظر حالياً نبأ إرساء العقود.

الحصول على الشهادات

٣١ - تُجري حالياً وزارة الأراضي والمناجم والطاقة مفاوضات مع المجلس الأعلى للماس في بلجيكا من أجل الحصول على شهادات معتمدة من عملية كمبرلي. وستحمل الشهادة عدداً من الخصائص الأمنية لحمايتها من التزوير. ويُشيد فريق الخبراء بالوزارة على قرارها الحكيم بالتعامل مباشرة في هذه المسألة مع المجلس الأعلى للماس.

التمويل

٣٢ - كان لحادثة شركة غرب أفريقيا للتعدين (وامكو) أوائل هذا العام آثار سلبية على تدفق التمويل من الأوساط الدولية إلى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا. وقد أدت هذه الحالة إلى إبطاء شديد في إحراز ليبريا تقدماً نحو تلبية شروط رفع الجزاءات.

٣٣ - وقد علم فريق الخبراء أن المبلغ ١,٤ مليون دولار الذي كان يُفترض أن تدفعه الولايات المتحدة في السنة المالية ٢٠٠٤ لأغراض تدريب موظفي التقييم التابعين للوزارة، والرصد الميداني في الموقع، والحصول على شهادات معتمدة من عملية كمبرلي، وإنتاج قاعدة بيانات لن يدفع، في نهاية المطاف، قبل تنصيب الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد رُصد أيضاً لقطاع التعدين الليبري شريحة ثانية مقدارها ١,٧ مليون دولار (في السنة المالية ٢٠٠٥) وشريحة ثالثة مقدارها ٢,٥ مليون دولار (في السنة المالية ٢٠٠٦). وليس من الواضح بعد متى ستأتي هذه التمويلات الإضافية. وبالنظر إلى هذه الأطر الزمنية، فليس من المحتمل واقعياً إحراز تقدم ملموس في امتثال ليبريا لعملية كمبرلي قبل الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، ليس من المحتمل في إطار هذه القيود المفروضة على التمويل، الشروع في مسح جيولوجي شامل للبلد بأسره، تجريه مصلحة المساحة الجيولوجية في الولايات المتحدة، إلا بعد انتهاء موسم الأمطار في السنة القادمة، مما يعني أن تاريخ الشروع سيكون تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في أقرب تقدير.

عملية كمبرلي

٣٥ - من المؤسف أن الوزارة لم ترسل وفداً إلى الاجتماع العام لعملية كمبرلي المعقود في موسكو في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ومع ذلك، فقد مثل ليبريا

والوزارة راول كاريرا، موظف الاتصال بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والوزارة. وقد قدم السيد كاريرا رسمياً تقرير الوفد الليبيري إلى الاجتماع. والأمل معقود على أنه عندما يبدأ التمويل في تنفيذ الإصلاحات التي تهم القطاع، فستضطلع عملية كميرلي، بدعوة من الحكومة الليبيرية، بمهمة تفتيش بغية اشتراك ليبيريا في العملية.

التعدين

٣٦ - رغم أن وقف إصدار جميع رخص وأذونات تعدين الماس لا يزال سارياً (انظر S/2005/176)، فلم يتقلص نشاط التعدين في الأقاليم الداخلية للبلد. ومع أن فريق الخبراء يُقر بضخامة المطالب الملقاة على كاهل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب الولاية التي عهد إليها بها مجلس الأمن، فإنه يؤكد أن أنشطة التعدين غير المشروع ستستمر في التوسع في الأقاليم الداخلية ما لم تتم إعادة النظر في دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في مجال إنفاذ الجزاءات.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، فمنذ التقرير السابق لفريق الخبراء (S/2005/360)، فارت حمى الماس في مقاطعة سينو، مُدشّنة منطقة جديدة للتعدين التقليدي لم تتسبب في نشوء انتهاكات للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة فحسب، بل تسببت أيضاً في أزمة كبيرة في الصحة العامة، أودت بحياة أعداد كبيرة من عمال المناجم.

٣٨ - ورغم هذا، يسرُّ فريق الخبراء أن يفيد بأن معظم عمليات التعدين من الفئة ألف التي كانت تثير القلق في الماضي، هي الآن إما أنُهيت كُلياً أو معلقة. بيد أن أحد المواقع الرئيسية لا يزال يثير القلق نتيجة لجملة من الأسباب.

الأنماط السائدة في نشاط التعدين

٣٩ - تمكّن الفريق، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، من إجراء عمليات مسح جوية لمناطق التعدين المعروفة في منطقة نمبا ومنطقة أعالي نهر لوبا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأدى التطبيق غير الفعّال للوقف الاختياري الحالي لعمليات التعدين إلى الفشل في منع نشاط التعدين غير المشروع الذي استمر في الزيادة على مستوى الفئة جيم التقليدية والفئة باء نصف المُمكنة، رغم حدوث تراجع في عدد المواقع الصناعية من الفئة ألف، الذي يرجع إلى حد كبير إلى الضغوط التي مارستها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أعقاب تقارير فريق الخبراء الأخيرة.

شركة باتلو للنفط

٤٠ - بينما يقع معظم الإنتاج في مقاطعات نيمبا ولوفا وغباربولو، فإن مطلع شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ قد شهد فورة في الماس التقليدي في منطقة مزرعة شركة باتلو للنفط، قريبا من غرينفيل في مقاطعة سينو. فبعد انتشار خبر الكشوفات الأولية من الماس، تدفق على جناح السرعة ما بين ١٠ إلى ١٥ ألف حفار مع أفراد عائلاتهم إلى مخيمات الأدغال الخمسة في المنطقة. وإلى جانب عدم الاكتراث الصريح بالخطر الذي فرضته الحكومة على تعدين الماس، فإن الانتقال المفاجئ لمثل هذه الأعداد الضخمة من الناس إلى منطقة ليست بها مرافق صحية أو مياه نقية كانت له آثار صحية كبيرة، حيث تفشى، في غضون بضعة أسابيع، وباء الكوليرا الذي أودى بحياة ما يزيد على ١٢٠ شخصا.

٤١ - وأدى الذعر الذي دبّ إثر تفشّي الباء إلى نزوح جماعي مفاجئ للحفارين بعيدا عن المناجم. ويعتقد فريق الخبراء، بعد إجراء طلعات جوية استطلاعية أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن عدد الأشخاص الذين ما زالوا يقومون بالحفر في المنطقة قد تراجع تراجعاً كبيراً وأن عددهم الآن يتسم نسبياً بالتدني والاستقرار. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن نوعية أحجار الماس التي تُستخرج في عمليات التعدين من الفئة جيم التي تجرى في التربة الغرينية باستخدام "السطل والمعول" في شركة باتلو للإنتاج النفطي رديئة جداً. ويُقدّر فريق الخبراء أن العديد من الحفارين قد قرروا ببساطة التوقف عن الحفر، لأن رداءة أحجار الماس وقذارة المخيم لا يستحقان العناء الذي يتجشّمونه.

مقاطعة نمبا

٤٢ - رصد فريق الخبراء موقع تعدين هام على مقربة من غبابا، مقاطعة نيمبا، منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (انظر S/2004/752). وقد أعرب الفريق في تقريره السابق (S/2005/360) عن القلق لكون ذلك الموقع الذي سبق أن أُغلق في الماضي، افتتح فجأة وتوسّع على نحو مذهل. وبعد ممارسة ضغط شديد من جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، يسرّ فريق الخبراء أن يفيد بأن العمليات في ذلك الموقع قد توقفت، مرة أخرى، وأن الحفرة قد رُدمت. وقد تمكّن فريق الخبراء من إجراء طلعات جوية فوق الموقع أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ولم يستطع العثور على أي دليل على وجود أنشطة تعدين.

لوفا العليا

٤٣ - تمكّن فريق الخبراء، خلال أعمال المسح الجوي التي نُفذت في منتصف أيلول/سبتمبر ومطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من التحليق في طلعات على طول مجرى نهر لوفا،

بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ونتيجة لهطول الأمطار هذا العام، من حزيران/يونيه إلى أوائل تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك استقرار نسبي في مستويات التعدين بعدما كانت قد شهدت زيادة مطردة أثناء الفصل الجاف السابق (انظر S/2005/360). ويتوقع الفريق أن تبدأ مستويات التعدين، مرة أخرى في التصاعد، مع تقدم الفصل الجاف.

٤٤ - وقد لوحظ عدد من عمليات التعدين متوسطة الحجم من الفئة باء على طول مجرى النهر، استعملت فيها جميعاً، في مرحلة من المراحل، معدات ثقيلة لتجريف التربة. وهذا ما يوحي بأن المصنع يُنقل باستمرار باتجاه الأدغال، ربما انطلاقاً من منروفيا، لخدمة أغراض التعدين. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار عمليات التعدين من الفئة باء أثناء موسم الأمطار يدل على أن مقدمي الدعم لعمليات التعدين يرمون بثقلهم في الاستثمار في معدات الضخ الباهظة التكاليف واللازمة للحفر عندما يكون منسوب المياه مرتفعاً. وما زالت ثمة مواقع تعدين صغيرة من الفئة جيم متفرقة على طول مجرى النهر بكامله.

٤٥ - وأما عملية استخراج الماس عن طريق المضخات الهوائية التي ورد ذكرها في تقرير الفريق السابق (المرجع نفسه)، فلم تكن مُهيأة للعمل أثناء فترة هذه الولاية. فارتفاع منسوب المياه في النهر يحول دون قيام هذا النوع من العمليات في موسم الأمطار. ومع ذلك، فإن فريق الخبراء يتوقع أنه بتقدم الفصل الجاف، ستعود من جديد إلى النهر عمليات مُماثلة.

٤٦ - وما زال فريق الخبراء يلاحظ تحركاً عاماً للناس باتجاه مناطق التعدين، بهدف القيام بأنشطة تعدين خلال الأشهر الستة القادمة. ويكرر الفريق أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تفتقر إلى القدرة المؤسسية على مكافحة أنشطة التعدين في المناطق الحرجية النائية.

شركة أميريكان ماينينغ أسوشيتس للتعدين (*American Mining Associates*)

٤٧ - حلق فريق الخبراء فوق موقع عمليات شركة أميريكان ماينينغ أسوشيتس للتعدين في منطقة كامغبور الحرجية بمقاطعة لوبا (إحداثياته الجغرافية هي خط العرض ١٧، ٣٨، ٠٧° شمالاً وخط الطول ٢٩٤، ٣٤، ١٠° غرباً) بالقرب من نهر مورو وعلى الحدود بين ليبيريا وسيراليون. وزار الفريق هذه المنطقة آخر مرة أوائل أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد أجريت الطلعات في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وما فتئت هذه العملية الموسّعة تشكل مصدر قلق كبير منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ورغم التعليمات التي أعطتها وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بوقف التعدين، استمرت العمليات حتى حلول موسم الأمطار. بيد أنه يسرُّ فريق الخبراء أن يفيد بأن العمل في هذا الموقع قد توقف كلياً. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، لم يلاحظ فريق الخبراء أي نشاط تعدين على الإطلاق. والواقع أن معظم

الآليات قد أُزيل من الموقع، وامتألت الحفر ماءً، وأُخبر الفريق بأن المسؤولين الإداريين والموظفين الأجانب بالشركة قد غادروا البلاد.

إيطاليا (Italgems)

٤٨ - ذكر فريق الخبراء في تقريره السابق، (المرجع نفسه، الفقرة ١١٠) وجود عملية مركّبة وباهظة التكاليف لإقامة سد على طول أحد منعطفات الترسيب لنهر لوفال العليا (خط العرض ٥٦,٥ ° ٠٦ درجة شمالاً، وخط الطول ٤,٥٦,٤ ° ١٠ درجة غرباً). وقد شهد الموقع أنشطة استثمارية كبيرة في الفترة ما بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، حيث اشتغلت فيه، في مرحلة من المراحل، آليات ثقيلة بلغ عددها ١٦ قطعة. وتُدير موقع التعدين شركة مملوكة لإيطاليا تسمى إيطالياجيمس، كانت تعمل بموجب رخصة استكشاف صحيحة. وقد تم خلال عمليات الحفر التي قامت بها مؤخراً استخراج كمية كبيرة من حصى الماس الحديدي استعداداً لغسلها.

٤٩ - ويساور فريق الخبراء القلق بأن إيطالياجيمس قد تجاوزت مستويات الحفر التي تُصاحب أخذ العينات الكبيرة من مقطع استكشاف. وقد شكلت الحصى مشكلة كبيرة ليس بالنسبة للشركة نفسها فحسب، بل أيضاً بالنسبة لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة. وفي سياق الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على صادرات الماس الخام الليبيري، والوقف الاختياري الساري الذي فرضته الوزارة على التعدين، توصلت الوزارة وإيطالياجيمس إلى اتفاق يقضى بأن تُغسل الحصى ويودع أي إنتاج من الماس في مستودع آمن لدى المصرف المركزي الليبيري إلى حين رفع الجزاءات المفروضة.

٥٠ - وتُرد فيما يلي الإجراءات والصيغ المقترحة للإبلاغ عن جميع المعادن المستخرجة من عملية التجهيز:

(أ) تُوثق جميع المعادن المستخرجة في كل دورة من دورات التجهيز توثيقاً كاملاً؛

(ب) يجري وزن المعادن ووضعها في أكياس وختمها في الموقع؛

(ج) يسجّل على الكيس المختوم وزن المعادن ويُمهر بتوقيع موظفي الوزارة المكلفين بذلك وتوقيعات ممثلي إيطالياجيمس؛

(د) يُرافق الكيس المختوم ممثل عن الوزارة، وممثل عن إيطالياجيمس أثناء نقله إلى الوزارة في طريق إحالته إلى المصرف المركزي الليبيري لوضعه في صندوق الأمانات؛

(هـ) يتم توثيق المعادن التي يتسلمها المصرف المركزي الليبيري توثيقاً كاملاً؛

(و) يستقبل المصرف الكيس ويقوم بوزنه للتحقق؛

(ز) يُعاد تغليف المعادن في أكياس ووضعها في مستودع آمن؛

(ح) تتواصل هذه العملية إلى أن يتم تجهيز ما تم تكديسه من الحصى كلياً.

٥١ - يقوم موظفو الوزارة، جنباً إلى جنب مع لجنة المجتمع الدولي المشتركة في تنفيذ خطة عملية كمبرلي لإصدار الشهادات بزيارات أسبوعية إلى موقع الحصى لأغراض الرصد والتحقق.

٥٢ - وقد علم فريق الخبراء بأن هذه اللجنة ستضم عضواً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويشعر الفريق بالارتياح عموماً لهذا الحل لأكداس الحصى التي استخرجتها إيطالجمس، لكنه ينصح بأن حضور مراقب مستقل آخر سيُضفي المصدقية على العملية.

تجارة الماس

٥٣ - لا تزال مكاتب شراء الماس في منروفيا تواصل عمليات شراء وتصدير الماس منتهكة بذلك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة. وبينما أقدم بعض التجار المرخص لهم سابقاً بتعليق عملياتهم تمشياً مع الحالة القانونية الراهنة، لا يزال المشترون الأجانب الخاصون يتقاطرون على العاصمة بحثاً عن هذه السلع. ويعمل هؤلاء الأشخاص، كعادتهم، من دور خاصة وغرف في فنادق، مما يجعل حظر أنشطتهم شبه مستحيل.

٥٤ - ولا يزال تهريب الماس متواصلاً عبر الدول المجاورة، حيث يجري، في بعض الأحيان خلطه مع الإنتاج المحلي ويحصل على شهادات عملية كمبرلي عند نقطة التصدير. يوصي فريق الخبراء بأن تلتزم غينيا وسيراليون، على وجه التحديد، جانب الحذر إزاء تسرب السلع الليبيرية الذي يُهدد بتقويض عملية كمبرلي في المنطقة دون الإقليمية.

٥٥ - وزار فريق الخبراء مالي للتحقيق في تقارير واردة تفيد بأن باماكو أصبحت نقطة للشحن العابر للماس ذي المنشأ الليبيري. ورغم أن الفريق لم يستطع العثور على أية أدلة مباشرة، فإنه يوصي بشدة أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى مالي لتنضم إلى عملية كمبرلي في أقرب وقت ممكن، وإلا فإن ثمة خطراً بأن تُصبح شطراً من طريق التهريب للماس ذي المنشأ الليبيري والإيفواري.

٥٦ - ويُقدر فريق الخبراء أن الإنتاج الليبيري الحالي يبلغ زهاء ١,٢ مليون دولار شهرياً، وهو ما يتماشى عموماً مع التوقعات. وسيزيد الإنتاج بحلول الفصل الجاف.

التوصيات

٥٧ - ما زال أمام ليبيريا شوطاً طويلاً تقطعه لكي تكون في وضع يجعلها تنجح في طلب الاشتراك في عملية كمبرلي لخطة إصدار شهادات المنشأ. ومع أن ليبيريا تظل خارج عملية كمبرلي، فإن الإنتاج الليبري يهدد مصداقية خطط إصدار شهادات المنشأ في الدول المجاورة. وفي أعقاب الانتخابات الديمقراطية الناجحة يتعين على المانحين أن ينفقوا على الإصلاحات الهيكلية اللازمة للتقيد بعملية كمبرلي بأسرع ما يمكن. ويوصي الفريق بأن يوفر المجتمع الدولي المساعدة التقنية والمادية اللازمة لكي تفي ليبيريا بمتطلبات الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن.

٥٨ - وفي حالة إبقاء مجلس الأمن على العقوبات لمدة ستة أشهر أخرى، يوصي الفريق بوضع بند لإعادة النظر بناء على طلب من حكومة ليبيريا. بمجرد أن يخلص إلى أنه قد تم الوفاء بمعايير رفع الجزاءات.

٥٩ - وينبغي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمساعدة حكومة ليبيريا الجديدة في إحلال سيادة القانون في مناطق التعدين على نطاق القطر مما يمهد الطريق لبرنامج ناجح لإصدار التراخيص وإصلاح القطاع عموماً.

٦٠ - ويوصي الفريق بأن يوفر المجتمع الدولي المساعدة التقنية والمادية اللازمة للدول المجاورة غير المنتجة للماس لتمكينها من المشاركة في عضوية عملية كمبرلي. والتقاعد عن القيام بذلك سيجعل من تلك الدول، بطريقة متزايدة، نقاطاً للشحن العابر للماس غير المشروع.

ثالثاً - الأخشاب

الصادرات

٦١ - إن الجزاءات المتعلقة بالأخشاب مطبقة بشكل فعال عموماً. والبلاغ الوحيد من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن تصدير الأخشاب هو حمولة شاحنة واحدة (٢٠ طناً) من الأخشاب بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥ عبرت بالعبارة التي تعمل بالكابل من بيديبو في مقاطعة ميريلاند إلى كوت ديفوار (انظر الشكل ٢ تحت "الخطر على السفر والأسلحة" أدناه). وتفيد التقارير بأن التجار يشحنون الخشب المنشور في حاويات من فريبورت في منروفيا، ولكن تلك التقارير غير مؤكدة. فإن كان يجري تصدير للأخشاب فلا يمكن أن يكون بكميات كبيرة حيث لم يتم اكتشاف أي قطع للأشجار لأغراض صناعية أثناء

التحليق بالجو وبالتقييم الجاري على الأرض. ولم يُستأنف قطع الأشجار على نطاق صناعي كبير قط بعد صراع عام ٢٠٠٣، ويعزى ذلك في الظاهر لعزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار نظرا لوجود الحظر.

الإنتاج المحلي

٦٢ - على الرغم من أن قطع الأخشاب لأغراض صناعية في مرحلة سبات في الوقت الحالي فإن نشر الأخشاب بالمناشير الكبيرة (تجهيز جذوع الأشجار باستعمال المناشير الجزيرية) للسوق المحلية ينمو بطريقة متواصلة. ومنذ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حظرت هيئة التنمية الحرجية نشر الأخشاب بمناشير الشق الكبيرة بموجب النظام ٢٦. إلا أن نشر الأخشاب بتلك الطريقة واسع الانتشار ويحصل قاطعوا الأخشاب على تراخيص من هيئة التنمية الحرجية. ويدعي المدير الإداري للهيئة بأن توقيعه على تلك التراخيص مزور، ولكن لم تتخذ أي إجراءات لإلغاء التراخيص أو لمقاضاة الأشخاص المسؤولين. وكرر المدير الإداري للهيئة الحظر ابتداء من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لأسباب منها أن قادة الفصائل المتحاربة كانوا يديرون العمليات. ومهما يكن من أمر فإن نشر الأخشاب بالمناشير الكبيرة المنتشر على نطاق واسع يؤدي إلى نزاع مع السكان المحليين. فمثلا، في مقاطعة نهر سيس استولى السكان المحليون الغاضبون في بلدة باركاي على المناشير الجزيرية من قاطعي الأخشاب الذين يعملون بصفة غير مشروعة.

٦٣ - وبرغم أن نشر الخشب بالمناشير الكبيرة هو عمل غير مشروع، فقد أفادت هيئة التنمية الحرجية بأنه، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بلغت الضرائب المتأتمية من نشر الأخشاب ٢٠ ٠٠٠ دولار. وبمساعدة مبادرة غابات ليبريا (المؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية ومنظمات غير حكومية، ضمن آخرين)، فقد تم في بداية عام ٢٠٠٥ وضع نظام لإدارة نشر الأخشاب بالمناشير الكبيرة عن طريق الرصد المستقل، والمراقبة عند نقاط التفتيش التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ودوريات الغابات العادية. وفي خطاب موجه لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أعلن المدير الإداري لهيئة التنمية الحرجية بأن الهيئة رفعت الحظر بعد وضع صكوك سياسة عامة للمراقبة والرصد الفعالين لنشر الأخشاب بمناشير الشق الكبيرة. وسوف يُحصّل من قاطعي الأخشاب رسوم تسجيل قدرها ٢٠٠ دولار لمرة واحدة و ٠,٦٠ دولار لكل قطعة خشب (٣٠٠ دولار تقريبا لحمولة شاحنة). ويبيع الخشب في منروفيا بسعر ٣ إلى ٨ دولارات للقطعة؛ لذا، تبلغ قيمة حمولة الشاحنة ٢ ٥٠٠ دولار تقريبا. ولم تقم هيئة التنمية الحرجية بعد بترسيم حدود المواقع التي سيكون فيها نشر

الأخشاب.مناشير الشق الكبيرة مشروعا. ولا تنطوي هذه السياسة على أي دوريات للغابات. علاوة على ذلك، لن يتم تنفيذ أي شيء من ذلك قبل أن يصدر مجلس إدارة هيئة التنمية الحرجية نظاما لإلغاء الحظر.

الأمن

٦٤ - جعلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الأمن مستقرا في البلاد، إلا أن العديد من المناطق الريفية يقع خارج سيطرتها. فمثلا، قطع الأخشاب باستخدام مناشير الشق الكبيرة منتشر على نطاق واسع في البلاد، كما أن مزرعة غوثري للمطاط ما زال يحتلها مقاتلون سابقون من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٣٠).

٦٥ - ومهما يكن من أمر فمتى توافرت الإرادة السياسية تستطيع الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا أن تعمل سيادة القانون. وفي منتصف عام ٢٠٠٥، أقيمت هيئة التنمية الحرجية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا واجتمع المدني (وبصفة خاصة معهد التنمية المستدامة والمنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات والهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات) حوالي ٥٠٠٠ من المستوطنين غير الشرعيين بإخلاء منتزه سابو الوطني (المرجع نفسه). وعملت حملة دقيقة التنظيم لرفع الوعي على إفهام العاملين في المناجم وقناصي الغابة - والعديد منهم محاربون سابقون - بأن عليهم ترك المكان. وقد دُعيت هذه الحملة بسلطة موظفي هيئة التنمية الحرجية، بما في ذلك زيارة للموقع من مديرها الإداري نفسه وأفراد حفظ السلام التابعين للبعثة. ورغبة منهم في تفادي المشاكل ترك المستوطنون المكان بسلام. وساعدت البعثة في إعادة آحر ١٩٥ شخصا أجلوا المنطقة إلى قراهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر تابعت البعثة ذلك عن طريق التحليق فوق المكان بطائرات هليكوبتر وعن طريق إجراء تقييمات على الأرض، وظل المنتزه حاليا من المعدّنين. وتمثل جانب هام من نجاح المهمة في مشاركة المجتمعات التي تحيط بالمنتزه والتزامهم بالسلام. وأقنع مزيج من إذكاء الوعي والمساعدة الإنمائية المواطنين المحليين بأن من مصلحتهم التخلي عن دعم الأنشطة غير المشروعة بالمنتزه.

التقارير المالية

٦٦ - لم يتلق الفريق أي بيانات مالية مراجعة من هيئة التنمية الحرجية. وأحدثت معلومات مالية غير مراجعة تغطي الفترة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر الجدول ٢). واستنادا إلى معلومات جزئية قدمتها هيئة التنمية الحرجية، فإن الدخل الإجمالي للسنتين بلغ أكثر من ١٥٠٠٠٠٠ دولار. وفي عام ٢٠٠٥، دفعت منشأة ANA Wood and Chabural

Enterprises لنشر الخشب مبلغا قدره ٥ ٠٠٠ دولار و ١٩ ٥٠٠ دولار على التوالي مقابل جذوع الخشب المتروكة. كما دفعت منشأة LLWPC لنشر الخشب ٢ ٥٠٠ دولار رسوم تسجيل منشرة للخشب في مقاطعة ميريلاند. وعلى الرغم من تسجيل منشرتين إضافيتين وتمكنهما من الوصول إلى الغابات لقطع الأشجار (انظر المرجع نفسه، الجدول ٤)، إلا أن هيئة التنمية الحرجية لم تبلغ عن دفعات كبيرة أخرى لعام ٢٠٠٥.

٦٧ - لم تعمل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا قبل عام ٢٠٠٤ بميزانية عادية؛ وإنما كان قصر الرئاسة يصدر أجورا تغطي نفقات التشغيل. وأبلغت هيئة التنمية الحرجية أنها لم تتلق خلال فترة الثمانية أشهر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أجرا سوى عن ستة أشهر فقط. وأوضح المراقب المالي أن العجز نشأ لأن هيئة التنمية الحرجية نسيت تقديم الطلبات اللازمة للشهرين الناقصين، لذا لم تُدفع رواتب الموظفين.

الجدول ٢

موجز جزئي لإعانات الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا وإيراداتها ومدفوعاتها لمرتبات هيئة التنمية الحرجية خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

المرتبات المدفوعة لهيئة التنمية الحرجية	المبالغ المستلمة من قصر الرئاسة/وزارة المالية			المرتبات المدفوعة لهيئة التنمية الحرجية
	الإيرادات	أخرى	مرتبات	
				٢٠٠٣
٣٨ ٥٦٧	-	-	-	تشرين الأول/أكتوبر
٣٨ ٥٦٧	-	٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر
٣٨ ٥٦٧	-	٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	كانون الأول/ديسمبر
				٢٠٠٤
٣٨ ٥٦٧	٥١٣	٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	كانون الثاني/يناير
٣٨ ٥٦٧	٥ ٨١١	-	-	شباط/فبراير
٣٨ ٥٦٧	٣ ٧٠١	٣٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	آذار/مارس
٣٨ ٥٦٧	٤ ٢٧١	٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	نيسان/أبريل
٣٨ ٥٦٧	١ ٢٠٨	٣ ٥٠٠	-	أيار/مايو
٣٨ ٥٦٧	١ ٦٤٩	٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	حزيران/يونيه

المرتبات المدفوعة لهيئة التنمية الحرجية	المبالغ المستلمة من قصر الرئاسة/وزارة المالية			المرتبات	أخرى	الإيرادات
	المرتبات المدفوعة لهيئة التنمية الحرجية	الإيرادات	أخرى			
٣٨ ٥٦٧	٣ ٥٦٩	٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	تموز/يوليه		
٣٨ ٥٦٧	٢ ٠٢١	٣ ٥٠٠	٤٦ ٥٠٠	آب/أغسطس		
٣٨ ٥٦٧	٣ ٥٢٣	-	٥٠ ٠٠٠	أيلول/سبتمبر		
٣٨ ٥٦٧	...	٤٦ ١٢٨	٢٥ ٠٠٠	تشرين الأول/أكتوبر		
٣٨ ٥٦٧	...	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر		
٣٨ ٥٦٧	...	-	٥٠ ٠٠٠	كانون الأول/ديسمبر		
٢٠٠٥						
٣٨ ٥٦٧	٢ ٥٠٨	-	٨٣ ٣٣٤	كانون الثاني/يناير		
٣٨ ٥٦٧	٢ ٩٩٢	١٣١ ٠٠٠	-	شباط/فبراير		
٣٨ ٥٦٧	٢٠ ٢١٦	-	-	آذار/مارس		
٣٨ ٥٦٧	٢ ٦٠٣	١٠ ٠٠٠	٨٣ ٣٣٤	نيسان/أبريل		
-	٣٨٢	١٠ ٨٣٣	٨٣ ٣٣٢	أيار/مايو		
-	٥ ٤٨١	-	-	حزيران/يونيه		
-	٥ ٦٤٧	-	٥٠ ٠٠٠	تموز/يوليه		
-	١٤ ٩٠٢	١ ٩١٧	٤٢ ٥٠٠	آب/أغسطس		
-	٥ ٤٠٥	-	-	أيلول/سبتمبر		
-	-	-	-	تشرين الأول/أكتوبر		
٧٣٢ ٧٧٣	٨٦ ٤٠٢	٦٣٢ ٨٧٨	٨٦٤ ٥٠٠	المجموع		

ملاحظات: استنادا إلى بيانات غير مراجعة مستقاة من هيئة التنمية الحرجية. وتعني علامة (-) قيمة صفرية؛ أما العلامة (...) فتعني أن البيانات غير متاحة.

٦٨ - وقد تبين بالأدلة من مراجعة أولية واستعراض مالي مولته المفوضية الأوروبية لحسابات هيئة التنمية الحرجية وجود مخالفات واسعة النطاق؛ إلا أن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا لم ترد على أي من هاتين المراجعتين. وعلى رغم أن مجلس إدارة هيئة التنمية الحرجية مسؤول عن الرقابة الائتمانية، فإنه لم يطالب هيئة التنمية الحرجية باتباع نظام محاسبي سليم.

٦٩ - ولتحسين الإدارة المالية فإن مبادرة غابات ليبريا تمول تقديم المساعدة التقنية لهيئة التنمية الحرجية الذي تقوم به شركة Price Waterhouse Coopers. وحتى الآن فإن هيئة التنمية الحرجية لا تستطيع أن توثق الإيرادات أو النفقات بالكامل، وتذهب بعض الإيرادات مباشرة

للمصروفات الثرية. لذا فليس من الواضح كمية الأموال التي تجمعها هيئة التنمية الحرجية من وزارة المالية ومن العاملين في قطاع الغابات. وليس من الواضح أيضا كيف يجري إنفاق هذه الأموال وكم قيمة ما تشتريه الهيئة عن طريق الاستدانة.

العمليات

٧٠ - المكاتب الإقليمية لهيئة التنمية الحرجية مفتوحة، إلا أن الهيئة تشكو من نقص القدرات. ومن ناحية أخرى يشكو العاملون بنشر الأخشاب بمناشير الشق الكبيرة من أن موظفي هيئة التنمية الحرجية يعملون بالمنطقة ولا شيء إلا لاقتضاء الرشاوى ونقل لحوم حيوانات الغابة بدلا من القيام بمسئولياتهم الإدارية. كما أن سيارة الجيب التي تم شراؤها لنائب المدير الإداري للعمليات التجارية تعطلت في شهر أيلول/سبتمبر بمقاطعة سينوي عندما كان يستخدمها في قيادة حملته لمجلس النواب.

استعراض الامتيازات

٧١ - أنشأ السيد تشارلز غيد برايان، رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لجنة للتحقيق في سلوك أصحاب الامتيازات بغية تحديد امتثالهم لسيادة القانون. وقد تألفت لجنة استعراض امتيازات الغابات من ممثلين من الحكومة الانتقالية الوطنية للبيريا، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني. وقد دعي أصحاب الامتيازات لتقديم أدلتهم واستعرضت اللجنة كل واحد من أصحاب الامتيازات استنادا إلى: الحد الأدنى من المتطلبات القانونية للقيام بالعمليات (مثلا، ترخيص الأعمال وعقد التأسيس وعقود سارية المفعول وكفالة حسن الأداء)؛ والتراعات مع أصحاب الامتياز الآخرين (ما إذا كانت منطقة الامتياز تتداخل مع الامتيازات الأخرى)؛ ومتأخرات الضرائب؛ والمسؤوليات الاجتماعية (مثلا، المستوصفات والمدارس والتدريب)؛ وانتهاكات حقوق الإنسان وجزاءات الأمم المتحدة والأنظمة البيئية (انظر المرجع نفسه، المرفق الخامس).

٧٢ - وكانت النتائج إدانة لهذه الصناعة وللحكومة. فقد وجدت لجنة استعراض امتيازات الغابات أمثلة على عدم الامتثال واسعة النطاق^(٢) فمن بين الـ ٧٤ عقدا التي تدعي الحق القانوني في قطع الأخشاب ليس هناك شركة واحدة أمكنها الوفاء بالحد الأدنى من المتطلبات القانونية للعمل، حتى ولو لسنة واحدة. ولم تُدفع سوي ١٤ في المائة فقط من الضرائب؛ وتبلغ المتأخرات أكثر من ٦٤ مليون دولار. وهناك تجاهل للمسؤوليات الاجتماعية، وانتهاكات لحقوق الإنسان وللأنظمة البيئية. فمثلا، أحد العاملين في صناعة قطع الأشجار، واسمه غوس كوينهوفين (وهو على قائمة المحظورين من السفر من قبل الأمم المتحدة)، ينتظر

حاليا المحاكمة في لاهاي في جرائم ضد الإنسانية بسبب تهريبه أسلحة إلى ليبيريا وتشغيله لميليشيا لشركته الخاصة بقطع الأشجار. علاوة على ذلك، استخدمت الحكومات المتعاقبة الصناعة الحرجية في المحاباة، وتجاهلت العقود السابقة، ومنحت عقودا متعددة لنفس الغاية؛ وعليه فقد أصبحت المساحة الممنوحة بشأها امتيازات أكثر من ضعفي مساحة الغابات في البلاد بكاملها. وبناء على تلك النتائج كانت توصية اللجنة بالإجماع هي إلغاء جميع العقود المعلقة (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

الشركات التي فحصتها لجنة استعراض امتيازات الغابات

نوع العقد	عدد الشركات		
	لم تنته مدته	انتهت مدته	بدون مستندات لم يتعاون
امتياز	٢٩	٢	٧
عقود إدارة	٢	٢	١
قطع الأخشاب المستنقذة	-	٧	٤
المجتمع	٤ ^(أ)	-	١
مطالبات لا تستند على وثائق	-	-	١٢

(أ) هذه الامتيازات غير مصادق عليها من هيئة التنمية الحرجية أو أي سلطة حكومية أخرى.

٧٣ - وبرغم الأدلة التي لا لبس فيها علي التآمر بين الحكومة وصناعة قطع الأخشاب، إلا أن الرئيس برايان لم ينفذ توصيات اللجنة التي قام هو نفسه باختيارها. واليوم، حتى ولو صدر أمر تنفيذي بإلغاء العقود، فإنه سيتم النظر في أي استئنافات في ظل الإدارة التالية. وقد وعدت الرئيسة المنتخبة، جونسون - سيرليف، في حملتها الانتخابية بتفعيل التوصيات ذات الموضوع التي أصدرتها اللجنة.

٧٤ - إن تنفيذ توصيات لجنة استعراض امتيازات الغابات بالكامل هو ضرورة حتمية. ولسوف يطالب المستثمرون المؤهلون الوضوح قبل الدخول في قطاع الأخشاب الليبيري. وبوجود ما يصل أحيانا إلى ثلاث مطالبات متداخلة لكل منطقة امتياز واحدة، لن يكون المستثمرون على يقين من قانونية ملكية تلك الامتيازات. ومن أجل إنهاء "بقاء الحال على ما هو عليه" هذا يجب إخضاع أصحاب الامتيازات وهيئة التنمية الحرجية للمساءلة. والطريقة الوحيدة للشروع في ذلك هي إلغاء كل مطالبة استنادا إلى الامتثال وتفشي سوء الإدارة في أي شركة. علاوة على ذلك، فإن لجنة استعراض امتيازات الغابات تمثل سابقة،

ليس فقط للقطاعات الأخرى (مثلا، لاستعراض قطاع التعدين)، ولكن أيضا لإشراك المجتمع المدني في ما يجري. فاللجنة، للمرة الأولى في قطاع الموارد، توفر الوسيلة التي يكون بها للمجتمع المدني الليبري دور في اتخاذ القرار، وليس فقط إمكانية الوصول إلى المعلومات.

برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد

٧٥ - بمقتضى شروط برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، سيكون لهيئة التنمية الحرجية مراقب مالي وعقد إدارة. وسيكون للمراقب المالي سلطة المشاركة في التوقيع، ومن المقرر أن يتم تعيينه في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وسيقوم صاحب عقد الإدارة بتشغيل نظام تتبع "لتسلسل الحيازة" يرصد الأخشاب من مكان قطعها وحتى تصديرها، وبذلك يضمن عدم دخول الأخشاب غير المشروعة في سلسلة الإمدادات القانونية. وبإمكان هذا النظام المحاسبي التحقق من أن شركة قطع الأخشاب تعمل ضمن خططها الإدارية وأن المعلومات تشكل الأساس للتقييم الضريبي. وسيكون صاحب عقد الإدارة مسؤولا أيضا عن جمع جميع الإيرادات وعن توفير التدريب لهيئة التنمية الحرجية. وقد حرر طلب للحصول على المعلومات وسيتم التعاقد مع إحدى الشركات بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦. وبسبب التعاون المستمر بين هيئة التنمية الحرجية ومبادرة غابات ليبريا، يغلب أن يتم تنفيذ البرنامج بهيئة التنمية الحرجية بطريقة أسرع منه في القطاعات الأخرى.

٧٦ - ويدعم العمل الذي يقوم به برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد جهود الإصلاح الشامل التي تضطلع بها مبادرة غابات ليبريا وهيئة التنمية الحرجية بغرض زيادة الشفافية والمساءلة في قطاع الغابات التجاري (المرفق الثاني). وينبغي الثناء على المدير الإداري لدوره في تيسير عملية الإصلاح هذه.

التقدم المحرز

٧٧ - أعدت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ خريطة طريق للإصلاحات التي ستجريها لرفع الجزاءات المفروضة عليها. ويبحث الجدول ٤ أوجه التقدم الذي أحرز بنهاية ولايتها.

الجدول ٤

برامج الإصلاح اللازمة لرفع الجزاءات المفروضة فيما يتعلق بالأخشاب

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم إنجازه (حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)
بناء قدرة هيئة التنمية الحرجية	تعيين مجلس إدارة هيئة التنمية الحرجية	نعم - غير أن تشكيل مجلس الإدارة ينتهك القانون (فهو يضم أفراداً تتعارض مصالحهم مع مصالح المجلس إذ أنهم يعملون في مجال قطع الأخشاب). كما أن المجلس لم يسطع على الإطلاق بمسؤوليته كمتن.
	إقامة هيكل للإدارة، ومنح الموظفين مرتبات كافية وتوفير الخدمات اللوجستية	لم يتقاض الموظفون أجرهم منذ نيسان/أبريل
	تدريب فنيين ميدانيين وموظفين من ذوي الرتب المتوسطة في تاريخ لاحق	كلا
	إعداد اختصاصات لجنة إشراف مستقلة وتكليفها بتوعية المجتمع المحلي والإشراف على أنشطة على المنظمات غير الحكومية واستعراضها والتشجيع على الإدارة المستدامة للغابات	كلا
	طلب مساعدة فنية لإدارة الغابات والشؤون المالية	نعم، إذ تضم المبادرة الليبرية المتعلقة بالغابات مساعدين فنيين متفرغين
زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع	التكليف بإجراء مراجعة لحسابات هيئة التنمية الحرجية	لم تتم أي مراجعة حسابات مالية. وقد أظهرت المراجعة الأولية والاستعراض المالي للمفوضية الأوروبية أن الإدارة المالية سيئة. واستعانت المبادرة مؤخراً بشركة "Price Waterhouse Coopers" لمساعدة هيئة التنمية الحرجية على تطبيق ممارسات المحاسبة الاعتيادية، غير أن هذه الهيئة لا تزال غير قادرة على حساب جميع إيراداتها ونفقاتها
	إقامة نظام لإيداع جميع الإيرادات التي تدرها الغابات في حسابات تديرها وزارة المالية لدى المصرف المركزي الليبيري	نعم، غير أن هيئة التنمية الحرجية تودع بعض الإيرادات مباشرة في شكل سيولة زهيدة بدلاً من أن تودعها في المصرف المركزي الليبيري
	إقامة نظام دائم لتمويل حسابات هيئة التنمية الحرجية المفتوحة في المصرف المركزي الليبيري على أن تحوّل إليها مرة كل ثلاثة أشهر مبالغ من حسابات حكومة ليبيريا	نعم، إلا أن الأموال لا تحوّل من وزارة المالية إلى هيئة التنمية الحرجية بالقيمة الكاملة التي اعتمدها مكتب شؤون الميزانية
	تصميم نظام يفصل بين عمليتي تلقي و صرف الرسوم التي تفرض لقاء إعادة غرس الغابات وحفظها	كلا
	وضع نظام للإبلاغ وإتاحة المعلومات للجمهور	كلا
	تشكيل لجنة رقابية مستقلة	كلا

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم إنجازه (حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)
استعراض الامتيازات	سحب جميع اتفاقات الامتيازات الحالية ومراجعتها	نعم - وكشفت هذه العملية عن عدم التقيد بالشروط المفروضة، ومنحت عقود كثيرة حقوق الامتياز للمناطق نفسها؛ كما أن ما من عقد يستوفي جميع المتطلبات القانونية اللازمة لتنفيذه. وعليه، أوصت لجنة الاستعراض بإلغاء كل عقد من العقود. غير أن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا لم تقم بذلك بعد.
إجراء جرد للموارد الحرجية	إجراء مسح ميداني للتحقق من دقة المعطيات المتوافرة ووضع خرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	قطع الأخشاب غير القانوني واسع الانتشار ومع ذلك قليلا ما تفرض الجزاءات
إعادة بناء الهياكل الأساسية لحديقة سابو العامة	توفير المعلومات لأغراض الرصد وفرض الضرائب وإنفاذ القوانين	قيّد الإعداد بمساعدة تقنية من المبادرة الليبرية المتعلقة بالغابات
توفير معدات ومواد لاستخدامها في إدارة الحدائق العامة	تدريب موظفي الحدائق العامة وإحاقهم بعملهم	لا؛ غير أن المبادرة الليبرية المتعلقة بالغابات (المنتجات الحرجية من الأخشاب وغيرها) مجردا أساسيا لها
تشهد المساعدات الفنية والمالية	المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها الجهات المانحة وغيرها من الأنشطة الترويجية	نعم؛ إبعاد عمال مناجم غير قانونيين من حديقة سابو العامة
مناقشة الترتيبات الثنائية		نعم

الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ - على الرغم من فعالية الجزاءات، ما زالت الصناعات المحلية تنتهك القانون. وقبل انتهاء فترة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، نفذ القليل من الإصلاحات الضرورية. لذا تظل التوصيات الواردة في التقارير السابقة لفريق الخبراء صالحة (S/2003/779، و S/2003/937 و Add1. و S/2004/396 و Corr.1 و 2 و S/2004/752 و S/2004/955 و آخرها S/2005/360).

٧٩ - إلى ذلك، يحث مجلس الأمن في قراره ١٦٠٧ (٢٠٠٥)، الفقرة ٤، الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على تنفيذ توصيات لجنة استعراض منح امتيازات استغلال الغابات. إضافة إلى ذلك، على هيئة تنمية الغابات القيام بما يلي:

- تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بمكافحة عمليات نشر الأخشاب
 - العمل على ضبط الشؤون المالية بالشكل اللازم، بعدة وسائل، من بينها البدء فوراً بمراجعة الحسابات
 - سن أحكام لتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد
 - إصلاح طريقة التوظيف في الملاك، بعدة وسائل، من بينها خفض عدد الموظفين ليصبح دون ٥٥٠ موظفاً، مع دفع الأجر الكافية لمن تبقى منهم وتدريبهم وكفالة أن يعملوا على نحو سليم.
- ٨٠ - علاوة على ذلك، ينبغي لهيئة التنمية الحرجية التعاون مع المبادرة الليبرية المتعلقة بالغابات لتنفيذ حملة الإصلاحات المتفق عليها بكاملها (انظر المرفق الثاني). ويجب على مجلس الإدارة أن يصدر جميع اللوائح والتشريعات اللازمة وعلى الرئيس إعداد جميع الإصلاحات القانونية لكفالة اتساق القوانين واللوائح.

رابعا - المسائل المالية

٨١ - لا سبباً وجيهاً يدعو إلى الاعتقاد بأن الإيرادات التي يدرها الماس والأخشاب على الحكومة، إذا ما رفعت الجزاءات عنها، ستخصص للميزانية لاستخدامها لما فيه مصلحة الشعب الليبري. وما برحت إدارة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا للشؤون المالية ضعيفة، إذ أن نظام الرقابة الداخلية متقادم ولا يوجد فعلياً أي نظام خارجي للرقابة. وبالرغم من إحراز بعض التقدم الذي شمل تشكيل الوحدة الكبيرة المعنية بدفع الضرائب ووحدة التحليل المالي الكلي ولجنة إدارة الأموال النقدية، ما من تنسيق دقيق بين مختلف الوكالات. ويعود هذا الأمر في المقام الأول إلى نقص الخبرات والمؤهلات الأساسية، مع أنه لا يمكن استبعاد وجود مصلحة فعلية في ذلك.

٨٢ - وفي ظل النظام الحالي، يتجاوز الاهتمام الذي يولى لصرف الأموال النقدية من المصرف الاهتمام الذي يحظى به تعزيز قيمة الأنشطة التي صُرفت الأموال لأجلها. ولا تجري أي محاولات جدية للتحقق مما إذا كانت الأموال التي تُقر يُفرض عنها وتُستخدم للأغراض التي أُذنت لأجلها. ولم تبدل أي جهود لإعداد الحسابات السنوية للحكومة الانتقالية الوطنية

ليبيريا لفترات الميزانية الثلاث الأخيرة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وشباط/فبراير ٢٠٠٤ - حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وتموز/يوليه - حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، ناهيك عن مراجعة هذه الحسابات. وعليه، فإن البيانات تختلف باختلاف الوكالات التي قدمتها. وحاول الفريق اتخاذ جانب الحيطة اللازمة لدى جميع البيانات، غير أنه في ظل انتفاء الحسابات الحكومية الدقيقة ومراجعتها، يستحيل التحقق منها والتصديق على هذه البيانات.

السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٨٣ - تشير البيانات التي قدمها وزير المالية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى وجود فروقات واسعة في إيرادات السنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بحسب تسجيلها في مختلف المجالات داخل وزارته. ففي حين أن وحدة التحليل المالي الكلي تذكر أن مجموع الإيرادات الضريبية قد بلغ ٧٩,٣٤٤ مليون دولار^(١)، يشير حساب الإيرادات الذي أعدته وزارة المالية إلى أن الإيرادات الفعلية بلغت ٨٢,٦٨٧ مليون دولار^(٣). وحينما استرعى انتباه الوزير شخصيا إلى هذه الفروقات في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عجز عن إيضاح الأمر بشكل مرض وأعلن أنه سيتم النظر في المسألة، مع أن ما من أحد تمكن في الأشهر الأربعة الماضية من كشف هذا الفرق. ولم يرد أي جواب إضافي من الوزارة.

٨٤ - وبلغت ميزانية الإيرادات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قدره ٨٠ مليون دولار وتمكنت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا من جمع ٧٩,٣٤٤ مليون دولار. وتمثلت الإيرادات الرئيسية في الرسوم الجمركية وضرائب الشركات وضرائب الدخل، في حين أن الإيرادات الضريبية البحرية سجلت انخفاضا غير مسبوق إذ بلغت ١٠,١٣١ مليون دولار، وذلك منذ أن بدأ السجل الليبري للسفن والشركات الدولية تولى شؤون السجل (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥

الإيرادات للفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مصدر الإيرادات	تقديرات الميزانية	الحصيلة الفعلية	الفرق
الرسوم الجمركية	٣٣,٣٥٠	٣٣,٩٥٥	٠,٦٠٥
الإيرادات الضريبية البحرية	١٩,٢٠٠	١٠,١١٤	٩,٠٨٦-
ضرائب الشركات	٨,٥٠٠	١٧,٦٤٨	٩,١٤٨
ضرائب الدخل ^(١)	٩,٥٨٠	١٠,١٣١	٠,٥٥١

مصدر الإيرادات	تقديرات الميزانية	الحصيلة الفعلية	الفرق
ضرائب السلع والخدمات	١,٣٣٠	٣,٢١٨	١,٨٨٨
ضرائب ورسوم وتكاليف أخرى	٨,٠٤٠	٤,٢٧٤	٣,٧٦٦-
المجموع	٨٠,٠٠٠	٧٩,٣٤٠	٠,٦٦٠

(أ) تشمل ضرائب أخرى على الدخل والأرباح وضرائب الأملاك.

٨٥ - ويبدو أن الإيرادات لا تشمل عائدات مبيعات ركاز الحديد أو الهبات التي وردت من بلدان أخرى. وفي ظل انتفاء أي مراجعة سنوية للحسابات، من الصعوبة الفائقة بمكان مطابقة أرقام الإيرادات، وما يؤسف له هو أن هذه الأرقام المختلفة نفسها هي التي ستسلم على الغالب إلى الحكومة الجديدة.

٨٦ - وأفادت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا بأن النفقات بلغت في السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قدره ٧٨,٤٠٣ مليون دولار. ويرد في الجدول ٦ النفقات الرئيسية مقارنة بالمبالغ المميزة:

الجدول ٦

النفقات الرئيسية مقارنة بالميزانية المعتمدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	اعتمادات الميزانية للاعتمادات	النسبة المئوية للنفقات الفعلية	النسبة المئوية للنفقات
النفقات على الموظفين	٢٣,٧١٩	٣٠	٤٩
السلع والخدمات	١٩,٣٣٩	٢٤	٢٦
التحويلات والإعانات	١٥,٠١٤	١٩	٨
النفقات على المعدات	١١,٠٧٦	١٤	١٢
الديون	١٠,٨٥٠	١٣	٥
المجموع	٨٠,٠٠٠	١٠٠	٧٨,٤٠٣

٨٧ - شهدت السنة المالية الجارية عمليات تحويل لمبالغ طائلة من بعض الوزارات من مثل وزارة الصحة ووزارة التربية والأشغال العامة إلى وزارة الدولة للشؤون الرئاسية ووزارة المالية ومكتب شؤون الميزانية ووكالة الخدمات العامة. ونتيجة لذلك، بقيت الهياكل الأساسية المتدهورة أصلاً، من مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور على حالها من التداعي. وعلى الرغم من أن النفقات على الموظفين زادت بما نسبته ٦١ في المائة على ما ورد في

الميزانية، ما برح على الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا دفع أحوار متأخرة لعدة أشهر. وبلغت قيمة الفواتير غير المدفوعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ما مجموعه ٥,١٢٧ مليون دولار.

الجدول ٧

اعتمادات الميزانية مقارنة بالنفقات للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٤ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية الزيادة/(النقصان)	النفقات	اعتمادات الميزانية	الوزارة/الوكالة
١٧٧,٢	٥,١٤٤	٢,٩٠٣	الشؤون الرئاسية
٤١٧,٦	٥,٣٦٢	١,٢٨٤	الشؤون المالية
٧٧٩,٧	٥,٦٥٣	٠,٧٢٥	الخدمات العامة
٢٠٦,٧	٨,٠٢٣	٣,٨٨٢	الدفاع
(١٩,٤)	٦,٥٦٨	٨,١٥٤	التعليم
(٤٢,٦)	٤,٠١٦	٧,٠٧٨	الصحة
(٦٤,٠)	٠,٨١٠	٢,٢٥٠	الأشغال العامة
(٧٩,٢)	٠,٢٣١	١,١١٠	الزراعة
(٤٩,٠)	٢,٠٣٧	٣,٩٩٨	القضاء
..	..	٩,٠٠٠	الأحوار المتأخرة

٨٨ - ولم تُلتزم موافقة الهيئة التشريعية لإجراء مثل هذه التحويلات المالية السريعة من الميزانية المعتمدة. إلى ذلك، لم يتم إطلاع هذه الهيئة ولا الجمهور العريض على الظروف التي حرت فيها هذه التحويلات، بل وحتى موقع وزارة المالية على الشبكة لا يقدم أي معلومات عن هذه الجوانب. وعليه، غابت الشفافية على كل مستوى من مستويات تحويل هذه الأموال.

ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٥

٨٩ - حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، لم تكن ميزانية الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا للسنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ قد وضعت بعد في صيغتها النهائية. وأفادت تقارير على نطاق واسع، تحقق منها الرئيس، بأن الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية قد اعتمدت في آب/أغسطس ميزانية قدرها ٩٣ مليون دولار مع أن الميزانية التي عرضت على الهيئة التشريعية لإقرارها بلغت ٨٠ مليون دولار. وبسبب عدم تمكن الرئيس من الحصول على تفسير مقنع للزيادة البالغ مقدارها ١٣ مليون دولار، رفض الموافقة على الميزانية لفترة طويلة.

تقديم حوافز مالية لاعتماد الميزانية

٩٠ - تناقلت وسائل الإعلام على نطاق واسع خبراً مفاده أن الرئيس دفع ٢٢٦ ٠٠٠ دولار على دفعتين إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية لكي تعتمد الميزانية. كما أفاد فريق الاتصال الدولي لليبريا عن صرف مبلغ نقدي ضئيل (نثرات) قدره ١٥٠ ٠٠٠ دولار (في الأسبوع الممتد بين ٨ و ١٢ آب/أغسطس) وآخر قدره ٧٦ ٠٠٠ دولار (الأسبوع الممتد بين ٢٢ و ٢٦ آب/أغسطس) إلى الجمعية. وذكرت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا في ردها أنها لم تدفع قط أي مبلغ إلى الجمعية في شكل مبلغ نثري وأن المبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار الذي دفع إليها كان لتغطية نفقاتها التشغيلية، بينما كان المبلغ ٧٦ ٠٠٠ دولار مخصصاً لتغطية نفقات سفر أعضائها داخل البلاد. وتبين للفريق أن ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لم تتضمن أي وجه/فئة للإنفاق تسمى "نفقات تشغيلية" في إطار الاعتمادات المجازة للجمعية. كما أنه لم يرد في إطار البند "نفقات السفر داخل البلاد" من الميزانية أي اعتماد مخصص للجمعية. وعلاوة على ذلك، وجه نائب الرئيس (بصفته الرئيس بالوكالة) في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ رسالة إلى وزير المالية بالوكالة، يأمره بدفع مبلغ ٧٦ ٠٠٠ دولار كـ "مبلغ نثري إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية" (انظر المرفق الثالث).

٩١ - وعلى الرغم من موافقة الرئيس أخيراً على الميزانية التي أقرتها الجمعية شريطة عدم صرف مبلغ الـ ١٣ مليون دولار الإضافي إلى أن تحسّل الإيرادات اللازمة، لم يرد بيان الميزانية، حتى من جانب وزارة المالية، حتى منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٩٢ - ويتبين من مسودة ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، التي شكلت الأساس الذي قامت عليه أعمال لجنة إدارة الأموال النقدية حتى تشرين الثاني/نوفمبر، أن الاعتمادات المخصصة لإدارات القطاع الاجتماعي الهامة، في مجالات مثل الصحة والتعليم والأشغال العامة وتنمية الريف والزراعة خُفضت إلى حد كبير عن السنة السابقة، مع أن المؤشرات الاجتماعية في البلاد مخيفة. وأعلن فريق الاتصال الدولي لليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أن قيمة الفواتير غير المدفوعة حتى نهاية الشهر المذكور بلغت ١٠ ملايين دولار، يمثل أكثر من نصفها أجوراً متأخرة لم تدفع بعد. واعتزمت لجنة إدارة الأموال النقدية أن تحول إلى حساب الأجرور، في الأسبوع الممتد بين ٢٢ و ٢٦ آب/أغسطس، مبلغاً قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، غير أن كل ما تمكنت من تحويله لم يتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار لأن الرئيس أدخل تعديلات على المدفوعات المقررة فأضاف إليها ١٤ وجه إنفاق.

الإيرادات الجمركية

٩٣ - مثلت العائدات الجمركية زهاء ٤٣ في المائة من مجموع إيرادات الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا للسنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وشهدت العائدات الجمركية ارتفاعا متواضعا في السنتين الماضيتين، وذلك على الرغم من حجم الاستثناءات والإعفاءات الكبير، على نحو ما ورد في تقارير الفريق السابقة.

٩٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبدون اعتماد أي منهج شفاف في منح العطاءات، حددت هذه الحكومة عقدا لمدة ثلاث سنوات مع شركة Bivac International لتولي تفتيش البضائع المستوردة والمصدرة قبل شحنها. وأشارت نسخة من العقد تم الحصول عليه من وزارة التجارة والصناعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أن هذا الاتفاق لم يحظ لا بتصديق وزارة العدل ولا بموافقة رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، بحسب ما درجت عليه العادة. إلى ذلك، أضيفت إليه بعض الأحكام التي ما عادت بأي أرباح على حكومة ليبريا. فعلى سبيل المثال، تقوم هذه الشركة بجمع رسم على التفتيش قبل الشحن تبلغ نسبته ١,٥ في المائة من قيمة الواردات و ١,٤ في المائة من قيمة الصادرات (أو ما لا يقل عن ٢٥٠ دولارا)، يعود ما نسبته ٠,٤ في المائة إلى ميزانية الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا. غير أن هذه الشركة تحتفظ، بموجب العقد الجديد، بمبلغ الـ ٢٥٠ دولارا الأدنى برمته. وإن كيفية إضافة هذه الأحكام والجهة التي كانت وراء إضافتها أمران غير واضحين.

اختلاس رسوم التفتيش السابق للشحن

٩٥ - احتفظت شركة BIVAC حتى مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٣ برسوم التفتيش قبل الشحن في حسابات في مصرف TRADEVCO. غير أن المصرف قد صفى أعماله وأغلق أبوابه، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تلقت هذه الشركة رصيد حساباتها البالغ ١٠٥ ٢٧٨ دولارات. وحُوّل هذا المبلغ إلى حساب مصرفي تملكه الشركة في زوريخ بدون أن تدفع للحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا حصتها من هذه الرسوم. ومع أنه طُلب من الشركة إيضاح موقفها، فإنها لم ترد حتى تاريخ تقديم هذا التقرير. كما أن الشركة لم تستجب لطلب الفريق أن تقدم بيانات بحساباتها الشهرية للسنوات الثلاث الأخيرة ليتحقق منها.

ما من رسوم على تفتيش واردات الأرز والبترول قبل شحنها

٩٦ - مع أن الحكومة الليبيرية/الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا قد استعانتا بشركة BIVAC لتحصيل الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، فإن كميات كبيرة من واردات البترول والأرز وصادرات المطاط وركاز الحديد والحردة المعدنية لم تخضع لهذه الرسوم

ولم يتم التحقق من مدى جودة هذه السلع وكميتها وأسعارها. ولم يبدأ فرض هذه الرسوم على واردات البترول والأرز، حتى بعد مضي عام واحد على تجديد العقد الذي ينص على أن هذه الرسوم ستفرض على جميع السلع الأساسية. وتعزو شركة BIVAC هذا التقصير إلى عدم وجود الإرادة لدى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. وما يؤكد ذلك هو حرق وزارة المالية العقد، إذ تسمح للسلطات الجمركية بالإفراج عن شحنات البترول والأرز بدون الحصول على شهادات من شركة BIVAC.

عدم تسديد مستوردي الأرز الرسوم الجمركية/ضريبة السلع والخدمات

٩٧ - أشار فريق الخبراء في التقرير السابق (S/2005/360، الفقرة ١٦٣) إلى عدم تسديد مستوردي الأرز الرسوم الجمركية والضريبة على السلع والخدمات البالغة قدرها ٣,٧ ملايين دولار. ولم تتخذ حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية أي إجراء بصدد هذا الامتناع عن التسديد. ويُظهر تقرير قدمته وزارة المالية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أن مستوردي الأرز لم يسددوا الرسوم الجمركية/ضريبة التداول/ضريبة السلع والخدمات/مستحقات تثبيت الاستقرار البالغة قيمتها ٢,٣٥٢ مليون دولار على الأرز المستورد خلال عام ٢٠٠٤. ويشير التقرير أيضا إلى عدم تسديد مستوردي الأرز متوجبات بقيمة ٦,٠٣٠ مليون دولار على الواردات خلال الفترة كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر الجدول ٨). ولدى إثارة هذه المسألة مع وزير المالية، ادعى عدم معرفته كلية بهذا الأمر مع أنه هو شخصيا الذي قدم التقرير.

الجدول ٨

الواردات من الأرز خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المتبقي	المبالغ المتوجبة السداد من الرسوم الجمركية/ضريبة السلع والخدمات/رسوم الدوران/تثبيت الاستقرار		المستورد
	مدفوع	قيد الدفع	
٣,٢٠٢	٠,١٨٧	٣,٣٨٩	بريدجواي كوربوريشن
١,١٨٩	-	١,١٨٩	كاي أند كاي كوربوريشن
٠,٩٤٧	-	٠,٩٤٧	فواني براذرز كوربوريشن
٠,٣٥٥	٠,٠٣٠	٠,٣٨٥	فوتا كوربوريشن
٠,٣٣٧	-	٠,٣٣٧	شركة أفريكان إيمبكس
٦,٠٣٠	٠,٢١٧	٦,٢٤٧	المجموع

الواردات من المنتجات النفطية

٩٨ - انتُخب مؤخرًا إدوين سنو المدرج اسمه على قائمة الأشخاص الواجب تجميد أصولهم ومنعهم من السفر، والذي يشغل منصب المدير الإداري لشركة تكرير البترول الليبيرية في مجلس النواب. وكان سنو قد رفض بادئ الأمر خلال ولاية فريق الخبراء التعاون مع هذا الأخير بحجة أنه سبق له أن تعاون مع الأمم المتحدة والفريق في الماضي دون أن يعود عليه هذا الأمر بالفائدة لأن اسمه بقي على قائمة الأشخاص المشمولين بالجزاءات. وقال إنه لن يتعاون بعد الآن مع كل ما يمت إلى الأمم المتحدة بصلته، لا سيما بعد تبوئه منصبه الجديد في المجلس التشريعي. وأردف قائلًا إنه سيعمل مع المسؤولين المنتخبين الآخرين الواردة أسماؤهم على القائمة للعمل ضد الأمم المتحدة. وخلال الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قدم له فريق الخبراء استبيانًا خطيًا عن طريق وزارة المالية يطلب فيه معلومات عن المنتجات النفطية؛ بيد أن أي معلومات لم تقدم في الموعد المناسب لإيرادها في هذا التقرير. وحتى وزارة المالية أعربت عن عجزها بالنظر إلى انتخاب سنو في مجلس النواب. كما انتُخب بالإضافة إلى المدير العام لشركة مصافي البترول الليبيرية كلٌّ من رئيس مجلس إدارتها وجميع نواب المدير الإداري الثلاثة فيها أعضاء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

٩٩ - ووثق فريق الخبراء في تقريره السابق فقدان مبالغ ضخمة من الإيرادات المتأتية من الرسوم والضرائب على المبيعات المفروضة على استيراد النفط خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. كما وثق التقرير فقدان مبالغ ضخمة من الإيرادات (٨ إلى ١٠ ملايين دولار) من استيراد النفط خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقرت وزارة المالية في ردها المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بمبلغ ٢,٤ ملايين دولار متوجب على المستوردين أدائه. وعلاوة على ذلك أخطأت الوزارة في احتساب قيمة الضرائب الواجبة الدفع: إذ احتسبت للأشهر الـ ١٣ سعر ٤٥ سنتا للغالون الواحد عوضًا عن القيمة الفعلية للضريبة البالغ مقدارها ٦٠ سنتا للغالون الواحد، الأمر الذي خفض تقدير قيمة إيرادات الحكومة بمبلغ قدره ٣,٥ ملايين دولار. ومن هنا، فباعترا ف الوزارة نفسها، أنه يتوجب على مستوردي النفط للحكومة تسديد ما لا يقل عن ٥,٩ ملايين دولار عن الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

الشؤون البحرية

١٠٠ - لا يزال السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية يشكل مصدرًا هامًا للدخل بالنسبة لحكومة ليبيريا. وأفادت وزارة المالية عن انخفاض الإيرادات المتأتية عن السجل إلى ١٠,١٣١ مليون دولار وهو أدنى مستوى له منذ انتقال السجل إلى عهدة السجل الليبيري

للسفن والشركات الدولية. وأبرز فريق الخبراء في تقريره السابق عدم إمكانية التوفيق بين التقارير المختلفة عن الإيرادات الآتية من السجل الليبري للسفن والشركات الدولية إلى الحكومة على نحو ما أفاد به السجل ومكتب الشؤون البحرية ووزارة المالية. ولم تقم الحكومة الانتقالية بأي محاولة للمطابقة بين أوجه التباين هذه حتى بعدما بدا أن الإيرادات آخذة في الانخفاض.

١٠١ - وفي أعقاب صدور التقرير السابق لفريق الخبراء، أتمت الحكومة المدير الإداري لمكتب الشؤون البحرية ج. د. سلانغر بالتخريب الاقتصادي لاختلاسه أموال من صندوق الاستثمار في شركة إمارات وغيره من الصناديق التابعة للبرنامج البحري. وبالإضافة إلى ذلك عُزل جميع الموظفين الدائمين بالمكتب العاملين في السجل الليبري للسفن والشركات الدولية بالولايات المتحدة من مناصبهم، واستُدعي مدير البعثة الدائمة للمنظمة البحرية الدولية في لندن ولا يزال ينتظر اتخاذ إجراءات في حق عدد من الموظفين العاملين في ليبريا. وأطلق سراح ج. د. سلانغر بكفالة مالية إلا أنه فر من البلد.

١٠٢ - ورغم عدم القيام بعد بمراجعة لحسابات السجل الليبري للسفن والشركات الدولية، أفاد مكتب الشؤون البحرية أنه جرى وضع الترتيبات النهائية للاستعانة بشركة مور ستيفت البريطانية لمراجعة الحسابات وهي الشركة التي أجرت الاستعراض المالي لمكتب لشؤون البحرية بتمويل من المفوضية الأوروبية، كي تقوم بمراجعة حسابات السجل الليبري للسفن والشركات الدولية. ويشار إلى أن المكتب لم يجر أي استعراض لإيرادات السجل أو يقارن الإيرادات المحصلة بالأرقام المسقطه الواردة في الميزانية. وجمّد المكتب كل تعامل له مع السجل إلى حين انتهاء مور ستيفت من مراجعة الحسابات. غير أن المكتب أفاد أنه يعتزم إعادة النظر في العقد المبرم بين ليبريا والسجل فور انتهاء عملية مراجعة الحسابات.

العائدات من مبيعات ركاز الحديد

١٠٣ - أبرز فريق الخبراء في تقريرين سابقين له (S/2005/360 و S/2004/955) قيام الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا ببيع ركاز الحديد بأسعار أدنى من أسعار السوق دون اتباع إجراءات شفافة في المناقصات. وبعد عناء كبير وطلبات خطية وشخصية متكررة، قدمت وزارة المالية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تقرير شركة ليبريا للتعددين (ليمينكو) عن العائدات الفعلية من مبيعات ركاز الحديد.

١٠٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ أعلنت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة عن قبض ٦,١٦٥ مليون دولار لقاء بيع ٦٧٩ ٠٨٦ طنا من ركاز الحديد "كما هي وحيثما وجدت" لشركة شاندونغ. وفي المقابل، يفيد تقرير ليمينكو عن استيفاء ٧,٨٣١ مليون دولار، سُدد منه مبلغ

١,١١١ مليون دولار لشركة شاندونغ ومبلغ ٠,٤٦٣ مليون دولار لشركة زوان لتغطية نفقات التحميل. وقبضت شركة شاندونغ مبلغ ١,١١١ لأنها أعادت بيع ١٥٤,٨٩ ١٨٥ طنا من ركاز الحديد (ما يعادل ٢٠٣ ٩٦٠ طنا من الركاز الرطب) لشركة ميتاليمكس بسعر ١٩ دولارا للطن الواحد مخصوصا منه تكاليف التحميل - رغم عدم وجود بند ينص على ذلك في العقد المبرم بين شاندونغ وليمينكو. ومن ثم فقد تكبدت ليمينكو والحكومة خسارة تفوق قيمتها ٦ دولارات عن كل طن.

١٠٥ - ومن الإيرادات المتبقية (٦,٢٥٧ ملايين دولار) أفادت شركة ليمينكو أنها دفعت ٢,٠٨ ملايين دولار للحكومة الانتقالية. بيد أن وحدة المبالغ الضخمة ووحدة حسابات الإيرادات التابعتين لوزارة المالية لم تتمكن من التحقق من إيداع هذه العائدات في حسابات الحكومة الانتقالية، بل أفادت في الواقع عن تلقي مبلغ جزئي قدره ٥٥٧١ ٥ دولارا متأت من صادرات المعادن (الامتيازات) خلال السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتفيد ليمينكو كذلك عن دفع مبلغ ٣,٠٤١ مليون دولار ليمينكو نفسها ومبلغ ١,١٣٣ مليون دولار لحسابات العمال السابقين في الشركة عينها. ولم تتوافر لفريق الخبراء مراجعة حسابات ليمينكو وذلك رغم الطلبات الخطية والشخصية المتكررة الموجهة إلى رئيس مجلس الإدارة الذي يشغل أيضا منصب وزير المالية. فقد أعرب هذا الأخير عن عجزه الكامل في المسائل المتعلقة بيمينكو. ولا يزال الغموض يكتنف مصير الأموال المتأتية من بيع ركاز الحديد الذي كان إحدى النقاط التي حددت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية بمحاكمة رئيس الحكومة الانتقالية بشأنها في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

بيع الخردة المعدنية

١٠٦ - على حين تراوحت أسعار الخردة المعدنية في الأسواق الدولية بين ٧٥ دولارا و ١٠٠ دولارا للطن الواحد، باعت ليمينكو كميات ضخمة منه بأسعار تراوحت بين ٥ دولارات و ١٥ دولارا للطن الواحد دون اتباع أي إجراءات شفافة. ولم تثبت من صحة هذه العقود لجنة العقود والاحتكاكات المنوطة بها سلطة كفالة الشفافية في عمليات البيع. كما أن أغلبية الشركات المعنية تقوم بعمليات التصدير دون إخضاع الكميات والأسعار للمعاينة قبل الشحن. وتمكن فريق الخبراء من كشف اثنين من هذه العقود حملتا توقيع ليمينكو فضلا عن توقيع وزير الأراضي والمناجم والطاقة ووزير المالية. ولدى لفت انتباه وزير المالية (الذي يشغل أيضا منصب رئيس مجلس إدارة ليمينكو) إلى هذه المسألة أعرب عن جهله الكامل بشأن هذه العقود وأفاد بأنه لم يوقع أيا منها. وادعى بأن نوابه وقعوا هذه العقود دون علم منه رغم وجوده داخل البلد في تواريخ التوقيع. وأقر الوزير بأن جماعة

الضغط المعنية بالخرقة المعدنية قوية جدا وبأما حملت الحكومة على رفع الحظر المفروض على تصدير الخرقة المعدنية.

١٠٧ - وزار فريق الخبراء مرفأ بيوكانن الذي يصدر منه معظم الخرقة المعدنية ولاحظ أنه كان يجري تدمير حتى الموجودات الصالحة (كالكسك والمقطورات والمستودعات ومصانع التجهيز) بغية بيعها كخرقة. وقد أحدث هذا الوضع توترا بين شركة ميتال ستيل التي حصلت على امتياز تطوير وبيع منجم ركاز الحديد في مقاطعة نيمبا فضلا عن موجودات ليمينكو، من جهة، وتجار الخرقة الذين يعملون على نهب هذه الموجودات، من جهة أخرى.

امتياز ركاز الحديد لشركة ميتال ستيل

١٠٨ - في آب/أغسطس ٢٠٠٥ وقّعت الحكومة الانتقالية اتفاقا للتطوير قطاع المعادن مع ميتال ستيل، إحدى أكبر شركات تصنيع الفولاذ في العالم، منحها بموجبه امتياز مدته ٢٥ سنة لاستخراج ركاز الحديد في مقاطعة نيمبا. وأفيد أن الهيئة الفنية للمعادن (التي يرأسها نائب وزير الأراضي والمناجم والطاقة) فضّلت بادئ الأمر الشركة القابضة العالمية للهيكل الأساسية (GIHCL). بيد أن سفير الولايات المتحدة في ليبيريا شكك في صحة هذه العملية ووجه كتابا خطيا إلى رئيس الحكومة يعرب فيه عن القلق البالغ إزاء المبادئ التوجيهية الذاتية المتبعة في عملية الاختيار مطالبا باعتماد نظام مناقصة علني وعادل وشفاف ينسجم مع المعايير الدولية (انظر المرفق الرابع). فما كان من شركة جيكل إلا أن رفعت هذه المسألة إلى المحكمة العليا في ليبيريا. وفي تحول مذهل قام رئيس الحكومة بعد ذلك بأسبوعين بمنح العقد لشركة ميتال مع أن هذا الاختيار لم يكن مستوفيا للشروط التي طالب سفير الولايات المتحدة باحترامها، ورغم قرار وقف التنفيذ الصادر عن المحكمة العليا.

١٠٩ - وهذه الصفقة بالنسبة لليبيريا بالغة الأهمية وحساسة لأنها تنطوي على استثمار من قبل شركة ميتال بقيمة ٩٠٠ مليون دولار على امتداد ٢٥ سنة ولأن ركاز الحديد هو أضخم موجودات البلد بصادراته التي يتراوح حجمها في فترات الذروة ما بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون طن في السنة. كما أن ممتلكات ليمينكو لا تشمل احتياطي الركاز فحسب بل تتضمن أيضا السكة الحديد بين يكيبا وبيوكانن، ومرافق أخرى، بينها معمل توليد الكهرباء، في هاتين البلديتين.

١١٠ - وفي هذا العقد ثلاثة عناصر تثير قلق فريق الخبراء بشكل خاص يمكن أن تؤثر على الأمن والإدارة الحرجية في ليبيريا. وأولها أن ميتال قادرة على تشغيل قوة أمنية مخولة القيام بأعمال بحث وتوقيف واحتجاز دون قيود. ففي الماضي عملت القوات الأمنية التابعة لبعض الشركات وكأنها ميليشيات. لذا يجب أن تكون العقود صريحة بشأن القضايا المتصلة

بالقوات الأمنية من قبيل التدريب والمساءلة وحق حمل السلاح. والعنصر الثاني هو سماح العقود بقطع الأخشاب دون مقابل في المنطقة المشمولة بالامتياز ضمن النطاق المعقول الذي يستوجبه القيام بالعمليات. وبالنظر إلى ضخامة العمليات وإعادة الإعمار قد يكلف هذا الأمر ليبريا غاليا من الناحيتين المالية والبيئية. وأما العنصر الثالث فهو أنه رغم توفير ميتال ٣ ملايين دولار سنويا لتنمية المجتمع المحلي، فإن نصف هذا المبلغ سيستخدم في السنة الأولى لدفع الرواتب المتأخرة لموظفي ليمينكو. وقد يعترض السكان المحليون بقوة على الطلب منهم دفع متأخرات الرواتب في وقت هم أنفسهم يعيشون في فقر مدقع. وتحمل هذه البنود على الاعتقاد بأنه لا يمكن لليبريين الاعتماد على حكومتهم وعلى المجتمع الدولي لحماية مصالحهم ما يجعل من الضروري إجراء مفاوضات شفافة.

دفع ٢٥٠.٠٠٠ دولار لمرشحين مستبعدين

١١١- في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ قضت المحكمة العليا بعدم صلاحية استبعاد مرشحين معينين وبوجوب السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية. وبالنظر إلى ضيق الوقت لإعادة طبع أوراق الاقتراع، تمكنت الحكومة، بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من إقناع المرشحين بإسقاط دعواهم. وأفيد لاحقا في الصحف على نطاق واسع بأن رئيس الحكومة وعد بأن يسدد لهم نفقات قانونية بقيمة ٢٥٠.٠٠٠ دولار علاوة على مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار توفره لهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورغم سحب مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار من الأموال الحكومية عقد أحد المرشحين مؤتمرا صحافيا أعلن فيه أنه لم يتقاضَ أي مبلغ من رئيس الحكومة. إلا أن الرئيس المشارك للجماعة وأيضا سفير غانا في ليبريا أكد لفريق الخبراء حصول هذا الأمر وأفاد بأن الجماعة لم تدفع أي مبلغ لعدم امتلاكها الأموال الكافية.

تهديد الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية بمحاكمة رئيس الحكومة

١١٢- في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، هدد أعضاء الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية، بزعامة رئيس الجمعية بالوكالة، بمحاكمة رئيس الحكومة الانتقالية بشأن مخالفات مالية بقيمة ٨ ملايين دولار عائدة للصندوق البحري، وإساءة التصرف بعائدات مبيعات ركاز الحديد، ودفع مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار للمرشحين المستبعدين. وأعطت الجمعية التشريعية تعليماتها لوزير العدل باستدعاء وزير المال ونائبه والمدير العام لمكتب شؤون الميزانية للمثول أمامها. ورغم وصف رئيس الحكومة هذه المزاعم بأن لا أساس لها من الصحة ومطالبته الجمعية التشريعية بتقديم الدليل الذي يدعم مزاعمها، فقد كان الافتقار إلى الشفافية في التصرف

بالأموال الحكومية أحد الأسباب الرئيسية لنشوب هذا النزاع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

١١٣- وذكر مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة المالية بأن أعضاء الجمعية التشريعية استاءوا من بدء الوزارة بمخضم ضريبة الدخل من مخصصاتهم وأنهم طالبوا بزيادات بمفعول رجعي رفضت الوزارة منحها. (وكما ذكر في التقرير السابق لم يكن كبار المسؤولين الرسميين/أعضاء الجمعية التشريعية يدفعون في الماضي ضريبة دخل على مخصصاتهم). فبالإضافة إلى الراتب الذي يتقاضاه رئيس الجمعية التشريعية بالوكالة، له مخصصات شهرية تبلغ ٥٠٠ ٤ غالون تقريبا من البترين في حين يستفيد كل من أعضائها من نحو ٢٠٠ غالون تقريبا في الشهر. وأفاد لفريق الخبراء مسؤول رفيع المستوى في وزارة المالية بملك محطة لبيع الوقود بأن أعضاء الجمعية يبادرون فور استلامهم قسائم الوقود هذه إلى بيعها للجمهور بسعر أدنى بقليل من سعر السوق ما يؤدي إلى التهافت على محطات ضخ البترين.

١١٤- وأقرت الجمعية التشريعية مؤخرا مشروع قانون ينص على بيع المركبات الجديدة طراز جيب شيروكي التي جرى شراؤها عام ٢٠٠٤ (لقاء ٣٤ ٠٠٠ دولار - ٣٧ ٠٠٠ دولار) للاستخدام الرسمي، للمشرعين لقاء رسم رمزي لدى انتهاء ولاية الجمعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. إلا أن رئيس الحكومة نقض هذا المشروع وأعلم فريق الخبراء في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر بإنشاء لجنة فرعية حكومية لكفالة تسليم جميع الموجودات التي اشترتها الحكومة الانتقالية للحكومة المقبلة. وأصدرت سفارة الولايات المتحدة نشرة صحافية أعلنت فيها منع إصدار تأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الآن فصاعدا لكل عضو في الجمعية لا يعيد سيارة الجيب المخصصة له.

اللجنة التوجيهية للإدارة الاقتصادية العامة

١١٥- في أواخر تشرين الأول/أكتوبر قدم فريق الاتصال الدولي لليبريا خلال الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للإدارة الاقتصادية العامة تقريرا مرحليا عن سير عمل لجنة إدارة الأموال النقدية التابعة للحكومة التي يشارك فيها مستشار لشؤون المالية العامة تابع للبنك الدولي بصفة مراقب. أما أبرز ما تضمنه التقرير فهو التالي:

(أ) جرى إنفاق القسم الأكبر من الإيرادات الواردة خلال الفصل الأول من السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر) بطريقة استنسابية إلى حد كبير، ما أدى إلى تراكم المتأخرات في صرف الرواتب؛

- (ب) لم يعد إقرار صرف مدفوعات لمعاملات لا تتضمن فواتير يشكل استثناء بالنسبة للجنة؛
- (ج) ثمة اتجاه واضح لدى الوزارات/الوكالات إعطاء تسديد المدفوعات العائدة للموردين الأولوية على تسديد النفقات الأساسية/الإلزامية؛
- (د) لم يُتخذ أي إجراء تصحيحي يُذكر بعد صدور تقرير المراجع العام للحسابات بشأن سفر المسؤولين الحكوميين إلى الخارج، فقد واصل مثلاً كبار المسؤولين سحب مبالغ كبيرة دون تقديم الفواتير ذات الصلة ودون تسوية السلفات المالية الماضية؛
- (هـ) لا تزال تُسحب أموال ضخمة على أنها نفقات نثرية دون إيضاح كيفية صرفها؛
- (و) ما زال يُؤذن بصرف مبالغ ضخمة لمصاريف متنوعة دون تقديم تفاصيل إنفاقها؛
- (ز) سُجل نتيجةً لهذه الممارسات تراكم متأخرات بقيمة ١٠ ملايين دولار دون أن يلوح في الأفق وجود أي خطة لتسديدها.
- ١١٦ - أصدر وزير المالية، الذي يشغل أيضا منصب رئيس لجنة إدارة الأموال النقدية، ردا مفصلا يدحض فيه معظم ملاحظات فريق الاتصال الدولي لليبريا. ورغم مزاعم الوزير، وجد فريق الخبراء الدليل الذي يثبت بعض ما جاء في النتائج التي توصل إليها فريق الاتصال، كالرسالة التي وجهها رئيس الحكومة بالوكالة إلى وزير المالية والتي أعطى فيها توجيهاته بصرف ٧٦ ٠٠٠ دولار للجمعية التشريعية الانتقالية كنفقات نثرية (انظر المرفق الثالث). وبالمثل، لم تتضمن ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بنودا من قبيل النفقات التشغيلية والسفر الداخلي لأعضاء الجمعية التشريعية مع أن وزارة المالية تدعي أن الجمعية التشريعية أنفقت ٢٢٦ ٠٠٠ دولار لمثل هذه الأغراض. وهذا يعني أنه لا ينبغي الأخذ بردّ لجنة إدارة الأموال النقدية وأنه من الضروري التثبت من صحته بشكل مستقل.

مكتب المراقب العام للحسابات

١١٧ - أشار الفريق إلى وجود حاجة ملحة إلى تعزيز مكتب المراقب العام للحسابات باعتباره وسيلة لكفالة مساءلة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. وبسبب عدم اتخاذ مبادرة في هذا الصدد من جانب الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أرسلت إلى مونروفيا فريقا من المحققين لاستعراض المعاملات المالية للوزارات والوكالات المهمة. ورغم مضي عدة أشهر على انتهاء التحقيق، فإن الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا لم تقدم التقرير بعد إلى الحكومة الانتقالية. ولم يتمكن الفريق أيضا من الاطلاع على التقرير، رغم اتصالاته المتكررة.

١١٨ - وقد اعتمدت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا تشريعا يخضع مكتب المراقب العام للحسابات للمساءلة أمام الهيئة التشريعية فيما يتعلق بسير عمله، غير أنها لم تتخذ خطوات كافية لتنفيذ توصيات المراقب العام، كالتوصيات الواردة في مراجعة السفر إلى الخارج والإقرارات الخاصة بالاستيراد/الإقرارات الخاصة بالتصدير. (S/2005/360). وقد بدأت المفوضية الأوروبية خطوات لتعزيز هذه المؤسسة. ويقدم برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد أيضا المساعدة الخارجية لمكتب المراقب العام.

التوصيات

١١٩ - ينبغي أن يقوم المراقب العام للحسابات، مدعوما بما تسديه إليه المفوضية الأوروبية من مساعدة وتوجيه تقنيين، بإجراء مراجعات شاملة لمكاتب الهيئة التنفيذية، ونائب الرئيس، ووزارات الشؤون الرئاسية، والأراضي والمناجم والطاقة، والتجارة والصناعة، والعدل، والمالية، ومكتب الميزانية، ووكالة الخدمات العامة، للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وينبغي أن تجرى المراجعات خلال فترة زمنية محددة وتنشر التقارير في غضون فترة ستة أشهر.

١٢٠ - ولا ينبغي أن تُحوّل الهيئة التنفيذية سلطة إعادة رصد اعتمادات بمبالغ تزيد بنسبة ١٠ في المائة على اعتمادات الميزانية دون موافقة الهيئة التشريعية.

١٢١ - وينبغي ملء جميع المناصب المتعلقة ببرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد على سبيل الأولوية، وينبغي أن تخصص لكل وظيفة أهداف محددة بأطر زمنية، وأن يجري رصد التنفيذ بدقة.

١٢٢ - وينبغي إنجاز الحسابات المالية للفترة الانتقالية لجميع المؤسسات الرئيسية المملوكة للدولة والمدرة للدخل (الشركة الليبرية لتكرير النفط، السلطة الوطنية للموانئ، مطار روبرتس الدولي، مكتب الشؤون البحرية، هيئة التنمية الحرجية)، وإجراء مراجعة من قبل شركة دولية مستقلة في غضون ثلاثة أشهر، ونشر النتائج.

١٢٣ - وينبغي حصر جميع الأصول التي اشتريتها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا وتسليمها للحكومة المقبلة.

خامسا - تجميد الأصول

١٢٤ - بعد مضي سنة ونصف، لم ينفذ بعدُ في ليبيريا تجميد الأصول الذي فرضه مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٣٢ (٢٠٠٤). ولم يتم تجميد أي من الأصول المملوكة للأشخاص الذين جرى تحديدهم. وقد نظرت المحكمة العليا في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر في الالتماس المقدم من بينوي أوري وإيمانويل شاو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ضد الإجراء الذي اتخذته وزير العدل والقاضي بتجميد استثمارهما في شركة لونسار للهاتف المحمول، وصدر حكم بهذا الشأن (انظر المرفق الخامس). وأصدرت المحكمة الأمر القطعي بالخطر. غير أنهما سمحت للحكومة الانتقالية بالمضي في أي إجراء ترغب في اتخاذه، لكن مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة كما وردت في دستور ليبيريا وقوانينها التشريعية.

١٢٥ - والتقى الفريق مع وزير العدل في ٢٣ أيلول/سبتمبر للوقوف على الإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها تنفيذا للقرار فأبلغ الوزير أنه سيقدم فوراً التماسين إلى المحكمة الابتدائية، أحدهما يتعلق بالشخصين المذكورين ذاهما والثاني يتعلق بجميع الأشخاص الآخرين الذين حددتهم مجلس الأمن. وأثار الفريق المسألة مجدداً خلال اجتماعه مع الرئيس في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، الذي تظاهر بجهله الموضوع. وتحدث هاتفياً مع وزير العدل فأبلغ أن الالتماس تعذر تقديمه بسبب غياب قاضي المحكمة المدنية في إجازة مرضية. واجتمع الفريق بالوزير مرة أخرى في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر حيث أبلغ الفريق أنه لم يستطع تقديم الالتماسات لأن قاضي المحكمة المدنية ما زال غائبا عن العمل، رغم أنه ذهب ثلاث مرات إلى المحكمة بخصوص هذا الموضوع. ولم يستطع توضيح سبب عدم قدرته على تكليف قاضٍ آخر النظر في القضية أثناء غياب القاضي الدائم في إجازة. وذكر الوزير أن القاضي ربما يكون قد تعمد أخذ إجازة لأن بعض الأشخاص الذين حددتهم مجلس الأمن (جويل هوارد تايلور وسيريل آلن وآخرون) أصدروا بيانات صحفية تنتقد الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا وتتهم وزير العدل بزعزعة السلام في ليبيريا بتنفيذ القرار المتعلق بتجميد الأصول.

١٢٦ - وخلال أحد الاجتماعات المعقودة مع الفريق، أتهم إدوين سنو أيضا الفريق بزعزعة السلام وبتشجيع الفرق بين شعب ليبيريا. بمحاولة ممارسة الضغط لتنفيذ القرار المتعلق بتجميد الأصول. وذكر أنه كلما جاء الفريق إلى ليبيريا تبدأ الحكومة الانتقالية في اتخاذ إجراءات. واتهم أيضا وزير العدل بأنه طلب منه دفع مال لإبقاء القضية خارج المحاكم. وذكر كذلك أنه نظرا لأن الأمم المتحدة لا تتبع الإجراءات القانونية الواجبة ولم تتح له أي فرصة لشرح موقفه، فإنه لن يستسلم للأمر بعد ذلك بل سيحاول التكاثر مع الأشخاص الآخرين الذين يجدون أنفسهم في نفس الوضع لمحاربة القضية. وانتخب سنو منذ ذلك الحين عضوا في مجلس

النواب. وأقر في البيان الذي أدلى به أمام لجنة الانتخابات الوطنية بالإيرادات التالية باعتبارها تحققت داخل حدود ليبيريا وفي الخارج خلال فترة الإثني عشر شهرا الممتدة، من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥:

الإيرادات المتأتية من الشركة الليبيرية لتكرير النفط ٦٦ ٧٢٠ دولار
الإيرادات المتأتية من العقارات ٨٨ ٤٠٠ دولار

وقدم أيضا إقرار بالأصول التالية:

متزل شاطئ (ساميس بالوا) ١٦٥ ٢٠٠ دولار
متزل (طريق ديون) ٣١ ١٠٠ دولار
محلات تجارية وشقق (شارع بينسون) ٣٠ ٠٠٠ دولار
شقة (مدينة كونغو) ٣٧ ٢٠٠ دولار
قطعة أرض فارغة (فاموما، سوق سمك) ١ ٥٠٠ دولار
حساب مصرفي (إيكوبانك) ١٠ ٢٠٠ دولار

١٢٧ - وانتخب أربعة أشخاص آخرين من الأشخاص المحددين في قائمة مجلس الأمن أعضاء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب (انظر الفقرة ١٤)، ويحق لهم الحصول على مرتبات وبدلات من حكومة ليبيريا ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ولا يزال بينوني أوري وإيمانويل شاو يتلقيان مرتبات شهرية من شركة لونسটার للهاتف المحمول. وعلاوة على ذلك تحصل شركتهما PLC على ٤ في المائة من الإيرادات الشهرية لشركة لونسটার.

١٢٨ - وقدمت إيكوبانك معلومات تتعلق بتسعة حسابات مصرفية تنتمي لسبعة أشخاص معينين في القائمة (انظر الجدول ٩).

الجدول ٩

معلومات عن الحسابات المصرفية لأشخاص معينين في الـ ١٢ شهرا الماضية

الاسم	رقم الحساب	أرصدة الحساب وعدد المعاملات
سيريل أ. آلن	XXXX612018	١٨٥,٤٨ دولار، ١٠ معاملات
	XXXX611011	٦٢٦٨,٧٠ دولار ليبيري، ١١ معاملة
ميرتل ف. جيسون	XXXX512016	٤٨,٠٠ دولار، معاملة واحدة
إيمانويل ل. شاو الثاني	XXXX512017	١١٦١,٦٧ دولار، معاملتان
بينوني و. أوري	XXXX712011	(-) ١٦٤,٧٠ دولار، معاملتان اثمانيان
شارلز تشاكي تايلور الإبن	XXXX912018	أقفل الحساب في أيار/مايو ٢٠٠٥
جوسيف وونغ كيا تاي	XXXX256018	أقفل
	XXXX412019	أقفل
غوس كوينهوفن	XXXX412011	أقفل

خارج ليبيريا

١٢٩ - أجرى الفريق اتصالات مع الاتحاد الروسي، وألمانيا، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسيراليون، وغانا، وغامبيا، وغينيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، لمعرفة الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول لتجميد الأصول المملوكة للأشخاص الذين عينتهم لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

١٣٠ - واجتمع الفريق أيضا بسفير نيجيريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك في آب/أغسطس وأبلغه عن اعتزام الفريق القيام بزيارة إلى نيجيريا للالتقاء بكبار المسؤولين الحكوميين. وطلب منه ترتيب اجتماع مع شارلز تايلور في كالابار. ورغم توجيه رسائل تذكير، لم يتلق الفريق من حكومة نيجيريا أي رسائل.

١٣١ - ويورد الجدول ١٠ البلدان التي قامت بتجميد الأصول المملوكة للأشخاص المعينين في قائمة تجميد الأصول عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤):

الجدول ١٠

البلدان التي قامت بتجميد أصول الأشخاص المعيّنين

البلدان	الأشخاص المعيّنين	أنواع الأصول	القيمة
غانا	جريس ماينور	٣ حسابات مصرفية	١١٦ ٩٦٣ دولار
لبنان	محمد سلامة	حسابان مصرفيان	٢,٥٤ مليون دولار
	علي رمضان كليبات الدلبي	عدة حسابات مصرفية	--
	شالز زبرايت	حسابات مصرفية	أقفل الحساب في نيسان/أبريل ٢٠٠٤
	إدوين سنو	حسابات مصرفية	(-) ١٤١ ٧٦٨ دولار
فرنسا	محمد سلامة	حسابات مصرفية	--
	موسى سيسبي	حسابات مصرفية	--
المملكة المتحدة	أنيس ريفس تايلور	حسابات مصرفية	٢٢ ٤٠٠ جنيه استرليني
ألمانيا	ليونيد مينين	حسابات مصرفية	٢٠٨٩ يورو
الولايات المتحدة	بينوني أوري	عقارات	٦٩٥ ٠٠٠ دولار
	فكتور بوت	استثمارات في الشركات	مليون دولار (تقريباً)

١٣٢ - أبلغت الحكومة اللبنانية الفريق أن لشارلز برايت، وزير المالية في حكومة شارلز تايلور، والذي أدرج في قائمة تجميد الأصول، حساب ادخار (رقمه XXXX444) في مصرف أنتركونتننتال في لبنان. وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قيد لحسابه مبلغ وقدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار في دفعات تتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ دولار تحول كل شهر من حساب إلياس حداد في ليريا. والمعروف أن إلياس حداد شريك تجاري لجورج حداد وعلى صلة وثيقة به، وجورج حداد هو مستورد للأرز بارز في ليريا وصاحب شركة بريدج واي. وقام شالز زبرايت فيما بعد بإقفال الحساب في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بعد إعادة تحويل القسط الأكبر من الأموال إلى حساب إلياس حداد. وخلال اجتماع مع الفريق، اعترف برايت في آخر تشرين الثاني/نوفمبر بأنه كان قد فتح الحساب بمساعدة جورج حداد، وعزا مصدر الأرصدة المقيدة في الحسابات المصرفية إلى الهبات والتبرعات المقدمة من دوائر الأعمال التجارية في ليريا.

١٣٣ - وقدمت الحكومة اللبنانية أيضا معلومات عن حسابين لإدوين سنو في المصرف اللبناني الفرنسي، أحدهما بالليرة اللبنانية والآخر بدولار الولايات المتحدة. وتظهر تفاصيل المعاملات وجود عدة أرصدة دائنة تتراوح قيمتها بين ١٣ ٣٧٥ دولار و ١٩٩ ٩٨٩ دولار، ورصيدان مدينان كبيران مقدراهما ٣٠٠ ٠٠٠ دولار خلال السنتين الأخيرتين عندما

كان سنو يعمل مدير إدارة في الشركة الليبيرية لتكرير النفط. وعندما سأل الفريق سنو عن مصادر الأموال، ذكر في البداية أنه قد اشترى مولدا كهربائيا، غير أنه عندما أُلح عليه بالسؤال استنادا إلى المعلومات التي تفيد تسجيل قيود دائنة بمئات الآلاف من الدولارات، غير موقفه وقال إنه رجل أعمال وإن له أعمالا تجارية مزدهرة تتمثل في بيع المولدات ومحولات التيار وزيت التشحيم والمواد الكهربائية. غير أنه لم تذكر أي إيرادات تجارية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في البيان الذي قدمه أمام اللجنة الوطنية للانتخابات.

التوصيات

١٣٤ - ينبغي ممارسة ضغط دولي كاف على حكومة ليبريا المقبلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤) نصا وروحا. وينبغي بذل كل الجهود لدفع عجلة الإجراءات القانونية في ليبريا الرامية إلى تجميد الأصول المملوكة للأشخاص المعينين في القائمة.

١٣٥ - وينبغي أن يطلب إلى حكومة ليبريا كفالة عدم إتاحة أي أموال للأشخاص المدرجين في قائمة تجميد الأصول حسبما ورد في القرار.

١٣٦ - وينبغي إجراء استعراض منتصف المدة للأصول المملوكة للأشخاص الذين عينتهم لجنة الجزاءات بواسطة لجنة تضم في عضويتها ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحكومة ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما ينبغي اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمصادرة الأصول إذ اقتضت الضرورة ذلك.

سادسا - الحظر المفروض على الأسلحة والسفر

تقييم حجم التجنيد

الحالة السائدة على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار

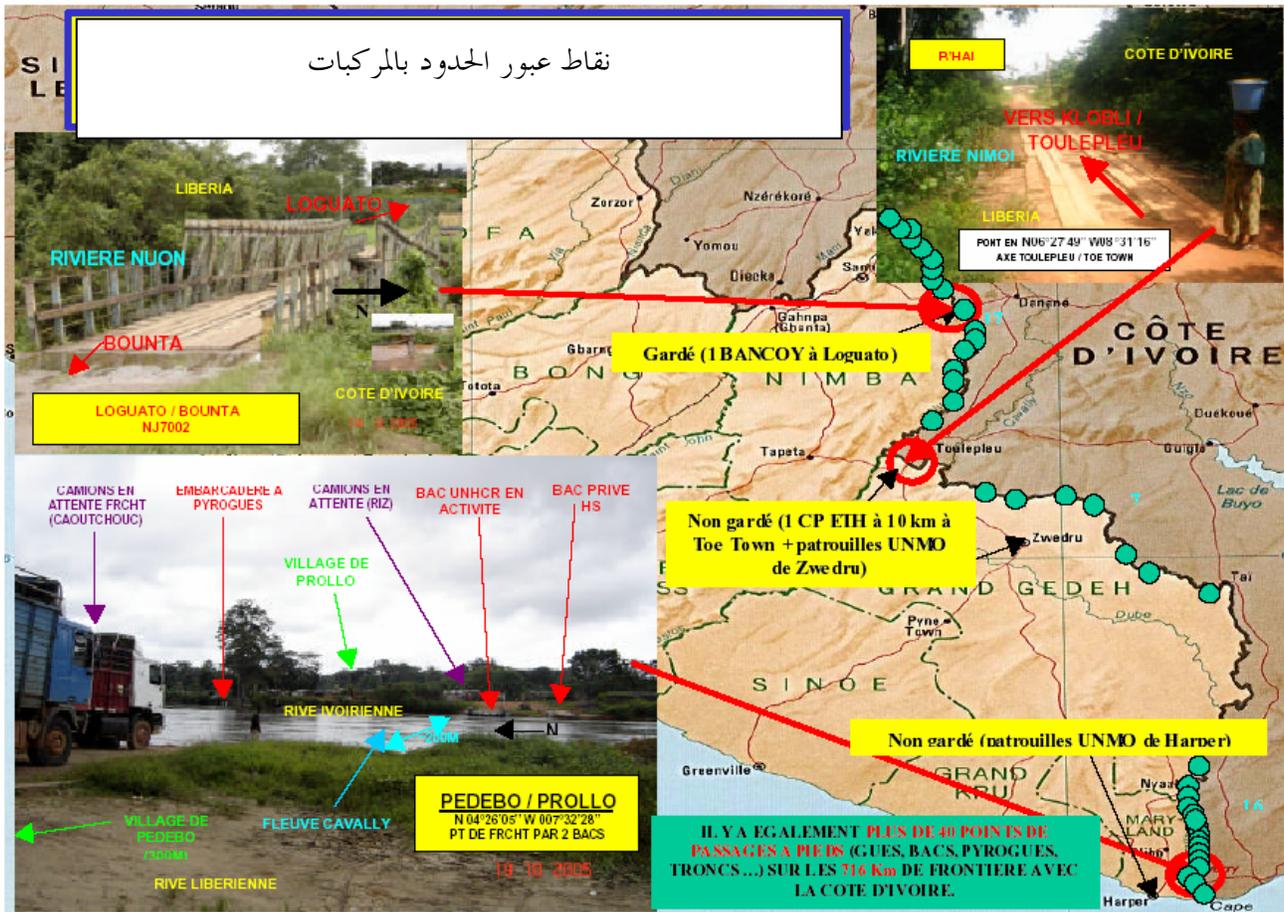
١٣٧ - يبلغ طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار ٧١٦ كيلومتر، ولا يوجد على طول هذه الحدود إلا ثلاث نقاط عبور للمركبات (انظر الشكل ٢). ويؤدي أحد المداخل، الذي تحتفظ فيه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بنقطة تفتيش، من لوغواتو في مقاطعة نيمبا في اتجاه دانان في كوت ديفوار وإلى أراض تحتلها القوات الجديدة. أما المعبران الآخران فيؤديان إلى مناطق خاضعة لسيطرة قوات الحكومة: الجسر الواقع على مسافة ١٠ كيلومترات شرق مدينة توي تاون، وعبّارتان إحدهما مملوكة ملكية خاصة وأخرى مملوكة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في شمال هاربر في مقاطعة ميريلاند.

١٣٨ - والمعابر الوحيدة الأخرى (زهاء ٤٠ معبرا) تحتاز مشيا على الأقدام (غالبا ما يستغرق عبورها مشيا وقتا يصل إلى ١٠ ساعات)، أو باستخدام الزوارق أو تُعبّر خوضا في المياه الضحلة. وهذا أمر يتسم بصعوبة خاصة خلال موسم الأمطار الذي يستغرق ستة أشهر. فالعبور مشيا على الأقدام يتطلب المرور عبر قرى يتعين عبورها ليلا تخفيا عن الأنظار. ومعظم المسالك مكسوة بنبات كثيف، مما يجعل المراقبة من الجو صعبة.

١٣٩ - وليس بمستطاع مكتب الهجرة والتجنيس أن يسيطر إلا على معابر قليلة. ولا تقيم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلا نقطة تفتيش واحدة في لوغواتو، غير أنها تقوم بدوريات على الحدود بالسيارات أو بالطائرات العمودية. أما من الناحية العسكرية، فإن وجود ثلاث معابر للسيارات فقط، رغم طول الحدود، يجعل من السهل إغلاق الحدود إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

الشكل ٢

نقاط عبور المركبات على الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار



التحقيق الميداني بشأن حالة التجنيد

١٤٠ - استجوب الفريق منظمات غير حكومية ومواطنين في مواقع متعددة وأكد اختفاء أطفال من بعض المدارس في مقاطعة غراند غيديه. وأكد أحد المقاتلين السابقين، بعد اشتراط إخفاء هويته، أن أشخاصا ناطقين باللغة الفرنسية يدعون أنهم من كوت ديفوار عرضوا عليه التجنيد عندما كان في توتاون برفقة صديق له. كما أظهر هذا المقاتل السابق وثيقتين لتحديد الهوية تحملان اسمين مختلفين، كانت إحداها بطاقة التسجيل في الانتخابات والأخرى بطاقته كمقاتل سابق.

١٤١ - وفي حالة أخرى، قدم زعيم بلدة أحد الأشخاص القائمين بالتجنيد إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حيث بدا له من المشبهين. وقد أقر هذا المواطن الليبري بكونه موظفا للتجنيد وبأن له ٦ رفاق إلى جانب أربعة أسلحة من طراز AK 47 مخبوءة في الأدغال. وعلى حد علم الفريق لم يسترد أي من هذه الأسلحة.

١٤٢ - واستنادا إلى ما ذكره مكتب للاتصال العسكري تابع لقوة ليكورن في ليبيريا، تعمل مجموعات صغيرة من المقاتلين السابقين الليبريين في مزارع للكاكاو في كوت ديفوار وبخاصة في منطقة تولوبلو/غيغلو، تحت إشراف ليبريين. وهذا يقي المقاتلين السابقين تحت السيطرة، لكنه ينشئ أيضا قوة يمكن استعمالها لتجنيد الليبريين من مقاطعة غراند غيديه وغيرها من المقاطعات. ومن الصعب إثبات عدد الليبريين في كوت ديفوار المستعدين للقيام بعمل مسلح فوري غير أنه قد يصل إلى ١٠٠٠. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه عند الاقتضاء يمكن استدعاء المقاتلين السابقين في ليبيريا في وقت وجيز (ثلاثة أو أربعة أيام) للانضمام إلى صراع في كوت ديفوار. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن بعض المقاتلين السابقين في كوت ديفوار (وهم مرتزقة محتملون) مسلح.

هل تحقق التسريح حقا؟

١٤٣ - توحى تحركات المهندسين الجدد عبر الحدود، وإن تم نزع سلاح بعضهم من خلال برامج التأهيل وإعادة الإدماج في ليبيريا، بأن التسلسل القيادي مع زعماء الفصائل السابقين ما زال قائما، وبخاصة حركة الديمقراطية في ليبيريا.

ما الذي يمكن فعله لمراقبة تجنيد المقاتلين السابقين ورصده؟

أ - الأثر الذي تحدثه برامج التأهيل وإعادة الإدماج

١٤٤ - من الصعب تقدير عدد الناس الذين جندوا في ليبيريا في الأشهر الستة الماضية، غير أنه يعتقد أن العدد الفعلي للمقاتلين السابقين يناهز ٢٠٠٠ في زويدرو، و٢٠٠ في توتاون،

و ٣٥٠٠ في زياتاون، و ١٠٠٠ في فيشتاون، و ١٠٠٠ في مقاطعة ميريلاند، و ١٥٠٠٠ في مقاطعة سينوي، و ١٢٠٠٠ في مقاطعة نيمبا (أي ما مجموعه ٣١٥٥٠ مقاتلا سابقا). ولا يزال العديد منهم خارج نطاق عملية التأهيل وإعادة الإدماج كما يشكلون أهدافا محتملة للقائمين بالتجنيد.

١٤٥ - وما زال هناك نقص في الأموال اللازمة (١٠,٢ مليون دولار) لعملية التأهيل وإعادة الإدماج، وقليل هم المستفيدون الذين أتموا العملية في المناطق الحدودية. وقد يصاب المقاتلون السابقون بخيبة أمل من وعود الأمم المتحدة بإعادة الإدماج فيغيريهم ذلك بالتوجه إلى أنشطة المرتزقة. ورغم كل الصعوبات التي اعترضت تنفيذ عملية التأهيل وإعادة الإدماج في المقاطعات النائية في ليبيريا، ينبغي مواصلة هذا العمل لتفادي الخطر المتمثل في اختيار المقاتلين السابقين للحرب على أنها البديل الأفضل.

ب - طرق أخرى ممكنة لمعالجة الأوضاع القائمة

١٤٦ - رغم أن الوضع متفجر، ما زالت الفرص متاحة أمام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومة ليبيريا لمراقبة التجنيد. وفيما يلي الإجراءات المقترحة:

- تحديد هوية الأشخاص الذين يقومون بدور في أنشطة التجنيد، باستخدام سجلات مكتب الهجرة والتجنيس في معابر الحدود. وهناك أربعة سجلات، اثنان منها مخصصان لخروج الليبريين ودخولهم واثنان لخروج الأجانب ودخولهم. وهي تدار إدارة جيدة وتقدم كافة المعلومات الضرورية بشأن هوية جميع الأشخاص، كل على حدة، ووثائقهم ووجهتهم والغاية المتوخاة من الرحلة. وهناك سجلات أخرى، مثل السجل الانتخابي وقاعدة البيانات الخاصة بتسجيل المقاتلين السابقين التي تعدها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، يمكن استخدامها لإجراء التدقيق الترافقي.
- ويسهل المستوى المتدني لأجور موظفي إنفاذ القوانين ممارسة الرشوة، مما قد يسمح بعبور شاحنة للحدود بدون مراقبة مقابل مبلغ زهيد نسبيا من المال. وقد شهد الفريق بنفسه الحوالات المالية التي ترسل إلى موظفي إنفاذ القوانين بشكل يومي وتلقى عدة شكاوى بشأن الرشوة بما في ذلك إفادات عن متوسط "الرسوم" التي يتعين دفعها لعبور الحدود (من ١٠ إلى ٢٠ دولارا بالنسبة للأجانب). ولذا، يوصي الفريق بتسوية الأجور لتبلغ مستوى مقبولا. وينبغي تكملة ذلك بإنشاء وحدة لمكافحة الفساد.

• ومن الضروري أيضا التعاون مع زعماء البلدات. فينبغي توعيتهم بمخاطر التجنيد وتشجيعهم على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والسلطات الوطنية بشأن هذا الموضوع.

• ويمكن للقوات المسلحة الجديدة لليبيريا، ما إن يتم تزويدها بالتدريب والعتاد المناسبين، أن تعزز الأمن في المعابر الحدودية والموانئ البحرية. ويمكن أن يساعد برنامج توجيهي لقوام الجيش وتشكيله الاضطلاع بهذه المهمة في حماية الأمن والسلام في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية.

١٤٧- وثمة مسألة أخرى تتمثل في التعاون الجاري مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وينبغي تشجيع العمل على تعزيز الاتصالات وعقد الاجتماعات العادية والمخصصة على كافة المستويات لتحسين مستوى التنسيق.

حالة الأسلحة

الأسلحة المستوردة للقوات المسلحة الجديدة لليبيريا

١٤٨- منح إعفاء في آب/أغسطس ٢٠٠٥ لاستيراد الأسلحة والذخيرة إلى ليبيريا من أجل تدريب القوات المسلحة الجديدة لليبيريا وتزويدها بالعتاد. وقد تضمن طلب الاستيراد الأصلي ألغام كلابمور، إلا أن لجنة الجزاءات رفضت الترخيص لهذه الألغام الأرضية.

إعادة تشكيل الشرطة الوطنية الليبيرية

١٤٩- استنادا إلى اتفاق السلام الشامل، يتعين إعادة تشكيل الشرطة الوطنية الليبيرية. وذكر مدير الشرطة أن خطة عمل قد أعدت وأنه ما من خيار أمام معظم الأعضاء الحاليين الـ ٣٤٠٠ في الشرطة الوطنية الليبيرية إلا الإحالة على التقاعد أو المغادرة الطوعية أو الطرد في حال عدم اجتياز اختبار تعليمي. وسيشمل التجنيد الجديد التحري عن سيرة المتقدمين فيما يخص الأنشطة والجرائم السابقة. وتعرض التجنيد السابق للشرطة، الذي أجري تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لانتقاد منظمات حقوق الإنسان لنقص الموارد المخصصة له وعدم كفايته.

١٥٠- وطلبت حكومة ليبيريا إعفاء لتجهيز الشرطة بمسدسات في مناسبات خاصة، لمكافحة السطو المسلح على سبيل المثال. واقترحت نيجيريا التبرع بما تعداده ٥٠ مسدسا لهذا الغرض. وقام الفريق بزيارة المستودع وأخبر بأن الأقفال سيتم تطويرها بغية تحسين الأمن.

ماذا سيكون عليه هيكل القوات المسلحة الجديدة لليبيريا؟

١٥١ - ستشكّل القوات المسلحة الجديدة لليبيريا ما أن يتم تسريح القوات المسلحة الليبيرية الذي سيتم على مرحلتين: سيتلقى في مرحلة أولى الجنود الذين جندوا بعد ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ "مبلغاً إجمالياً" قدره ٥٤٠ دولاراً، وبعدها سيتلقى الجنود النظاميون الذين جُندوا قبل ذلك التاريخ تعويضاً بحسب رتبهم والوقت الذي قضوه في الخدمة. ومعظم هؤلاء الجنود مرشحون الآن للتقاعد. لكن للأسف، ما زال هناك نقص في الأموال المتاحة لتنفيذ هذه المرحلة.

١٥٢ - ونظراً لأن القوات المسلحة الجديدة لليبيريا لن تبدأ حتى يتم الانتهاء تماماً من مرحلة التسريح، ولأن هذا التاريخ مجهول، أُخبر الفريق بأنه سيتم الاكتفاء بتجنيد وتدريب ٢٠٠٠ جندي، موزعين على كتيبتين ومقر لواء. وإليواء هذا الجيش الجديد وتدريبه، ينبغي تجنيد الثكنات والمستودعات ونقل شاغليها الحاليين.

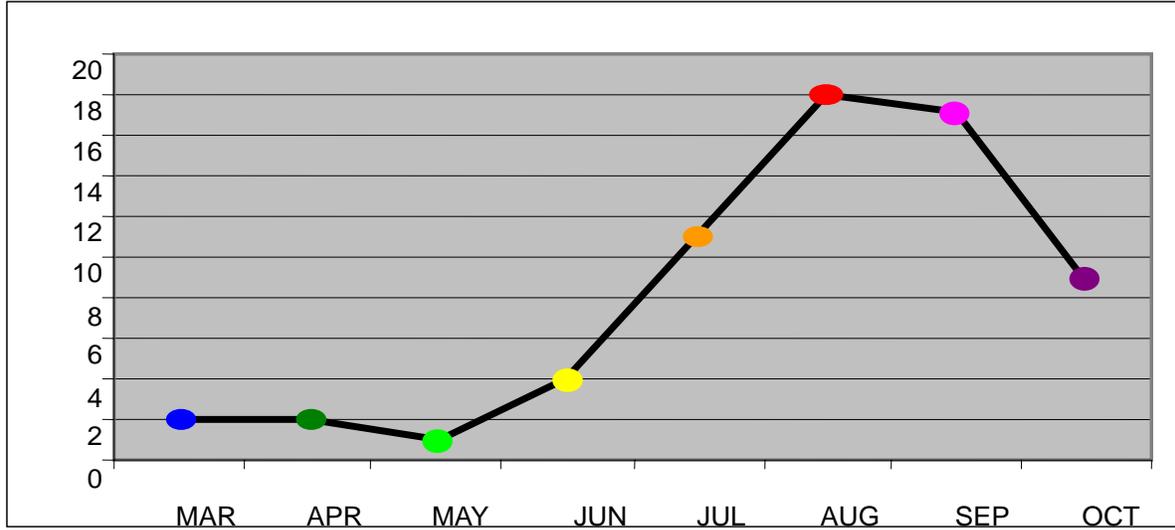
١٥٣ - وتعد شركة DynCorp International المتعاقد القائم بإعادة تشكيل الجيش بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة، وسيشرعان في إجراء تحريات عن سيرة المجندين الجدد لتقييم سوابقهم من سوء السلوك. ولالتماس المعلومات من عامة الشعب بشأن المجندين الجدد، ذكرت شركة دينكور أنها ستوزع نشرات إعلانية تحمل صوراً للمجندين الجدد، كما ستذيع نشرات إذاعية وصحفية. وسيبدأ بعد ذلك التدريب بمجموعات من ٣٠٠ شخص. وفرصة قيام أي جيش عامل جديد قبل منتصف سنة ٢٠٠٦ ضئيلة لا تذكر.

الحوادث المتصلة بالبنادق المبلغ عنها في مونروفيا

١٥٤ - إن الحوادث المتصلة باستخدام البنادق في مونروفيا (الشكل ٣) آخذة في التراجع منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، نظراً لأسباب منها دوريات الشرطة المنظمة أثناء الحملة الانتخابية. ومعظم الأسلحة المستخدمة في حوادث السطو عبارة عن بنادق هجومية.

الشكل ٣

الحوادث المتصلة باستخدام السلاح المبلغ عنها في منروفيا، آذار/مارس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥



الأسلحة المستردة في ليبيريا

١٥٥ - لم تكن هناك حالات هامة للعثور على الأسلحة والذخيرة في ليبيريا منذ تاريخ التقرير السابق للفريق. غير أن هناك تدفقات صغيرة وإن كانت منتظمة للأسلحة والذخيرة أعيدت إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خارج نطاق عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج (انظر المرفق السادس) أو اكتشفت أثناء القيام بعمليات للتفتيش في مونروفيا. وكان معظم الأسلحة التي أعيدت في إطار العملية (أكثر من ٣٠.٠٠٠؛ انظر الشكل ٤) عبارة عن بنادق هجومية (أكثر من ٢٠.٠٠٠). ولا تزال مسألة عدد الأسلحة التي أفلتت من عملية نزع السلاح والتسريح والتي يحتفظ بها المقاتلون السابقون بغرض الدفاع عن النفس أو التي احتُفظ بها على نحو أكثر تنظيماً بأوامر من زعماء الفصائل أو ضباطهم بلا إجابة.

١٥٦ - وما زالت التقارير القائلة بأنه تم، في حالة واحدة، جمع ٧٠ في المائة من الأسلحة المعروفة أثناء عملية نزع السلاح والتسريح (استناداً إلى أرقام التعريف المتسلسل) صحيحة. غير أن هذا المعدل العالي نسبياً للأسلحة المعادة يمكن أن يُلطف منه كون النتائج التي توصل إليها الفريق (انظر S/2003/498، الفقرات ٦٩-٧١) كانت معروفة قبل عملية نزع السلاح والتسريح، وبالتالي كان معلوماً أنه سيتم تتبع أثر هذه الأسلحة والتعرف عليها في آخر المطاف. وبالتالي ربما كانت الأسلحة التي يُفضل المقاتلون تسليمها.

الشكل ٤

تفاصيل الأسلحة التي تم جمعها أثناء عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

نوع السلاح	المرحلة		المجموع
	الأولى (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)	الثانية والثالثة والخاصة (كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)	
أسلحة ثقيلة	٨٥٥	١٠٤٦	١٩٠١
رشاشات خفيفة	٢٣٤	٢٩٦	٥٣٠
راجمات قنابل يدوية	١٣	١١	٢٤
بنادق قناصة	١٠	٩	١٩
بنادق هجومية	٦٧٧٧	١٣٩٠٩	٢٠٦٨٦
بنادق	١١	٢٤٦	٢٥٧
رشاشات صغيرة	٧٨	٣٤٦	٤٢٤

المصدر: بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

الحظر المفروض على السفر

الأثر الناجم عن ذلك

١٥٧ - تلقي الفريق بعض الشكاوى من بعض الأشخاص المنوعين من السفر تفيد بأن أسماءهم أدرجت على القائمة بلا مبرر. وهناك قواسم مشتركة في جميع الأحوال بين الشكاوى تتمثل في السراة والافتقار إلى المعلومات عن سبب الإدراج في القائمة وعدم موضوعية تقارير الفريق. وأعرب بعض الأفراد عن عزمهم على رفع المسألة إلى القضاء ومقاضاة الأمم المتحدة والخبراء لحرمانهم من حريتهم بدون أي مبرر.

١٥٨ - ويخلق الحظر المفروض على السفر مشاكل عديدة لمن يريد السفر إلى الخارج، وبالتالي فهو من بين أهم الجزاءات المحددة الأهداف وأكثرها فعالية في يد الأمم المتحدة.

الانتهاكات

١٥٩ - يرد في الجدول ١١ معلومات عن سفر الأفراد المدرجين على القائمة، قدمتها حكومة لبنان.

الجدول ١١

معلومات عن سفر الأفراد المدرجين على القائمة

الأسم	تاريخ السفر	الوجهة	المنشأ	جواز السفر
سامح عسيلي	١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥	الأردن	لبنان	بلجيكي
محمد سلامة	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	كوت ديفوار	لبنان	لبناني
علي قليلات	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	لبنان	فرنسا	لبناني
عزيز منصور	٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	لبنان	مصر	دبلوماسي من كوت ديفوار

١٦٠ - وتشمل حالات أخرى ما يلي:

(أ) سافر السيد طلال الدين من لبنان إلى الولايات المتحدة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بجواز سفر أمريكي، (مما يثير التساؤلات بشأن احتمال توقيفه في بلدان أخرى). والتقى الفريق بالسيد طلال الدين في لبنان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأوضح أنه ذهب إلى الولايات المتحدة لتلقي علاج طبي؛

(ب) لقد شوهد غبريال دوو في أبيدجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقيل إنه يعمل في سان بدرو في مشروع للقهوة والكاكاو؛

(ج) وفي أيلول/سبتمبر، رفض مكتب الهجرة والتجنيس منح السيد سيمون روزنبوم الإذن في الخروج من مونروفيا. وقال السيد روزنبوم لم يكن في نيته مغادرة ليبيريا بل كان يريد مرافقة زوجته وأطفاله إلى المطار ومساعدتهم في اجتياز إجراءات المراقبة الخاصة بالهجرة. وأقر بأن في حوزته جواز سفر دبلوماسي من ليبيريا، كان قد جدد مؤخرًا. وطلب إجراء تحقيق في إدعاءات الاتجار بالأسلحة؛

(د) وهناك ادعاءات بأن بنيامين بيتن موجود في توغو.

نظام جوازات السفر الليبرية: انعدام الرقابة

١٦١ - لم تقدم وزارة الخارجية الليبرية وموظفوها قط، رغم الطلبات العديدة التي قدمت إليها، قائمة بالأشخاص ممنوعين من السفر والذين يحملون جواز سفر دبلوماسي. كما أنهم لم يقدموا أي معلومات إضافية لتحديد هوية الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة ممنوعين من السفر، وبخاصة الليبريين، الذين يشوب المعلومات الخاصة بهويتهم بعض النقص. وتلقى الفريق أيضا شكاوى في لقاءات مع الوزارة بشأن قيام الأمم المتحدة ولجنة الجزاءات بوضع ليبريين على قائمة ممنوعين من السفر دون إشعار ولا شفافية في العملية.

١٦٢ - بيد أن الوزارة قدمت فعلا وثائق تتعلق بإصدار جوازات سفر ليبيرية مزورة، قيل إنها أعدت في إيطاليا في مطبعة سبق أن استخدمت في طبع جوازات ليبيرية حقيقية. ويبدو أن مئات من الجوازات تحمل أرقام مسلسلة مزورة سلمت لفلسطينيين عدمي الجنسية يعيشون في الكويت. وأخبرت مصادر أخرى الفريق بأن جوازات سفر ليبيرية تستخدم أيضا من جانب تجار المخدرات، وبخاصة في نيجيريا، لعبور الحدود.

١٦٣ - ويوصي الفريق بأن يخضع نظام جوازات السفر لمراجعة تامة، وبإنشاء نظام جديد لتحديد الهوية باستخدام وثائق مضمونة وصور رقمية وبصمات الأصابع. وينبغي وضع إطار مرجعي للاستعانة بشركات دولية ذات مصداقية للقيام بإصدار وثائق الهوية.

سابعاً - الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية لجزاءات الأمم المتحدة على ليبيريا

نظرة عامة

١٦٤ - منذ بدء عملية نزع السلاح والتسريح ونشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تمثل أهم شرط وحيد لزيادة تقديم المساعدات الإنسانية في إدخال تحسينات على الحالة الأمنية. وقد نشرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا القوام المأذون به لها وهو ١٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين، وقامت بتزاع سلاح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين. غير أن عملية التأهيل وإعادة الإدماج بالنسبة للمقاتلين المسرحين لا تتقدم بنفس سرعة عملية نزع السلاح والتسريح، مما يترك المجال أمام المحبطين ممن سرحوا من المقاتلين السابقين وغيرهم من الجماعات المحرومة للعودة إلى العنف ثانية.

١٦٥ - هناك ثلاثة جوانب حظيت بالأولوية لدى أوساط المساعدة الإنسانية في السنة الماضية: (أ) مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية وتحسين الخدمات الاجتماعية في المناطق القروية في ليبيريا، وبخاصة في المناطق التي تعذر الوصول إليها في السابق؛ (ب) ودعم عودة وإعادة إدماج وإعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين وكذلك المجتمعات المحلية المضيفة؛ (ج) ومواصلة مساعدة المشردين داخليا الذين يعيشون في مخيمات والذين ما زالوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم.

مؤشرات اجتماعية - اقتصادية

١٦٦ - لا تزال الحالة الاقتصادية في ليبيريا عموما يسودها الاضطراب. فمعدل البطالة ما زال يفوق ٨٠ في المائة وعدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم

يبلغ نسبة مماثلة، بينما يظل ٥٢ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع دون أمل في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. ولا يزال العديد من الأسر المعيشية مشردا مما أدى إلى تعطل الطرق التقليدية التي يعتمدون عليها في توليد الدخل. إضافة إلى ذلك، يظل الأمن الغذائي مزعزعا في الكثير من المناطق نتيجة لتعطل المستمر للنظم والأنشطة الزراعية الذي يُعزى إلى عوامل من قبيل تشرّد الأسر والمجتمعات العاملة بالزراعة؛ وضيق فرص الحصول على المخزونات الغذائية المتاحة نظرا لانعدام الدخل؛ وضعف القدرة على امتصاص العناصر الغذائية بسبب الأمراض ورداءة المرافق الصحية ونوعية المياه؛ وتدهور الظروف الاجتماعية - الاقتصادية؛ وهيار آليات التكيف الأسرية والمجتمعية.

١٦٧ - ونتيجة لهذه العوامل، لا تزال ليبريا من بين أكثر البلدان معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم. بيد أن الزراعة تظل عماد الاقتصاد الليبري حيث يحصل ٨٠ في المائة من سكان فترة ما قبل الحرب على قوتهم من زراعة الكفاف وغير ذلك من الأنشطة الزراعية. وتشمل التحديات التي يواجهها السكان المشردون وصغار المزارعين فقدان وسائل الإنتاج وصعوبة الحصول على أراض. ولم يأت القدر الضئيل الذي تنفقه الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على الزراعة (٠,٣ في المائة من ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) بتحسّن يُذكر في هذه الأوضاع.

١٦٨ - ولا يزال النقص الحاد في الخدمات الأساسية الحيوية في مجالات الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية واحدا من أكثر التحديات الإنسانية أهمية. ويقدر أن أقل من ٢٠ في المائة من الليبريين تتوافر لهم حاليا فرص الحصول على الرعاية الصحية الملائمة، ويبرز فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه تحديا رئيسيا يتعين إيلاؤه الاهتمام العاجل. ويقدر المعدل الحالي لانتشار المرض بما يتراوح بين ١٠ و ١٣ في المائة تقريبا بين البالغين، وهو معدل آخذ في الارتفاع. ونظرا لعدم توافر بيانات موثوق فيها، ومع اعتبار حوادث العنف الجنساني الواسعة النطاق التي وقعت خلال الحرب والتي لا تزال سائدة، فإن معدل انتشار المرض قد يكون أكبر بكثير.

١٦٩ - وتشير التقديرات إلى أن حوالي ١,٧ مليون من السكان قد تلقوا مساعدة إنسانية في السنتين الماضيتين. ويشمل ذلك: ما يتراوح عدده بين ٣٥٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ من المشردين داخليا، وبين ٣٨.٠٠٠ و ٥٣.٠٠٠ من المقاتلين السابقين ومُعاليهم؛ وما يصل إلى ٢٠.٠٠٠ طفل من المنتسبين إلى القوات المتحاربة؛ و ١١.٠٠٠ لاجئ سيراليوني؛ و ٢٣.٠٠٠ لاجئ إيفواري؛ و ١٠٠.٠٠٠ من اللاجئين الليبريين العائدين؛

و ١٠ ٥٠٠ من رعايا دول أخرى؛ وما يزيد على ٧٥٠ ٠٠٠ من أطفال المدارس؛ و ٥ ٠٠٠ من الناجين من حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس؛ وعشرات الآلاف من الأسر المستضعفة التي تعيش في كنف مجتمعات مضيقة.

١٧٠ - ورغم هذه الإنجازات، يتضح من تحليلات وتقارير إعلامية متعددة أن هناك عددا من الثغرات البالغة الأهمية وذلك بعد مرور ما يقرب من السنتين تقريبا على تنفيذ الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج. فالفرص المتعددة والمتنوعة التي هيأها الدعم الدولي المتزايد والتدخلات المحسنة في مجالي الأمن والتنمية البشرية لم تؤد بعد إلى زيادة مقابلة في الأنشطة الإنتاجية على نحو تام. وثمة تركة اقتصادية واجتماعية هائلة من الحرمان والهياكل الأساسية المجتمعية المتداعية يتعين إزالته حتى يتسنى تحقيق تحسينات ملحوظة في نوعية حياة الأغلبية الساحقة من الليبريين وسبلهم في كسب الرزق.

١٧١ - وفي الوقت نفسه، أدى عجز الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا الواضح عن إنفاذ آليات لإدارة الموارد العامة تتسم بالفطنة والشفافية، والالتزام بشروط الإدارة الاقتصادية والسياسية السليمة المتفق عليها مع المانحين إلى الإسهام بشكل كبير في عدم بلوغ بعض أهداف الإطار الانتقالي. وتداعى نتيجة لذلك دعم المانحين لورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر تداعيا حادا، وهو الدعم الذي تشتد الحاجة إليه. وجدير بالذكر أيضا أن عوامل الضعف المؤدية إلى حدوث ثغرات في تنفيذ الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج ليست فنية ومالية فحسب بل هي أيضا تنظيمية. فقد تجلّى بشكل خاص قصور المهارات المتوافرة في مجالات إدارية وتنظيمية رئيسية - وهو نتيجة مباشرة لتزوح الأدمغة من ليبريا طوال ما يقرب من العقدين من الزمان، فضلا عن عدم كفاية الأموال المتعهد بتقديمها والتأخر في الإفراج عنها وانتشار المشاكل المتعلقة بالتنسيق والمساءلة بين الوكالات المنفذة على نطاق واسع.

١٧٢ - ومن جانب آخر، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج صُمم ليكون بمثابة مجموعة متكاملة من تدابير تحقيق الانتعاش والإعمار في الفترة الانتقالية. وبوصفه هذا، فقد كان أكثر فعالية في معالجة أولويات تحقيق الاستقرار القصيرة الأجل، ولا سيما جانب عملية نزع السلاح والتسريح من برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وتوفير الخدمات الاجتماعية والإنسانية الأساسية. وكانت محاولات التصدي للمسائل المتصلة بالمؤسسات والإعمار البناء المتوسطة والطويلة الأجل، بالنظر إلى المناخ السياسي والاجتماعي - الاقتصادي السائد في ليبريا، عبئا يكاد يستنفذ موارد وقدرات الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج بوصفه استراتيجية للتنمية وتعبئة

الموارد. والذي يلزم الآن هو وضع استراتيجية شاملة للتنمية في فترة ما بعد الانتقال للعمل استنادا إلى الأسس التي أرسى دعائمها نجاح بعض أوجه الإطار الانتقالي. وفي هذا الصدد، يُنظر إلى البرنامج الجديد لتقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد كأداة بالغة الأهمية لتهيئة الظروف المواتية لنجاح أي استراتيجية لفترة ما بعد الانتقال نظرا للجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء سلام دائم في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية.

نتائج تقييمات أثر الجزاءات على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

١٧٣ - أجرى الفريق تقييمات مفصلة في المناطق المنتجة للأخشاب والمراكز الاقتصادية القريبة منها للوقوف على جملة أمور منها: الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على الجزاءات، ومستوى النشاط الاقتصادي، والأمن والإدارة المدنية، وحجم أنشطة الإغاثة الإنسانية المتاحة، وحالة عملية إصلاح الهياكل الأساسية المجتمعية، والحالة فيما يتعلق بالعملية المستمرة لإرجاع العائدين والمشردين داخليا إلى ديارهم وتوطينهم، وتحديد مدى ونطاق برامج التدريب على المهارات والبرامج المتعلقة بتوليد الدخل التي تستهدف، بوجه خاص، المقاتلين السابقين ومجموعات العائدين التي تضم أعدادا كبيرة من العاملين السابقين في صناعة الأخشاب. وقد أجريت التقييمات في ١٢ من ١٥ مقاطعة في ليبيريا وتشمل: مقاطعات غراند باسا، وغراند كيب ماونت، وغراند جيديه، وغراند كرو، ولوفا، ومارجبي، وماريلاند، ومونتسيرادو، ونيمبا، وريفر سيس، وريفر جي، وسينوي (انظر المرفق السابع).

١٧٤ - وتتسق نتائج أحدث تقييم قام به الفريق للآثار الاجتماعية - الاقتصادية مع الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية للمقاطعات كما ترد في قاعدة بيانات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

١٧٥ - وكان الفريق قد أجرى، خلال تكليفات سابقة (قرارات مجلس الأمن ١٤٧٨ (٢٠٠٣) و ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٥٧٩ (٢٠٠٤))، تقييمات مفصلة مماثلة وأفاد بأن صناعتي الأخشاب والتعدين لم تساهما إسهاما ذا شأن في الخدمات الاجتماعية المقدمة للشعب الليبيري، وذلك فيما عدا قيامهما بصيانة الطرق والجسور المؤدية لمناطق عمليتهما. وزادت أحدث التقييمات الحرارة تأكيد حقيقة مفادها أن ليبيريا حكومة وشعبا اعتمدت ولا تزال تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على الوكالات الإنسانية ووكالات المعونة الإنمائية الدولية في توفير أبسط الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم فضلا عن صيانة الهياكل الأساسية العامة.

١٧٦ - ولا تزال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة لها المقدم الرئيسي لفرص التوظيف المنتظمة في المقاطعات. ورغم انتشار أنشطة نشر الأخشاب

باستخدام المناشير الكبيرة والتعدين التقليدي للماس والذهب في العديد من المقاطعات التي جرى تقييمها، فإن معظمها إما غير مشروع أو غير منظم. ولذلك، تتضاءل المكاسب الحقيقية التي تولدها هذه الأنشطة للمجتمعات المحلية والحكومة، وتنحصر في توفير فرص عمل مؤقتة للعاملين في المناجم ومُشغلي المناشير الكبيرة، علاوة على بعض الرسوم القليلة التي تُدفع لهيئة التنمية الحرجية في حالة استخدام عدد من المناشير الكبيرة. ومن الجلي حتى الآن أنه لم يجر إعادة استثمار أي من الإيرادات التي تُدرها هيئة التنمية الحرجية في خدمة المجتمعات. وفي أحسن الأحوال، توجه هذه الإيرادات لتغطية المصاريف الإدارية والتنظيمية للهيئة.

١٧٧ - وفي غياب الصناعات الرئيسية التي توفر فرص التوظيف وإدراج الدخل، فإن الفريق، إذ يدرك الارتباط بين توافر الخدمات الاجتماعية في المقاطعات وإعادة التوطين والإدماج الناجحين للفئات الضعيفة، يظل قلقاً إزاء الانخفاض النسبي في مستوى التقدم المحرز في تنفيذ عنصري التأهيل وإعادة الإدماج من عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في بعض أجزاء البلد. ويود الفريق على وجه الخصوص أن يبرز الآثار المحتملة المترتبة على هذه الثغرة في الجهود المقبلة التي تبذلها الحكومة المنتخبة الجديدة والمجتمع الدولي من أجل بناء سلام دائم وإرساء سيادة القانون في ليبيريا.

١٧٨ - ويود الفريق أن يشدد على أنه رغم قيام مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ببذل الكثير من الجهود والموارد في إصلاح الهياكل الأساسية، فإن نسبة كبيرة من الهياكل الأساسية العامة في بعض المقاطعات (مباني إدارية، ومباني بلديات ومحليات، ومدارس، ومستشفيات، ومستوصفات، وجسور، وشبكات طرق فرعية وأخرى تربط بين المزارع والأسواق) تظل دون إصلاح أو هي بالكاد صالحة للعمل. وتظل على وجه الخصوص حالة معظم شبكات الطرق الريفية في ليبيريا عائقاً رئيسياً أمام الجهود الإنسانية وتقويضها في الوقت نفسه للأنشطة الاقتصادية والتجارية في المقاطعات.

١٧٩ - ويظل الوصول إلى العديد من المجتمعات الريفية عن طريق البر متعذراً معظم السنة. وتعوق حالة الطرق بشكل مستمر وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها، وتعد عائقاً يحول دون عودة المشردين داخليا واللاجئين، وتقديم الخدمات الأساسية، وتوفير سبل العيش من جديد، وإعادة إنشاء الأسواق. ووفقاً للوكالات الإنسانية العاملة في الميدان، فإن القدرات المحلية على توفير الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق النائية، محدودة للغاية وذلك على الرغم من أن غالبية السكان ما زالوا يعتمدون اعتماداً كاملاً على الخدمات المقدمة دولياً.

الخلاصة

- ١٨٠ - عقب مشاورات مكثفة مع ممثلي المجتمع المدني الليبري، ووكالات المعونة الإنسانية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف وأصحاب المشاريع الخاصة وغيرهم من أصحاب المصالح في البلد، خلص الفريق إلى الاستنتاجات الواردة أدناه.
- ١٨١ - يعد تعزيز المساءلة والشفافية تحدياً رئيسياً وملحاً تواجهه الحكومة الليبرية الجديدة. وقد قوّض انتشار الفساد وسوء الإدارة المالية من الثقة في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا ويعتبره الكثيرون السبب الرئيسي وراء التأخيرات في الإفراج عن الأموال المتعهد بتقديمها لتنفيذ بعض العناصر البالغة الأهمية في الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج.
- ١٨٢ - يُنظر إلى برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد على أنه مبادرة تولدت عن الإحباط الذي شعر به مجتمع المناخين. وهو لا يُعتبر حلاً في حد ذاته، بل هو تدبير يرمي إلى تحاشي الانزلاق إلى الظروف نفسها التي ساهمت إلى حد كبير في المشاكل السياسية المعقدة والمشاق الاجتماعية - الاقتصادية المتعددة والمعقدة التي يكافح الليبريون للتغلب عليها. ويُنتظر أن يؤدي التنفيذ الناجح لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد إلى زيادة تدفق الإيرادات لتسهيل جهود التعمير والانتعاش الاقتصادي في ليبريا.
- ١٨٣ - إن الشعب الليبري، بالنظر إلى التجارب التي مرت به في العقدين الماضيين، حريص على أن ينعم بثمار استثماراته في العملية الديمقراطية. ولئن أدركت الغالبية العظمى من الشعب المنطق الكامن وراء فرض نظام الجزاءات الحالي ووافقت عليه، فإنها تؤمن بأن الحكومة الجديدة ستدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع الجزاءات الاقتصادية في المستقبل القريب جداً. وهي تعتقد أن ذلك سيحسن الحالة الأمنية في ليبريا تحسناً كبيراً ويعزز ثقة مختلف المناخين والمستثمرين الأجانب مما يشجعهم على العودة إلى ليبريا بجديّة.
- ١٨٤ - ورغم أن الفريق لا يستطيع في هذه المرحلة التنبؤ بأداء الحكومة الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، فمن الواضح أن هناك حماساً متزايداً بين العديد من المناخين الرئيسيين لتكثيف مشاركتهم فيما يدور في ليبريا. وعلى سبيل المثال، أُفيد أن السيد ماتس كارلسون، المدير القطري للبنك الدولي المعني بليبريا وغانا، ذكر أن الانتخابات فتحت الباب لاحتمالات تحقيق تنمية واسعة النطاق في بلد عانى طوال عقود من العزلة والصراع. كما عبّر عن حرصه على العمل مع الحكومة الجديدة لمعالجة المشاكل الاقتصادية مثل معدل البطالة الذي بلغ ٨٠ في المائة.

التوصيات

١٨٥ - يوصي الفريق بما يلي:

- يجب على الحكومة المنتخبة الجديدة لليبريا بذل قصارى الجهد للتعاون السَّابِق مع المجتمع الدولي تعاوناً في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، وذلك كشرط مسبق لاستعادة ثقة جمهور الليبريين، والمانحين والمجتمع الدولي عموماً. ويتعين على الحكومة كذلك أن تسعى إلى البرهنة على التزامها بالشفافية والخضوع للمساءلة باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ضد المسؤولين الحكوميين الذين يثبت تورطهم في ممارسات الفساد.
- على مانحي ليبريا، إذ يلاحظون الوضع الاقتصادي اليائس لهذا البلد، أن يقوموا على نحو عاجل بمنح الأولوية لتخصيص الموارد الكافية للتعجيل بإصلاح الهياكل الأساسية، علاوة على برامج التأهيل وإعادة الإدماج بوصفها أوجه بالغة الأهمية لعملية السلام. ولا بد أن يعطي هذا البرنامج الأولوية لإيجاد الظروف المواتية لاجتذاب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والضمخمة إلى المناطق الريفية بغية إيجاد فرص العمل، وبالتالي عودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى مجراها سريعاً في المناطق الريفية من ليبريا. وفي هذا الصدد، يخصص إصلاح الطرق والجسور بأهمية ملحة.
- إن الحكومة والجهات المانحة المساعدة لها ووكالاتها المنفذة، إذ تدرك إدراكاً تاماً الدور الحاسم للصناعات الاستخراجية والقطاعات الزراعية في إعادة بناء اقتصاد ليبريا، يتعين عليها عند تخصيصها المساعدة المالية والتقنية أن تأخذ في الحسبان نفقات التخفيف من الآثار البيئية السلبية العديدة الناشئة والمحتملة المترتبة على الاستغلال القائم والمستقبلي لهذه الموارد الطبيعية.

الحواشي

ملحوظة: جميع المبالغ النقدية هي بعملة الولايات المتحدة ما لم يُذكر غير ذلك.

(١) www.dellbr.zenwebhosting.com

(٢) www.fao.org/forestry/site/lfi (تحت "الإنجازات").

(٣) باستثناء قرض قصير الأجل قدره ٣ ملايين دولار من مصرف ليبريا المركزي في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

المرفق الأول

الاجتماعات والمشاورات

الاتحاد الروسي

الاجتماع العام لعملية كمبري

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون السياسية

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) (مكتب الاتصال)

البعثات الدائمة

فرنسا

نيجيريا

آيرلندا

وزارة الخارجية

بلجيكا

المفوضية الأوروبية، شعبة غرب أفريقيا

ممثلو الاتحاد الأوروبي الدائموا العضوية: السويد وفرنسا والمملكة المتحدة

المجلس الأعلى للماس بآنتويرب

المجلس العالمي للماس

الدانمرك

وزارة الخارجية/الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الدانمرك

سيراليون

على الصعيد الحكومي

هيئة البروتوكول

لجنة الأمن الوطني

الشرطة

الجيش

هيئة الجمارك

الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف

المحكمة الخاصة لسيراليون

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

الموارد من القطاع الخاص

غينيا

هيئة أركان الدفاع

فرنسا

وزارة الخارجية

ليبيريا

على الصعيد الحكومي

الرئيس المنتخب

الرئيس

نائب الرئيس

وزارة الزراعة

وزارة المالية

وزارة التجارة والصناعة

وزارة الخارجية

وزارة الدفاع

وزارة الأراضي والتعدين والطاقة
وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
الهيئة الوطنية للموانئ
مصرف ليبيريا المركزي
مكتب الشؤون البحرية
اللجنة الوطنية للاستثمار
هيئة التنمية الحرجية
المؤسسة الليبيرية لتكرير النفط
مكتب الميزانية
مكتب المراقب العام للحسابات
رئيس لجنة الإصلاحات الإدارية
رئيس لجنة العقود والاحتكارات
المؤسسة الليبيرية للاتصالات السلكية واللاسلكية
وكالة الحماية البيئية
على الصعيد الدبلوماسي
غانا
غينيا (على مستوى القنصل)
فرنسا (على مستوى الملحق المعني بالشؤون الإنسانية، والملحق القنصلي)
نيجيريا
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة
الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
المفوضية الأوروبية
الفريق الدولي المعني بالأزمات
المجلس الدائمركي للاجئين
رياح السلام - اليابان
المبادرة الليبرية للغابات
منظمة الحفظ الدولية
الهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات
معهد التنمية المستدامة
الدعاة الخضر
القطاع الخاص
آنا وودز
بيفاك انترناشيونال
الرابطة الليبرية للأخشاب

مالي

وزارة التعدين

جهاز أمن الدولة

وزارة الداخلية

هيئة الجمارك

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعهد الملكي للشؤون الدولية

غلوبال ويتنس

مصرف إنكلترا

إدارة المنظمات الدولية

وزارة الخارجية والكمونولث

وزارة التنمية الدولية

النرويج

وزارة الخارجية

الوكالة النرويجية للتنمية

معهد فافو لعلوم الاجتماع التطبيقية

الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأغذية العالمي

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

لجنة الصليب الأحمر الدولية

على الصعيد الدبلوماسي

أوكرانيا

المرفق الثاني

عملية إصلاح هيئة التنمية الحرجية من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في قطاع الغابات التجاري (مقترح)

تنقيح السياسة الحرجية واستراتيجية التنفيذ

إصلاح الإجراءات التجارية لقطاع الغابات التجاري

كتيبات دليل الإجراءات:

ألف - دليل إجراءات ومعايير صنع القرار في مجال إدارة أراضي الغابات

باء - دليل إجراءات منح الامتيازات

جيم - دليل تنفيذ العقود

دال - دليل معايير وإجراءات تقييم الأثر البيئي

هاء - دليل إجراءات ومعايير خطط إدارة الغابات

١ - إجراءات ومعايير خطط إدارة الغابات

٢ - دليل إجراءات ومعايير الخطط الخمسية لقطع الأخشاب

٣ - إجراءات ومعايير وضع الخرائط لمعدل قطع الأشجار السنوي المسموح به

واو - مدونة ممارسات قطع الأخشاب

زاي - دليل معايير وإجراءات إدارة تسلسل عمليات التحفظ

حاء - دليل معايير وإجراءات التوزيع والتصنيف

متطلبات الإصلاح القانوني

ألف - إدخال تعديلات على قانون الغابات لعام ٢٠٠٠

باء - تنظيم:

١ - إدارة استخدام أراضي الغابات

٢ - منح الامتيازات

٣ - تقييم الأثر البيئي

- ٤ - الضرائب والرسوم
- ٥ - إدارة تسلسل عمليات العهد والحراسات
- ٦ - عقد إدارة الغابات النموذجي
- ٧ - عقد بيع الأخشاب النموذجي
- ٨ - العقد الاجتماعي النموذجي

المرفق الثالث

توجيه الرئيس بالنيابة للمجلس التشريعي الانتقالي الوطني فيما يتعلق
بالنثرات



REPUBLIC OF LIBERIA
NATIONAL TRANSITIONAL GOVERNMENT OF LIBERIA

EXECUTIVE MANSION
CAPITOL HILL
MONROVIA, LIBERIA

OFFICE OF THE VICE CHAIRMAN

Ref. No.: 228/WMI/VCN/PGL/08-25/05

August 25, 2005

Hon. Tugbeh N. Doe
Acting Minister
Ministry of Finance
Monrovia, Liberia

Dear Mr. Minister:

I have received the CMC listing of August 22-26, 2005 and directing that you ensure that the below listed payments area settled before the end of today.

1.	Fuel for the Mansion <i>MIC</i>	US\$72,000.00
2.	Fuel for the NTLA	51,000.00
3.	NTGLA Petty Cash	76,000.00
4.	Vice Chairman Office Operation/Allowances	40,000.00
5.	GEMAP Secretariat	40,000.00
6.	Ministry of Defense/Operations	20,000.00
7.	Chairman's Travel- USA	24,000.00 28,500
Total		US\$323,000.00 337,500.00

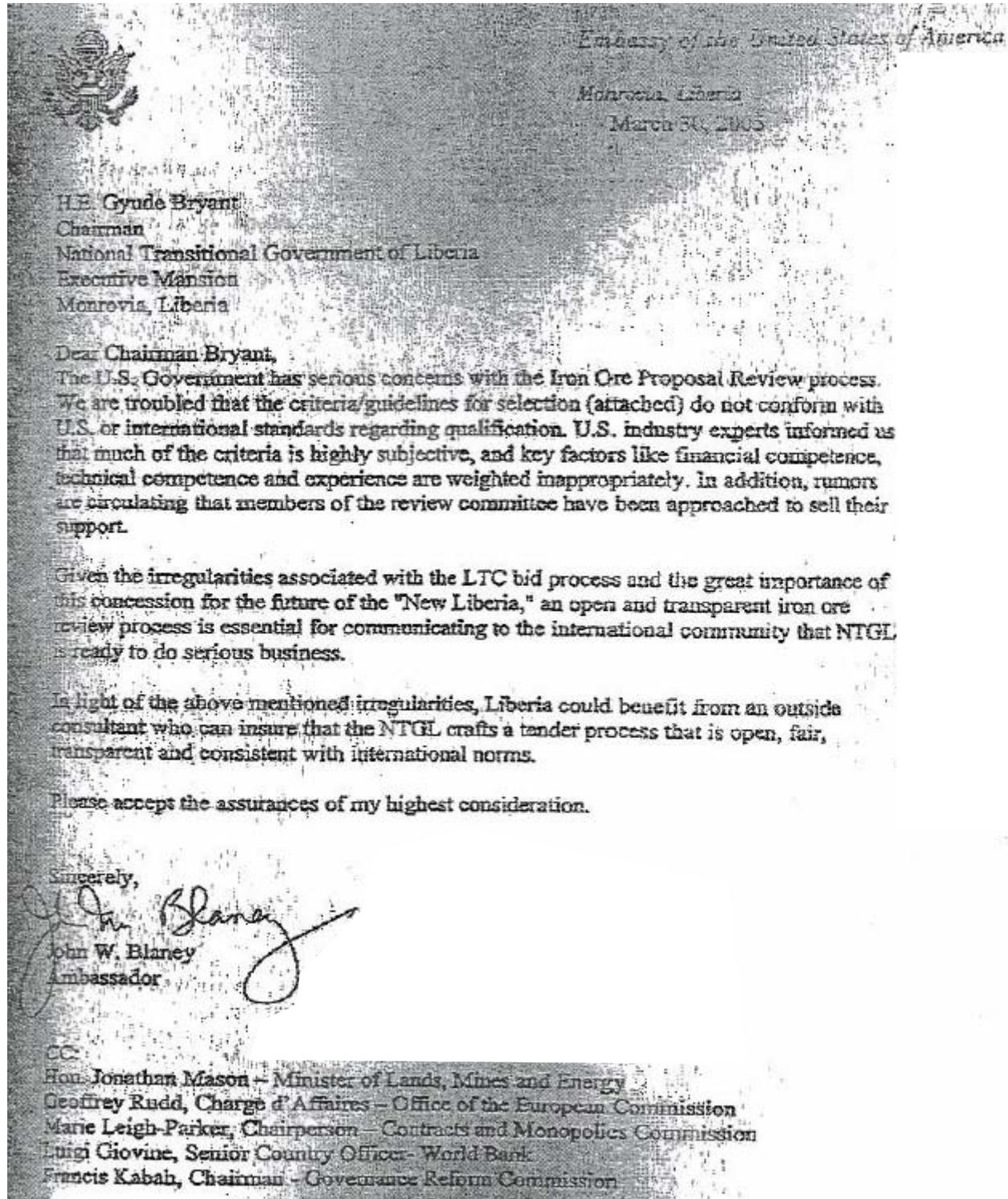
Kindly allow this matter to receive your most urgent attention.

Kind regards,


Wesley M. Johnson
ACTING CHAIRMAN

المرفق الرابع

رسالة سفير الولايات المتحدة إلى الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية



حُكْم المحكمة العليا بشأن تجميد الأصول

**JUDICIAL BRANCH
SUPREME COURT OF LIBERIA**



IN THE HONOURABLE SUPREME COURT OF THE REPUBLIC OF LIBERIA
MARCH TERM, A. D. 2005

HIS HONOUR HENRY REED COOPER.....CHIEF JUSTICE
HIS HONOUR FRANCIS S. KORKPOR, SR.....ASSOCIATE JUSTICE
HIS HONOUR JOHN L. GREAVES.....ASSOCIATE JUSTICE
HIS HONOUR ISHMAEL P. CAMPBELL.....ASSOCIATE JUSTICE
HER HONOUR FELICIA V. COLEMAN.....ASSOCIATE JUSTICE

Messrs. Benoni Urey, Former Commissioner of)
Maritime Affairs, R.L, Emmanuel Shaw, Former)
Minister of Finance, and all other Former)
Government Officials of the Republic of Liberia,)
situated in like situation, as Petitioners Benoni)
Urey and Emmanuel Shaw, all of the City of)
Monrovia, Liberia.....PETITIONERS) PETITION
) FOR A WRIT OF
) PROHIBITION

VERSUS)

The National Transitional Government of Liberia)
(NTGL), represented thru the Ministry of)
Justice, by the Ministry of Justice, R.L. and the)
Honourable Solicitor General of Liberia,)
Counsellor T.C. Gould, and all other Officials)
.....RESPONDENT)

JUDGEMENT WITHOUT OPINION

HEARD: MAY 16, 2005

DECIDED: September 16, 2005

When this Case was called for hearing, Counsellors R. Leroy Urey, Flaawgaa R. McFarland, Cyril Jones, Frederick Cherue and M. Wilkins Wright appeared for Petitioners, while Counsellors Kabineh Ja'neh and Theophilus C. Gould, the Minister of Justice and Solicitor General respectively, appeared for Respondent.

JUDICIAL BRANCH
SUPREME COURT OF LIBERIA



-2-

The Parties to the Matter were given forty (40) minutes each to argue. Following arguments, the Respondent's Counsel made a submission conceding that they had proceeded to enforce certain Resolution of the Security Council of the United Nations not in keeping with the due process of law and procedure laid down in our jurisdiction.

Petitioners' Counsel responding to the submission made by Respondents' Counsel, interposed no objection to the submission, but prayed this Court to enter a Judgment Without Opinion granting the Petition for Writ of Prohibition filed by the Petitioners and directing the Respondent to proceed in accordance with the laws of the Republic of Liberia.

This Court having listened to the argument and submission of Respondents and the Response from the Petitioners in this matter, it is hereby

ADJUDGED:

That the submission made is hereby granted. The Alternative Writ of Prohibition is hereby sustained and the Peremptory Writ of Prohibition is hereby granted. The Respondent is Prohibited from pursuing this matter by the procedure adopted by it prior to the bringing of these proceedings before this Court. The Respondent is however at liberty to proceed with whatever action it wishes to pursue, but in keeping with the due process of law as enshrined in our Constitution and Statutory laws of this Country. The Clerk of this Court is hereby ordered to have the Parties informed accordingly. COSTS Disallowed. AND IT IS HEREBY SO ORDERED.

JUDICIAL BRANCH
SUPREME COURT OF LIBERIA

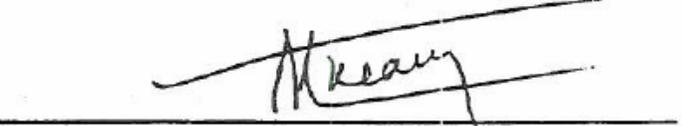


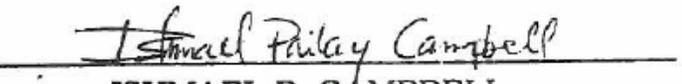
-3-

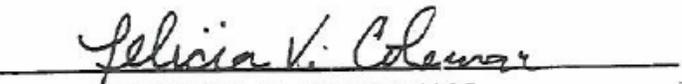
GIVEN UNDER OUR HANDS AND SEAL
OF THIS HONOURABLE SUPREME
COURT OF LIBERIA THIS 16th DAY
OF Sept. A. D. 2005


~~HENRY REED COOPER~~
CHIEF JUSTICE/SUPREME COURT OF LIBERIA


FRANCIS S. KORKPOR, SR.
ASSOCIATE JUSTICE/SUPREME COURT OF LIBERIA


JOHN L. GREAVES
ASSOCIATE JUSTICE/SUPREME COURT OF LIBERIA


ISHMAEL P. CAMPBELL
ASSOCIATE JUSTICE/SUPREME COURT OF LIBERIA


FELICIA V. COLEMAN
ASSOCIATE JUSTICE/SUPREME COURT OF LIBERIA

المرفق السادس

الأسلحة التي اكتُشفت ودمرت خارج نطاق عملية نزع السلاح

تفاصيل الأسلحة التي دُمرت

المجموع	نوع السلاح
٣٣	أسلحة ثقيلة
١١	مدافع رشاشة خفيفة
-	راجمات قنابل يدوية
-	بنادق للقناصة
٣٠٣	بنادق هجومية
٦	بنادق
١١	مدافع رشاشة صغيرة الحجم

نبذات إعلامية إدارية واجتماعية – اقتصادية للمقاطعات في ليبيريا
جميع البيانات مستقاة من قاعدة بيانات الشؤون المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
(استُكملت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)



Profiles of 12 Counties Assessed out of 15 in Liberia:

No data on Bomi, Bong and Gbarpolu Counties

1. Grand Bassa County
2. Grand Cape Mount
3. Grand Gedeh County
4. Grand Kru County
5. Lofa County
6. Margibi County
7. Maryland County
8. Montserrado County
9. River Gee County
10. Rivercess County
11. Sinoe County
12. Tappita Statutory District, Nimba County

<p>1. Grand Bassa County</p> <p>Population 244,905 *based on UNMIL, GIS</p> <p>Ethnic groups Bassa (predominant), Kpelle, Mende, Kissi, Grebo and Kru.</p> <p>IDP/returnees 11,942 IDPs * last verification exercise, date?</p> <p>Mainly from Sinoe, River Cess and Mary Land and few from Grand Bassa. A good number of them are housed in the community in Buchanan city.</p> <p>Education 273 schools of which 206 schools fully functional</p> <p>Watsan Total water pumps in the county: 356</p> <p>No INGO is involved in Watsan for the moment. However, Solidarité, Action Contre le Faim and Concern Worldwide completed rehabilitation and construction of over 100 water pumps.</p>	<p>Health 31 (3 hospitals and 28 health centers): 21 Public health facilities 6 Church owned 4 private owned health centers. NGO-assisted: 13 (Merlin, MSF and ICRC).</p> <p><i>Common Diseases</i> Malaria (morbidity rate of 56%) Diarrhea (40%) Acute Respiratory Infections (21%) Skin diseases (11%) Worms (10%) *Data collected from October 2003 to May 2004 by Merlin</p> <p>Infrastructure The road Monrovia -Buchanan is tarred. Secondary roads are not tarred and are in bad shape. 14 secondary roads have been identified by INGO as being in dire need of repair. No electricity. Sea port in Buchanan Mobile phone coverage in Buchanan.</p> <p>Concessions/factories <i>Before the war:</i> Liberian Mining Company (LIMINCO), Liberian Agriculture Company (LAC), Oriental Timber Company (OTC), LIBNIC (Palm Bay) and the flour mill. <i>After the war:</i> Currently only LAC has resumed activities.</p>
---	---

<p>2. Grand Cape Mount County</p> <p>Population 101,675 *based on UNMIL,</p> <p>GIS</p> <p>Ethnic groups Via, Mende, Gola, Mandingo and Kpelle</p> <p>IDP/returnees 15,168 IDPs 2,991 returnees 966 spontaneous return of IDPs *UNHCR/NRC Profile Supervisor</p> <p>Operating organizations <i>INGO:</i> CCF, NRC, WVL, GTZ, ADEN <i>NGO:</i> Action Aid Liberia, LIURD <i>UN Agencies:</i> UNMIL, UNICEF, WFP, UNHCR</p> <p>Education 98 schools operating with UNICEF providing instructional materials</p>	<p>Watsan Need of urgent support.</p> <p>Health 12 community clinics are NGO/assisted (WVL, OXFAM, African Humanitarian Action AHA) 1 mobile hospital run by The North West Medical Team</p> <p><i>Common Diseases</i> Malaria Diarrhea Acute Respiratory Infections</p> <p>Infrastructure The county Infrastructure remains badly damaged. Areas affected are: Hotel, public buildings such as administrative buildings, city and town halls, schools, hospitals and markets.</p> <p>Deplorable roads and bridges throughout the county especially the Robertsport - Medina highway.</p> <p>Economic Activities: The Rubber plantation is a major employer. Subsistence cultivation of rice and cassava.</p>
---	---

<p>3. Grand Gedeh County</p> <p>Population Ca. 150,000 *UNMIL Civil Affairs, 2004</p> <p>Ethnic groups Krahn and Grebo</p> <p>IDP/returnees 3,094 IDPs 3,011 returnees *LRRRC/UNHCR, January 2005 4,619 ex-combatants *DDRR JIU, 13 October 2004</p> <p>Operating organizations NGO: Merlin, MSF Belgium, ADRA, Save the Children UK, ICRC, URFA, Première Urgence UN Agencies: UNMIL, UNHCR and WFP</p> <p>Education 112 schools (most of them have re-opened) Need of rehabilitation, capacity building of teachers and basic equipment.</p>	<p>Watsan Need of urgent support.</p> <p>Health 9 functional clinics Zwedru 1 hospital Zwedru 7 non-functional clinics * ICRC Report, August 2004</p> <p><i>Common Diseases</i> Malaria (morbidity rate of 36.6%) Diarrhea (47.2%) Acute respiratory infections (14.9%) * 2001, MoH Report</p> <p>Infrastructure The roads are in very bad condition No telephone coverage.</p> <p>Economic Activities: Based mainly on forest, agriculture and rural activities Trade between Grand Gedeh and the Ivory Coast No factories exist and none have ever existed in this county</p>
---	---

<p>4. Grand Kru County</p> <p>Population 70,994 *Danish Refugee Council, May 2004</p> <p>Ethnic groups Kru and Bassa</p> <p>IDP/returnees 155 IDPs 1,945 returnees *OCHA/UNHCR May 2004 124 ex-combatants *DDRR JIU 13 October 2004</p> <p>Operating organizations NGO: HUmedica, ICRC, URFA, DRC, CRS, Solidarites UN Agencies: UNMIL, UNHCR</p> <p>Education 89 public schools of which 32 have been destroyed 15 private schools. Need of rehabilitation, capacity building of teachers and basic equipment. 46% of children are not enrolled in schools.</p> <p>Watsan Need of urgent support.</p>	<p>Health 3 of 27 clinics and health centers are operating * ICRC Report August 2004 1 hospital in Barclayville *DRC, May 2004</p> <p><i>Common Diseases</i> Malaria Diarrhea Acute respiratory infections Outbreaks of cholera</p> <p>Infrastructure Most of the county is not accessible by road: only the area from the east by road from Blibo, Maryland to Big Suehn and then down to Grand Cess or towards Barclayville, which has to be accessed by canoe. Road from north, River Gee County, is cut off after Dwekehen. Sasstown is accessible by boat, but no road access northwards from there.</p> <p>Economic Activities: Based mainly on farming (82.5% - rice and cassava cultivation) and fishing activities in the coastal regions. The county has been isolated for more than 10 years.</p>
---	---

<p>5. Lofa County</p> <p>Population 99,241 *ICRC October 2004</p> <p>Ethnic groups Lorma, Mandingo, Kpella, Gbandi, Kissi and Mende</p> <p>IDP/returnees 9,976 returnees 27,784 IDPs have returned to the county *UNHCR</p> <p>Operating organizations NGO: Peace Winds Japan, GTZ, IRC, ICRC, IMC, LWF, LCIP UN Agencies: UNMIL, UNHCR, WFP</p> <p>Education 13 primary schools 214 teachers 5,724 students.</p> <p>Watsan 279 hand pumps and 410 latrines</p>	<p>Health 14 clinics 1 doctor and 20 nurses</p> <p><i>Common Diseases</i> Malaria Diarrhea Acute respiratory infections</p> <p>Infrastructure Public Buildings, such as administrative buildings, city and town halls, schools, hospitals, clinics, bridges and feeder/farm to market roads network.</p> <p>International NGOs are providing construction kits to more than 2,000 families.</p> <p>Economic Activities: Small scale commercial trading activities are rapidly growing along side increase farming activities.</p> <p>Some INGOs are currently distributing seeds to farmers.</p>
--	---

<p>6. Margibi County</p> <p>Population Ca. 224,418</p> <p>Ethnic groups Mainly Bassa and Kpelle</p> <p>IDP/returnees</p> <p>Operating organizations NGO: Mercy Corps, ZOA, ACI, Save the Children UK UN Agencies: None currently</p> <p>Education 21 secondary schools 17 elementary schools BWI Vocational Institution 1 teachers' college</p> <p>Watsan No functioning water system with the exception of few hand pumps</p>	<p>Health 3 clinics 1 referral hospital in Kakata (currently not functioning)</p> <p>Infrastructure Some districts are not easily accessible by road, most public buildings are destroyed.</p> <p>Economic Activities: The major activities are farming, trading, rubber tapping, teaching and diamond mining.</p> <p>The county is the rubber belt in Liberia with: Firestone Rubber Plantation, Salala Rubber Corporation, and Weala Rubber Corporation.</p> <p>3 functional banks: Central Bank in Kakata, Liberia Bank for Development and Investment at Harbel and Ecobank in Charlesville, (at the airport.)</p>
---	---

<p>7. Maryland County</p> <p>Population Ca. 107,084 *Danish Refugee Council, May 2004</p> <p>Ethnic groups Krahn and Grebo</p> <p>IDP/returnees 750 IDPs 42,853 returnees *OCHA/UNHCR May 2004 433 ex-combatants *DDRR JIU 13 October 2004</p> <p>Operating organizations NGO: DRC, ADRA, Humedica, URFA, Merlin, ICRC, OCHA/ERF, Solidarites UN Agencies: UNMIL/HCRRR, UNHCR and WFP</p> <p>Education 106 public schools of which 37 have been destroyed 43 private schools Need of rehabilitation, capacity building of teachers and basic equipment. 21% of children are not enrolled.</p> <p>Watsan Hand pumps seriously damaged. Some communities also use water from rivers and streams. The sanitation situation remains extremely critical with several outbreaks of cholera.</p>	<p>Health 13 of 20 clinics and health centers are functional *DRC Report, May 2004 1 hospital in Harper and is currently functioning at its lowest capacity.</p> <p><i>Common diseases:</i> Malaria Diarrhea Acute respiratory infections Outbreaks of cholera</p> <p>Infrastructure Harper is the main port and is the outlet for shipping locally produced rubber.</p> <p>Economic Activities: Based mainly on farming (mostly rice and cassava) and some fishing activities in the coastal regions. Around 10% of the population is employed in trading activities. Huge economic potential once the embargo on timber is lifted and for the exploitation of rubber.</p> <p>Although the Senegalese contingent has already been deployed, the security situation remains a major constraint. Hostilities in the neighboring areas of the Ivory Coast limit trade between Maryland and the Ivory Coast</p>
--	---

<p>8. Montserrado County</p> <p>Population 1,646,421. Over one million are in Monrovia and its environs. Displaced people and ex-combatants account for over 70% of the growth of population of the city, which used to be about 300,000.</p> <p>Ethnic groups Originally Deygbo, Kpelle and Gola. In 1821 the freed slaves from America settled in the County. Today it is considered highly diverse and representative of all tribes, unlike all other counties. The main languages are Kpelle, particularly in Careysburg and the northern part of the County, Gola and Dey in St. Paul River District.</p> <p>IDP/returnees</p> <p>Operating organizations Monrovia is the Headquarters of UNMIL, UN agencies and NGOs.</p> <p>Education 1 university 4 colleges 739 Schools (Greater Monrovia), 396 Schools (St. Paul River), 57 Schools (Todee) and 31 Schools (Careysburg)</p>	<p>Watsan Hand pumps seriously damaged. Some communities also use water from rivers and streams. The sanitation situation remains extremely critical with several outbreaks of cholera.</p> <p>Health 2 of 5 hospitals functioning 15 Health Centers and Clinics, 4 of which are in IDP camps.</p> <p>Infrastructure There is no pipe water system, even in Monrovia. The main source is hand pumps and wells. No proper sanitation system exists..</p> <p>Economic Activities: Industrial and commercial activities are concentrated in Greater Monrovia; rubber farming and tapping, subsistence farming and diamond mining in Rural Montserrado.</p>
--	---

9. River Gee County

Population

Ca. 74,783 *Danish Refugee Council, May 2004

Ethnic groups

Mainly Grebo.

IDP/returnees

280 IDPs

1,190 returnees *OCHA/UNHCR May 2004

119 ex-combatants *DDRR JIU 13 October 2004

Operating organizations

NGO: DRC, ICRC, HIM, URFA, Solidarites

UN Agencies: UNMIL/Civil Affairs

Education

89 public schools of which 37 have been destroyed

11 private schools

Need of rehabilitation, capacity building of teachers and basic equipment.

36% of children are not enrolled.

Watsan

Around two-thirds of the hand pumps and open wells having suffered damage. Some communities use water from rivers and streams.

Health

13 of 20 clinics and health centers are functional

*DRC Report, May 2004

1 hospital in Harper and is currently functioning at its lowest capacity.

Common diseases:

Malaria

Diarrhea

Acute respiratory infections

Outbreaks of cholera

Infrastructure

All districts are accessible by road except for Tienpo. Basic service infrastructures are in very bad condition

Economic Activities:

Based mainly on farming activities with 92% of the population concerned. Rice used to be the main cultivation (60%) but since the crisis many farmers are now producing cassava.

Rubber and timber exploitation are seen as the economical potential for the county.

10. Rivercess County

Population

Ca. 63,710 *UNMIL Civil Affairs, 2004

Ethnic groups

Mainly Bassa; Kru, Mandingo, Kissi, Gio and Krahn..

IDP/returnees

IDPs: n/a

returnees n/a

422 ex-combatants *DDRR JIU, 13 October 2004

Operating organizations

NGO: MSF/Holland, ICRC, 9 local NGOs

UN Agencies: UNMIL/Civil Affairs, UNHCR, HCRRR, WFP

Education

84 public schools

40 private schools.

Need of rehabilitation, capacity building of teachers and basic equipment. 6,093 children enrolled in public schools and 2,111 in private ones.

Watsan

Almost all of the hand pumps and open wells have suffered damage. Some communities also use water from rivers and streams. ACF and ICRC rehabilitated and constructed about 60 water pumps and 21 toilets.

Health

16 clinics

1 health centre (Timbo)

All health facilities need to be rehabilitated and equipped to meet minimum required standards in order to provide health care.

MSF-Holland is supporting the Cestos hospital and has intention to open 3 mobile clinic in Morweh district

Common diseases:

Malaria

Diarrhea

Acute respiratory infections

Skin infections

Morbidity includes leprosy

Infrastructure

Cestos Road repaired by the UNMIL Chinese Battalion. All other roads are in need of repair.

Economic Activities:

Most of population is engaged in subsistence farming; rice and cassava and fishing activity in the coastal areas.

Rubber, timber, coffee and cocoa exploitation are seen as the economical potential for the county.

Liberian Agriculture Company (LAC) rubber factory buys rubber from Rivercess.

<p>11. Sinoe County</p> <p>Population Ca. 111,000 *Sinoe Relief Committee , 2004</p> <p>Ethnic groups Sarpo, Kru and Jeadepo</p> <p>IDP/returnees 1,467 IDPs 2,025 returnees *OCHA/UNHCR May 2004 976 ex-combatants *DDRR JIU 13 October 2004</p> <p>Operating organizations NGO: Merlin, ICRC, CRS, HAS, EU, OXFAM, Liberian National Redcross, The Memorial Baptist Children Village UN Agencies: UNMIL/Civil Affairs, UNHCR, HCRRR, WFP</p> <p>Education 1 junior high school and 5 elementary schools are operational of 137 elementary and junior high schools and 6 in Greenville.</p> <p>Watsan All hand pumps have suffered damage. Rehabilitation of 12 water wells and hand pumps has been planned in Greenville.</p>	<p>Health 4 of 33 clinics and health centers including the F.J. Grant Memorial County Hospital, are currently functional. A fifth one should soon be ready to recommence operations. * ICRC Report, August 2004</p> <p><i>Common diseases:</i> Malaria (morbidity rate of 33.8%) Diarrhea (8.5%) Acute Respiratory Infections (12.8%) *2001 MoH Report Whooping cough</p> <p>Infrastructure Poor road conditions on the Main communications arteries are the Greenville-Buchanan-Monrovia Road and the Greenville-Zwedru-Ganta-Monrovia Road. Damage to the Port of Greenville, the timber factories and other economically important county infrastructure has been quite extensive.</p> <p>Economic Activities: Based mainly on mineral and natural resource exploitation (rubber extraction, gold mining, timber operations and palm oil exportation). Subsistence farming forms the main activity for the rest of the population.</p>
--	---

<p>12. Tappita Statutory District, Nimba County</p> <p>Population Ca. 85,000 *UNMIL Civil Affairs, 2004</p> <p>Ethnic groups Gio, Mano, Krahn</p> <p>IDP/returnees IDPs: n/a returnees n/a 2,572 ex-combatants *DDRR JIU, 13 October 2004</p> <p>Operating organizations NGO: ADRA, Equip Liberia, MSF. Local NGOs Search and CUSD. UN Agencies: UNMIL CIVPOL, MILOBS, Electoral Observers and Ethiopian Battalion, UNHCR</p> <p>Education All the schools in Tappita are functioning. Some school buildings that were damaged have been renovated by ADRA, UNHCR and LUSH.</p> <p>Watsan A number of hand pumps have suffered damage.</p>	<p>Health 4 of 10 clinics and health centers are currently functional. 2 private clinics and 2 government-owned NGO-assisted.</p> <p>Tappita Hospital, was the second largest referral hospital in Liberia was badly destroyed. Two of the Administrative Districts (Kparblee and Gbi-Doru) have no clinics at all but MSF and Equip Liberia carry out weekly mobile clinics.</p> <p><i>Common diseases:</i> Malaria Diarrhea Acute respiratory infections Skin infections Morbidity includes leprosy</p> <p>Infrastructure All roads and bridges are in need of repair with many villages remaining inaccessible.</p> <p>Economic Activities: Most of the population is engaged in subsistence farming (rice, cassava, plantains and other food crops). There are no factories or any form of industry.</p>
---	---